

أصول الحسنة في الإسلام

دراسة فاضلية مقارنة

دكتور محمد كمال الدين مام

دار الحديث
٢٨ شارع يوسف عباس - مدينة نصر



اهداءات ١٩٩٨

مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع

القاهرة

أصول الحسنة في الإنعلاء

دراسة لأصليية مقارنة

دكتور محمد جمال الدين مام

دار المنه والدين

11 شارع 22 تحت حياض - مدينة نصر

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى

١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
/

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف
وينهون عن المنكر﴾

صدق الله العظيم

إهداء

إلى شقيقي /

الدكتور محمد إمام نور الدين

تعلمت منه معنى أن يكون للإنسان موقف
وعنه أخذت أمانة الكلمة

محمد كمال الدين إمام

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحسبة إحدى صور الجهاد الإسلامى لتكون كلمة الله هى العليا ، عرفها المسلمون منذ فجر الدعوة الإسلامية ، وانطلقوا من خلالها يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، ولم يكن الرسول ﷺ - وهو يدعو إلى الإسلام ويقود الفئة المسلمة على طريق هداية الإنسان إلا أول المحسنين في الإسلام وأفضلهم وأعظمهم أثراً من أجل أن يقوم الناس بالقسط ، ويدنوا بالعبودية لله رب العالمين .

والحسبة على هذا النحو هى نظام إسلامى خالص أوجبه نصوص شرعية ، وفصلته صياغة فقهية ، وطبقته نماذج إسلامية مؤمنة ، كانت تعرف دورها الأصيل ، ومثوليتها العظيمة ، وطويت صفحة المسلمين الأوائل وخلف من بعدهم خلوف - إلى يومنا هذا - فترت فيهم همة الرجال وقوة الإيمان فكانت الحسبة من أول ما ترك من فروض الإسلام الهامة .

ولم يكن التأليف في الحسبة إلا محاولة من الفقهاء المسلمين للتقريب بين المسلمين في واقعهم والإسلام في مبادئه ، لقد كانت الفجوة كبيرة بين عقيدة تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ، وبين حياة يأمر فيها الناس بالمنكر وينهون عن المعروف ، فاهترت لذلك قلوب خاشعة ، وعقول راشدة من فقهاء الإسلام ، فتناولوا الحسبة في جانبها النظري والعملي ، وفي صورتها الفردية والولائية ، ليدركوا بها المجتمع حكاماً ومحكومين . وليضعوا الضوابط والحدود حتى تتحرك الحسبة في الحياة الاجتماعية كما أرادها الإسلام دون تهاون يعرض فاعليتها للمحط ، ودون تجاوز يجعل مشروعيتها محلاً للنظر .

ولست هذه الدراسة إلا محاولة أولية لنظرة معاصرة في نظام الحسبة الإسلامي ، محاولة تهدف إلى إبراز الفقه ، واستعراض التراث ، وتأصيل الأفكار ، ليعرف الجميع أن مجتمعا بغير حسبة يعوزه الإسلام الصحيح ، وأن حياة بغير تناصح تنقصها قوة الإيمان ، وأن أمة بغير دعوة للخير - وأمر بالمعروف ونهيا عن منكر - لا يمكنها التطلع إلى مكانها الأصيل باعتبارها خير أمة أخرجت للناس .

وقد ظلت الحسبة باعتبارها ولاية مطبقة في مصر حتى عام ١٨٠٥ ثم ألغيت مع ظهور حكم محمد علي ، أما وجودها المعاصر فيكاد يقتصر على هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المملكة العربية السعودية ، وقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ والمتعلق باختصاصات المحتسب وأمناء الحرف بالمملكة المغربية وقد صدر في ٦/٢١/ عام ١٩٨٢ ومنهجنا في هذه الدراسة تحليلي وتأصيلي يحاول النفاذ إلى القواعد والأصول في الوقت الذي يقترب فيه من الجزئيات والتفاصيل . ولعلنا بهذه الدراسة العجلى نبدأ طريقا علميا نتمناه ، نغطي معه الحسبة في أصولها الفقهية ، وتطوراتها العملية ، وتطبيقاتها المعاصرة .

« ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله »

المؤلف

الباب الأول

في النظرية العامة للاحتساب

تهييد وتقسيم :

يتعلق نظام الحسبة في الإسلام ، في حده وتعريفه ، وفي هدفه وغايته ، بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وقد تواترت الدراسات التي تناولت الحسبة على تعريفها به . وقيل إنهما مترادفان .

فالصلة إذن وثيقة بين مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - باعتباره من المبادئ العامة في الشريعة - وبين نظام الحسبة الذي هو أحد تطبيقاته في الحياة الإسلامية .

وغالبا ما يدرس نظام الحسبة في الإسلام ، سواء في الدراسات الخاصة في الحسبة ، أو في الكتابات الفقهية العامة ، أو في موسوعات الحديث والتفسير عند معالجة هذا المبدأ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - ، بل إن الأدلة الشرعية في الحسبة هي ذاتها أدلة وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وفي بداية هذه الدراسة أتبه على أمرين

الأمر الأول : أن الحسبة محل دراستنا هنا هي الواجب الشرعي العام الملقى على عاتق المسلمين أفرادا وجماعات بمنع المنكرات الظاهرة صيانة للأمة وحماية للشريعة . فلا ينبغي الخلط بين الحسبة باعتبارها وظيفة دينية عامة . وبين ولاية الحسبة .

الأمر الثاني : أن الحسبة في الإسلام - كما سيتبين من الدراسة - ليست سياسة شرعية يتوقف أمرها على الحكام ولكنها حكم شرعي بالوجوب سواء قلنا إنه واجب عيني أو واجب على الكفاية .

* * * * *

الفصل الأول

الحسبة - التعريف والتفكير الفقهي

وينقسم إلى مبحثين :

المبحث الأول - تعريف الحسبة

وينقسم إلى مطلبين :-

المطلب الأول - المعنى اللغوي

المطلب الثاني - المعنى الاصطلاحي

المبحث الثاني - التفكير الفقهي في الحسبة

وينقسم إلى مطلبين :-

المطلب الأول - ' الحسبة ومبدأ الأمر بالمعروف ،

والنهي عن المنكر

المطلب الثاني - التفكير الفقهي في الحسبة

الفصل الأول

الحسبة - التعريف والتفكير الفقهي

تحديد المصطلحات ضرورة عملية ، وربما كانت مشكلة المصطلح من أهم أسباب أزمنا الفكرية الراهنة ، وليس من هنا في هذا الفصل الوصول إلى تعريف جامع مانع ، بل حسبنا اختيار مبرز الحسبة ، ويبرز منطلقاتها الفقهية والتاريخية .

المبحث الأول

تعريف الحسبة

الحسبة لفظة لها معناها في معاجم اللغة واصطلاح له مفهومه عند مصنفى العلوم الإسلامية ، ونعرض هنا لمعناه اللغوى ، ومفهومه الاصطلاحى .

المطلب الأول

المعنى اللغوى :

الحسبة وتنطق بالكسر تعنى لغة الأجر والاسم منها الاحتساب أى احتساب الأجر على الله ، وفى الحديث عن رسول الله ﷺ من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه .

وفى لسان العرب والاحتساب فى الأعمال الصالحات وعند المكروهات :
هو البدار إلى طلب الأجر وتحصيله بالتسليم والصبر ، أو باستعمال أنواع البر
والقيام بها على الوجه المرسوم فيها ، طلبا للثواب المرجو ، وفى حديث عمر رضى
الله عنه : « أيها الناس ، احتسبوا أعمالكم ، فإن من احتسب عمله ، كتب له
أجر عمله وأجر حسبه » .

وفى أساس البلاغة : ومن المجاز احتسب فلانا : اختبر وسير ما عنده ،
والنساء يتحسبن ما عند الرجال لمن أى يختبرن قاله ابن السكيت .
فالحسبة لغة تشير فى الغالب إلى أربعة معان :

المعنى الأول : طلب الأجر من الله ، وواقع ذلك من قوله ﷺ من صام
رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه .

المعنى الثانى : الإنكار : ويقال احتسب عليه أى أنكر ، ومنه المحتسب
وقال الترمذى احتسب فلان عليه أى أنكر عليه قبيح عمله كما جاء فى المحكم
« لابن سيده » .

المعنى الثالث : الاختبار والسبر قاله ابن السكيت وقيل النساء يختسبن
ما عند الرجال أى يختبرن .

المعنى الرابع : حسن التدبير والنظر فى الأمر أو إحصائه أو عده مثل
حسب المال حسبا أو حسبه قال الأصمعى : فلان حسن الحسب فى الأمر أى
حسن التدبير .

المطلب الثانى المعنى الاصطلاحى

تعددت التعريفات الفقهية للحسبة ، وغالبية الفقهاء كانوا يركزون على جانب الوظيفة والاختصاص ، فطالما أن الحسبة تتعلق بالمنكرات الظاهرة فقد انصب تعريفهم على هذا القدر المتفق عليه ، ولعل الماوردى الفقيه الشافعى كان أول من حاول صياغة تعريف اصطلاحى للحسبة فى كتابه المشهور « الأحكام السلطانية » فقال : « إنها أمر بالمعروف إذا ظهر تركه ونهى عن المنكر إذا ظهر فعله » وقد انتشر التعريف وتداوله الكاتبون فى القديم والحديث ، وزاد عليه البعض كالشيرازى وابن الأخوة عبارة (واصلاح بين الناس) .

وهذا التعريف الشائع ، جامع غير مانع ، فهو جامع لأنه ينطوى على مجمل ما يقوم به المحتسب ، وهو غير مانع لأنه لا يميز الحسبة عن غيرها من أعمال الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

وكان « ابن تيمية » أكثر تحريزا عندما أشار إلى اختصاص المحتسب دون تحديد لماهية الحسبة فقال فى كتابه « الحسبة فى الإسلام » : « وأما المحتسب فله الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، مما ليس من اختصاص الولاء والقضاء وأهل الديوان وغيرهم .

واتجه الغزالى إلى القول بأن الحسبة شاملة للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وهو تعريف أقل من مكانة الغزالى الفكرية ، واتجه مصنفو العلوم الإسلامية مثل « حاجى خليفة » فى « كشف الظنون » و « التهانوى » فى « كشف اصطلاحات الفنون » إلى جعلها علما أو إلى اعتبارها نظاما كما اتجهت إلى ذلك دائرة المعارف الإسلامية .

ولسنا نعترض على اعتبار الحسبة علما له أصول ، ونظاما له قواعد ، بل هى كذلك وإلى ذلك أشار « المقرئ » فى « نفع الطيب » وهو يتحدث عن

الحسبة في الأندلس إلا أننا نعتقد أن جوهر الحسبة يتحقق في اعتبارها وظيفة دينية ، وولاية شرعية وهذه هي حقيقة الحسبة التي ينبغي إبرازها ، فليست الحسبة مجرد علم أو نظام ولكنها أحد الواجبات الشرعية .

وقد أصاب « أحمد بن سعيد المجلدي » في كتابه « التيسير في أحكام التفسير » عند وصف الحسبة بأنها من أعظم الخطط الدينية - وهي بين خطة القضاء وخطة الشرطة جامعة بين نظر شرعي ديني وزجر سياسي سلطاني .

والحسبة في تعريف مبدئي - من وجهة نظرنا - هي فاعلية المجتمع في الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله تطبيقاً للشرع الإسلامي .

وعناصر تعريفنا ثلاثة :

أ - فاعلية المجتمع حتى يستوعب التعريف الاحتساب الذي هو ولاية الحسبة والذي يقوم بها الأفراد امتثالاً للواجب الشرعي .

ب- الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله لاستبعاد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي لا يتعلق بالمنكرات الظاهرة ، فما استمر أو كان يحتاج إلى شهود وبيئات وخصومه يدخل في ولاية القاضي لا المحتسب .

ج- تطبيقاً للشرع الإسلامي لأن الحسبة أساسها الشرع الإسلامي ، وغايتها حمايته وصنع الحياة في المجتمع على مقتضاه ، فالمعروف الذي يأمر به المحتسب هو ما أمر به الشرع ، والمنكر الذي ينهى عنه المحتسب هو ما ينهى عنه الشرع ، ومهما تقاربت التفاصيل بين أي نظام وضعي وبين الحسبة فإن التباعد في الأصول يؤكد أن نظام الحسبة نسيج وحده ليس امتداداً لأنظمة سابقة على الإسلام ، وليس مشابهاً لأنظمة ولادة معاصرة .

المبحث الثاني

التفكير الفقهي في الحسبة

تراثنا الإسلامي غني بالحديث عن الحسبة ممارسة وتأليفاً ، وعناية أسلافنا بها يكشف عنه النظر للكتابات الإسلامية المختلفة في كل مجالات المعرفة ، حيث تحتل الحسبة مكانها ومكانتها في كتب التفسير ، وفي المسانيد الأولى التي تضم حديث رسول الله ﷺ إلى جوار أقوال الصحابة وفتاوى التابعين ، وفي كتب الطبقات ، والسمات الصحاح وشروحها ، بل وفي مؤلفات التاريخ ، وموسوعات الفقه والكتابات المستقلة عن الأقضية والأحكام ، وأداب القضاء وتاريخ القضاة ، بعبارة شاملة فإن الحسبة تعرض لها كل الكاتبيين في علوم المعرفة الإسلامية .

المطلب الأول

الحسبة ومبدأ الأمر بالمعروف والنهي المنكر

الحديث عن مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يعد مقدمة طبيعية لدراسة الحسبة تحليلاً وتأصيلاً ، لأنه لحمتها وسداها ، وكل مجتمع منظم لا يخلو من أمر ونهي لأنهما جوهر كل نظام ، وشق الحكم في كل قاعدة تشريعية ، ولكن هذه الأوامر والنواهي تختلف في المصدر الذي منه جاءت ، هل هو الشرع ؟ هل هو العقل ؟ هل هما معا ؟

خلافاً كثيرة تعرضها كتب المتكلمين ، وحسبنا القول بأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي نعينه هنا هو ما كان مصدره الشرع الإلهي الإسلامي .

أولاً : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مبدأ إلهي عام :

لقد كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مبدأ إلهياً عاماً ، به جاء المرسلون وعليه أقيم دين الله وفي هذا يقول « ابن تيمية » : « الأمر

بالمعروف والنهى عن المنكر هو الذى أنزل الله به كتبه ، وأرسل به رسنه »
ويقول القرطبى فى « الجامع لأحكام القرآن » عند تفسير قوله تعالى :
﴿ إن الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين
يأمرون بالقسط من الناس فيبشرهم بعذاب آليم ﴾
[آل عمران الآية - ٧١]

يقول : « هذه الآية دلت على أن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر
كان واجبا فى الأمم المتقدمة ، وقد نزلت الآية فى بنى إسرائيل لأنهم كانوا
يقتلون من يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر وقد لعنهم الله تعالى بقوله :
﴿ لعن الذين كفروا من بنى إسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم
ذلك بما عصوا وكان يعتلون ، كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس
ما كانوا يفعلون ﴾
[المائدة : الآية ٧٨ ، ٧٩]

وقد جاء فى تفسير « البحر المحيط » لأبى « حيان » وكانوا لا يتناهون عن
منكر فعلوه ظاهره التفاعل بمعنى الاشتراك أى لا ينهى بعضهم بعضا ، ذلك أنهم
جمعوا فعل المنكر والتجاهر به وعدم النهى عنه ، والمعصية إذا فعلت وقدرت
على العبد ينبغى أن يستتر بها - من ابتلى منكم بشئ من هذه القاذورات
فليستتر - فإذا فعلت جهارا وتواطوا على عدم الإنكار كان ذلك تحريضا على
فعلها وسببا مثيرا لإفشائها وكثرتها .

وفى عرض القرآن الكريم لمسيرة الأمم السابقة ومواقفها من أنبيائها
وخروجها على ما ألزمت به الشرائع ما يؤكد قيام الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر
فى كل أمة المرسلين .

يقول « سيف الدين الأمدى » فى كتابه « الاحكام » : وما من أمة
إلا وقد أمرت بالمعروف كاتبا أنبيائهم وشرائعهم ، ونهيت عن المنكر ، كتبهم
عن الإلحاد وتكذيب أنبيائهم .

فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - إذن - مصطلح قرآني يعبر عن مهمة الرسل ووظيفة الأنبياء ، كل بما أرسل معه ولما أرسل إليه ، وإلى هذا يشير القرآن الكريم في حديث لقمان لابنه ﴿ يا بني أقم الصلاة وأمر بالمعروف وانه عن المنكر واصبر على ما أصابك ﴾ .

[لقمان الآية : ١٧]

واستمرت خطوات الرسل في متابعتها على هذا الطريق حتى الدين الخاتم الذي جاء به رسول الإسلام صلوات الله وسلامه عليه وقد جاء في القرآن وصف الرسول ﷺ ﴿ يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ﴾ .

[الأعراف الآية : ١٥٧]

وهكذا أعلن المرسلون جميعاً علو مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكانت الدعوة إلى الله على أساس منه سمة الركب المتتابع من رسل الله ، وهم يحملون شرائعه إلى دنيا الناس .

ثانياً : الأمة الإسلامية ومبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

ومع ذلك فإن الإسلام باعتباره الدين الخاتم - جعل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مبدأ له ملامح تميزه عن نظيره في الأمم السابقة .

وأول ما نلفت الأنظار إليه أن الإسلام بعد نزوله هو الدين الخاتم وهو الدين الحق القائم ، وحتى يرث الله الأرض ومن عليها فجميع الرسالات الإلهية تستمر فيه ومن خلاله ، فالمعروف هو ما جعله الإسلام معروفاً والمنكر ما جعله الإسلام منكراً ، وتلك منطقتان لا ينبغي السماح بدخول الجدل الديني فيها كما يحاول الكثيرون . ويختلف الإسلام عن غيره في هذا الصدد بأمرين :-

الأمر الأول : أن الأمة الإسلامية - باعتبارها خير أمة أخرجت للناس - إنما تأمر بكل معروف وتنهى عن كل منكر ، وسائر الأمم غيرها لم يأمرها كل أحد بكل معروف ولا نهوا كل أحد عن كل منكر - كما قال ابن تيمية - ولهذا كان إجماع هذه الأمة حجة . لأن الله تعالى قد أخبر أنهم يأمرون بكل

معروف وينهون عن كل منكر ، فلو اتفقوا على إباحة محرم أو إسقاط واجب أو تحريم حلال أو إخبار عن الله تعالى أو خلقه بباطل ، كانوا متصفين بالأمر بالمنكر والنهي عن المعروف ، والأمر بالمنكر والنهي عن المعروف ليس من الكلم الطيب والعمل الصالح ، بل الآية تقتضي أن ما لم تأمر به الأمة فليس بمعروف ولم تنه عنه فليس بمنكر ، وإذا كانت أمرة بكل معروف ناهية عن كل منكر فكيف يجوز أن تأمر كلها بمنكر ما أو تنهى كلها عن معروف .

الأمر الثالث : أن الإسلام جعل من هذا المبدأ نظاماً شرعياً له تطبيقاته المختلفة ، بحيث أصبح اغفاله ليس مخالفة دينية فحسب ، بل إنه ينهى حيوية المجتمع الإسلامى وفاعلية الفرد المسلم ، فهو نظام يتأكد به دور الأمة كمرشد ، ودور الجماعة الإسلامية كحارسة ودور الفرد المسلم باعتباره مسئولاً مسئولية فردية أمام الله عن القيام بواجبه الدينى والخلقى والاجتماعى ليصبح جهاز رقابة ذا فعالية خاصة ، فالحسبة تبرز أهمية المسئولية الفردية ، ومكانتها فى الشرع الإسلامى ، فالفرد هنا مسئول مسئولية مودوجه .

فهو مسئول باعتباره فرداً تربطه بخالفه عبودية لله ينبغى ترجمتها فى امتثال وطاعة للأوامر والنواهي ، فمسئوليته محورها النص لا موقف الجماعة ، وهى شخصية حيث لا تزر وزر أخرى ، وهو مسئول باعتباره فرداً فى المجتمع عليه واجب الحفاظ على الشرعية الإسلامية فيه وهو واجب يرتبط بالوسع والطاقة حيث لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ..

ولهذا السبب اهتم الفقه الإسلامى ، بالتحديد الدقيق لهذا المبدأ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - فعرض أدلته الشرعية وحكمه وأركانه وآدابه وكل ما يتصل به من صياغة فقهية محكمة ، تكشف الجهد المبذول والعقلى المنظرة لرجال الفقه الإسلامى على نحو ما سنرى فيما بعد .

ثالثاً : الحسبة وصلت بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر : لأن الأمر والنهي عامان فى كل مجتمع ، ولأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مبدأ فى كل تشريع إلهى ، ولأن الحسبة واجبة على كل مسلم ، فقد تصور الكثيرون أن الحسبة ترادف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بل لقد تطرف البعض فجعلوا

الحسبة قاسما مشتركا لدى كل الأمم السابقة في مصر القديمة والمند وبابل وآشور وأثينا وروما بل في النظم المعاصرة في الشرق والغرب . ونحن لا نرى الترادف والتطابق بل علاقة الحسبة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عندنا هي علاقة المبدأ بأحد تطبيقاته والأصل بفروعه وذلك لأكثر من سبب .

أ - أن مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أصل إلهي عام واجب القيام به سواء وجدت الحسبة باعتبارها تنظيما أو لم توجد .

ب - أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أصل له فروع كثيرة من بينها الحسبة وفي هذا يقول بن تيمية : « إن جميع الولايات الإسلامية إنما مقصودها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » سواء في ذلك ولاية الحرب الكبرى مثل نيابة السلطنة والصغرى مثل ولاية الشرطة أو ولاية الحكم أو ولاية الدواوين المالية وولاية الحسبة .

فالحسبة تحرك على رقعة واحدة هي المنكرات الظاهرة وما استتر أو ارتكب وانتهى أمره من المنكرات فلا سبيل للاحتساب فيه ، بل السكوت أو استعداد أولى الأمر ولا شيء غير ذلك ، فالحسبة على هذا النحو إحدى تطبيقات مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإلى جوارها نظائر كثيرة ولا يجوز القول بأنها ترادف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا إذا تصورنا - كما قال البعض - أن جميع الولايات الإسلامية ليست إلا حسبة ، وهو ما نرفضه في الدراسة العلمية ، فالحسبة في مفهومنا (هي إحدى التطبيقات الإسلامية الخاصة لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) والحسبة كما سنفصل فيما بعد - ذات ملامح مفارقة لغيرها من التطبيقات ليس فقط في الأنظمة الوضعية السابقة على الإسلام بل حتى في الأمم السابقة ذات الرسالة السماوية فالصياغة الفقهية المستمدة من الأدلة الشرعية تبرز الحسبة نظاما خاصا لا نظير له في النظم السابقة واللاحقة .

المطلب الثاني

التفكير الفقهي في الحسبة

يميل كثير من الباحثين إلى القول بأن التفكير الفقهي في الحسبة إنما جاء بعد

عصر الرسالة ، وأنه مرتبط بنشأة ولاية الاحتساب والتي لم تظهر على ساحة الفكر الإدارى الإسلامى إلا فى عصر الخليفة الثانى عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) . ونحن نرى أن التفكير الفقهى فى الحسبة بدأ مع بداية نزول القرآن الكريم ، وأنه مرتبط عضوياً بظهور الدعوة الإسلامية ، فالفترة المكية من حياة الدعوة كان الأمر فيها بالمعروف والنهى عن المنكر وظيفة أساسية بارزة قام به الرسول ﷺ والفئة المؤمنة القليلة التى اهتمت ، بل إننا نرجح أن ولاية الحسبة ذاتها أى - المحتسب المعين من قبل ولى الأمر أو رئيس الدولة الإسلامية عرف فى المجتمع الإسلامى منذ بداية الدولة الإسلامية فى المدينة .

أولاً : ولدينا أدلة كثيرة تؤكد أن التفكير الفقهى بالحسبة يمتد إلى عصر الرسول ﷺ منذ بداية الدعوة وهى :

١ - أن الرسول ﷺ جاء بدعوة إلى الله وكل رسالات السماء هى فى جوهرها أمر بالمعروف ونهى عن المنكر .

٢ - إن ما شرع فى دولة المدينة من أنظمة وما نزل فيها من آيات إنما كان تأكيداً وتعضيلاً لما سبق نزوله بمكة وفى هذا يقول « الشاطبى » فى « الموافقات » : والجهد الذى شرع بالمدينة فرع من فروع الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وهو مقرر بمكة كقوله تعالى : ﴿ يَا بَنِي آدَمُ اقْمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ وما أشبه ذلك^(١) . ذلك أن المدنى من السور ينبغى أن يكون منزلاً فى الفهم على الملكى وكذلك الملكى بعضه من بعض ، والمدنى بعضه مع بعض ، على حسب ترتيبه فى التنزيل وإلا لم يصح ، والدليل على ذلك أن معنى الخطاب المدنى فى الغالب مبنى على الملكى ، كما أن المتأخر من كل منهما مبنى على متقدمه دل على ذلك الإستقراء ، وذلك إنما يكون بياناً مجمل أو تخصيصاً عموم ، أو تقييد مطلق ، أو تفصيل ما لم يفصل ، أو تكميل ما لم يظهر تكميله .

(١) الموافقات : ج ٣ ص ٥١ .

٣ - أنه مع نزول الآيات التي تحدثت عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتوجيهه على المسلمين ومنها المكي والمدني وحدنا تساؤلات لصحابة رسول الله ﷺ حول الحدود والضوابط التي ينبغي الالتزام بها عند الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهي تساؤلات طبيعية في مجتمع ناشئ يريد أن يحكم إيمانه في دنياه والدليل على ذلك ما روى عن أبي ثعلبة الخشني : أنه سأل رسول الله ﷺ عن تفسير قوله تعالى : ﴿ لا يضركم من ضل إذا اهتديتم ﴾ فقال : « يا أبا ثعلبة مر بالمعروف واثمة عن المنكر فإذا رأيت إسحا مطاعا وهوى متعا وإعجاب كل ذي رأى برأيه فعليك بنفسك ودع عنك العوام ، إن من وراءكم فتنا كقطع الليل المظلم للمتمسك فيها يمثل الذي أنتم عليه أجر خمسين منكم قيل : بل منهم يا رسول الله قال : لا بل منكم لأنكم تجدون على الخير أعوانا ولا يجدون عليه أعوانا » (١) .

وكان الرسول ﷺ يضع الصحابة فقه الحسبة في مجالات متعددة ليعرفوا المباح وما لا يباح ، قال رسول الله ﷺ في حديث متفق عليه من حديث أبي سعيد : « أياكم والجلوس على الطرقات ، قالوا : ما لنا بد إنما هي مجالسنا نتحدث فيها قال : فإذا أيم فأعطوا الطريق حقه ، قالوا : وما حق الطريق ؟ قال : غض البصر ، وكف الأذى ، ورد السلام ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » ذلك أن الطريق العام مجال لأكثر صور العلانية في عصر الرسول ﷺ ، وظهور المنكر موجب للحسبة ، والجلوس في الطرقات يجعل أصحابه أكثر تعرضا من غيرهم للمنكر الظاهر فلا ينبغي أن يتقاعسوا عن أداء الدور والقيام بالمهمة . وما أشرنا إليه قليل من كثير يؤكد أن بداية التفكير الفقهي في الحسبة هي بداية الدعوة الإسلامية ذاتها .

ثانيا : ولنا أيضا أدلة كثيرة على أن النبي ﷺ احتسب هو ذاته وولي ولاة غلب أمر السوق :

(١) حديث أبي ثعلبة رواه أبو داود والترمذي وحسنه ابن ماجه .

١ - خُرج الترمذى عن أنى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ مر على صبرة طعام فأدخل يده فالت أصابعه بللا فقال : يا صاحب الطعام ما هذا ؟ قال : أصابته السماء يا رسول الله قال : أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس ثم قال : من غش فليس منا .

قال الترمذى حسن صحيح .

٢ - وفى الصحيح عن ابن عمر رضى الله عنهما أنهم كانوا يشترون الطعام من الركبان على عهد رسول الله ﷺ فبعث عليهم من يمنعهم أن يبيعون حيث اشتروه حتى ينقلوه حيث يباع الطعام .

أما أدلتنا على تولية الرسول ﷺ من يقوم بأمر الاحتساب وتقرير قواعد جزائية يطبقها المحتسبون فى هذا الأمر فيكفى الإشارة إلى ما يلى :-

١ - جاء فى السيرة الحلبية^(١) فى ذكر من ولى السوق فى زمنه ﷺ استعمل سعيد بن العاص بعد الفتح على سوق مكة واستعمل عمر على سوق المدينة وهذا النص هام ويؤكد المعانى التالية .

أ - عدم صحة ما ذكره المقرئى وتبعه فيه كثير من الكاتبين من أن أول من قام بالاحتساب وصنع الدرة لذلك هو الخليفة الثانى عمر بن الخطاب .

ب - يؤكد ما سبق وأشرنا إليه من أن ولاية الحسبة يرتبط نشوؤها بقيام دولة الإسلام فى المدينة بعد هجرة الرسول ﷺ إليها فهو لم يول أحداً أمر السوق إلا بعد نشوء الدولة فأصبح سعيد ابن العاص وكان قد أسلم قبل فتح مكة بقليل - واليا على سوق مكة وجعل عمر بن الخطاب على سوق المدينة^(١) وهما بذلك أوائل المحتسبين الموظفين فى الإسلام لأن قول المؤلفين (استعمل) تعنى أنه كلف من صاحب السلطة أو ولى الأمر للقيام بهذه الوظيفة . ولما كانت الحسبة قد وجدت منذ فجر الدعوة الإسلامية فى الفترة المكية الأولى

(١) وأشار إلى ذلك خليفة بن خياط فى تاريخه حيث ذكر أن رسول الله ﷺ قبض وسعيد على السوق ، تاريخ خليفة بن خياط ، تحقيق أكرم المصرى ٩٧٧/١ ص ٩٧ .

فإن ولاية الحسبة جاءت متأخرة عن قيام الحسبة الفردية وهو أمر طبيعي ، لأن الحسبة كولاية ترتبط نشأتها بنشأة السلطة السياسية في الإسلام وهذه لم تنشأ إلا مع قيام دولة الرسول ﷺ في المدينة بعد الهجرة .

٢ - مما يؤكد العقوبات الجزائية التي كانت تعتبر من أوائل تنظيمات عمل المحتسب في الإسلام ما رواه سالم عن أبيه قال : رأينا الذين يبيعون الطعام مجازفة - والمجازفة بيع الشيء بغير كيل ولا وزن ولا عدد - يضربون على عهد رسول الله ﷺ أن يبيعوه حتى يذهبوا به إلى رجالهم .

فالتفكير الفقهي في الحسبة إذن يمد بجذوره إلى عهد الرسول ﷺ فقها وعملا وولاية .

وقد كان صحابة رسول الله ﷺ - يسرون على نفس الدرب ، وينهجون نفس النهج ، ويمجيبون على أسئلة كثيرة ترد في هذا الصدد من خلال مواقعهم في قيادة الحكم وقيادة الفتوى ونشير إلى بعض ما ذكر في هذا الصدد .

١ - روى ابن أبي شيبة وأحمد وعبد بن حميد وغيرهم من أصحاب المسانيد والترمذي - وصححه أبو يعلى والكجى من أصحاب السنن وابن حبان والدارقطني في الأفراد والبيهقي في السنن وغيرهم ، كلهم من طريق قيس بن حازم قال : « قام أبو بكر خطيبا فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : يا أيها الناس إنكم تقرأون هذه الآية ﴿ يا أيها الناس عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اعتديتم ﴾ وإنكم تضعونها في غير موضعها وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إذا رأى الناس المنكر فلم يغيروه أوشك أن يبعدهم الله بعقاب » .

٢ - ولابن مردويه عن ابن عباس قال : « قعد أبو بكر على منبر رسول الله ﷺ يوم خلفه رسول الله ، فحمد الله وأثنى عليه ، وصلى على النبي ﷺ . ثم مد يده فوضعها على المجلس الذي كان النبي ﷺ يجلس عليه من المنبر ، ثم

(١) عبدالحى الكتاني : التراتيب الإدارية ج ١ ص ٢٨٥ ، ٢٨٧ .

(٢) طاهر القاسمي : نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامى ج ٢ ص ٥٩١ .

قال : سمعت الحبيب وهو جالس في هذا المجلس يتأول هذه الآية ﴿ يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم ﴾ ثم فسرهما فكان تفسيره لنا أن قال : نعم ليس من قوم يعمل فيهم بمنكر ويفسد فيهم القبيح فلم يغيروه ولم ينكروه إلا حق على الله أن يعمهم بالعقوبة جميعا ثم لا يستجاب لهم^(١) .

هذه إذن أدلتنا على أن التفكير الفقهي في الحسبة بدأ منذ عصر الرسول ﷺ واستمر عليه صحابته رضوان الله عليهم أجمعين من خلال الخلفاء الأربعة ومن خلال الصحابة^(٢) .

فالحسبة إذن نشأت مع النصوص الشرعية وبدأت مع الدعوة الإسلامية منذ فجر ظهورها بمكة المكرمة فهي إذن تكليف شرعى وليس سياسة شرعية يفوض ولى الأمر في إقامتها وعدم إقامتها وتترتب على هذا النظر النتائج الآتية .

١ - على المسلمين إقامة الحسبة في كل مجتمع إسلامي وجدت الدولة الإسلامية أو لم تجد .

٢ - قيام ولاية للحسبة في المجتمع الإسلامي لا يلغى دور الأفراد للقيام بالأمر الشرعى وامتنالا للنصوص الموجبة للاحتساب .

٣ - ويتفرع عن هذا أن الجاليات الإسلامية في الدول غير الإسلامية وهى جاليات تنتشر في كل بلاد العالم ينبغى عليها إقامة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإلا كانت آتمة وتعرضت للعقوبات الإسلامية في هذا الصدد .

ومنذ ذلك التاريخ - بداية الدعوة الإسلامية - أصبحت الحسبة واجبا شرعيا قائما يخاطب المكلفين المسلمين - أفرادا وجماعات - في كل عصر حيل وحتى يرث الله الأرض ومن عليها . ولكن واقعها العملي كان دائما بين مد وجزر تابعا لقوة إيمان المسلمين أو ضعفه وهكذا شأن الواجبات الشرعية كلها يختلف وجودها الواقعي باختلاف حال المسلمين ولكنها في حقيقتها الشرعية ذات وجود قائم أبدا .

(١) وشهد رضا : تفسير المنار ط دار المعرفة ج ٤ - ص ٣٩ .

(٢) :راجع د. محمد كمال الدين إمام : أصول الحسبة في الاسلام محاضرات لقسم الدراسات العليا عام ١٤٠٣ - ١٤٠٤ هـ ص ٤٩ - ٤٢ مزيد من التفاصيل .

الفصل الثانى

التكليف الشرعى للحسبة

وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : الدليل الشرعى للحسبة

وينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : دليل الحسبة فى القرآن الكريم .

المطلب الثانى : دليل الحسبة فى السنة .

المطلب الثالث : دليل الحسبة فى الاجماع .

المبحث الثانى : الحكم الشرعى للحسبة

وينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : معنى الحكم الشرعى .

المطلب الثانى : صفة وجوب الحسبة .

المطلب الثالث : متعلق وجوب الحسبة .

الفصل الثانى

التكيف الشرعى للحسبة

إن نظام الحسبة فى الإسلام هو حقيقة شرعية ونظامية فى وقت واحد ، وهو يمثل فى جانبه العام حكما تكليفيا ملزما ، وفى جانبه الولائى عملا ابداعيا فريدا فى مجال النظم .

وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : الدليل الشرعى للحسبة

المبحث الثانى : الحكم الشرعى للحسبة

المبحث الأول

الدليل الشرعى للحسبة

دليل الحسبة هو/ سند مشروعيتها فى المصادر الإسلامية الرئيسية من الكتاب والسنة والإجماع . وقد تواترت الآيات البيّنات والأحاديث الصحاح ، والإجماع الثابت ، على بيان شرعية الحسبة ودورها الدينى فى حياة المجتمع المسلم .

وينقسم هذا البحث إلى ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : دليل الحسبة فى القرآن الكريم .

المطلب الثانى : دليل الحسبة فى السنة .

المطلب الثالث : دليل الحسبة فى الإجماع .

المطلب الأول

دليل الحسبة في القرآن الكريم

إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - والحسبة من أهم تطبيقاته - هو القطب الأعظم في الدين كما يقول الإمام الغزالي^(١) - وهو المهمة الرئيسية التي ابتعث من أجلها المرسلون ، ولو طوى بساطة وأهمل علمه وعمله لتعطلت النبوة ، واضمحلت الديانة ، وفشت الضلالة . وأساس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو الدعوة إلى الخير وجوهر الدعوة إلى الخير إنما هو الدعوة إلى التوحيد ، أي الدعوة إلى إسلام الوجه لله وحده ، والدعوة إلى ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ . الدعوة إلى : « إذا سألت فسأل الله وإذا استعنت فاستعن بالله »^(٢) . وكل دعوات الرسول إنما هي دعوة إلى التوحيد الخالص ، وإلزام الناس بما صدر عن الله من أوامر ونواهي وفي القرآن الكريم آيات كثيرة نزل بعضها في مكة قبل الهجرة وبعد الفتح ونزل بعضها في المدينة تمثل جميعها السند الشرعي للحسبة .

١ - يقول الله تعالى : ﴿ ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون ﴾^(٣) .

والآية فيها بيان الإيجاب فإن قوله تعالى ﴿ ولتكن ﴾ أمر والأمر في نصوص التشريع الإسلامي ظاهره الإيجاب وفيها بيان أن الفلاح منوط بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إذ حصرت الآية الفلاح فيمن يمثلون لهذا الأمر في قوله تعالى : ﴿ وأولئك هم المفلحون ﴾ فالفلاح مختص بالقائمين به المباشرين له ذلك إن الله سبحانه وتعالى جعل من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حفاظاً^(٤) للأمة المسلمة يصون جامعها ويحمي وحدتها ويمثل السياج الواقى حتى لا ينفرط عقدها وينفلت أفرادها .

(١) إحياء علوم الدين ج ٢ ص ٣٠٦ .

(٢) د. عبدالحليم عمود : من روايا الدعوة إلى الله تعالى مجلة البحوث الإسلامية عدد ١٣٩٦٢ م

ص ١٥٥ .

(٣) آل عمران الآية : ١٠٤ .

(٤) تفسیر المنار ج ٤ ص ٢٦

٢ - ويقول تعالى : ﴿ ليسوا سوءاً من أهل الكتاب أمة قائمة يطلون آيات الله آناء الليل وهم يسجدون يؤمنون بالله واليوم الآخر ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويسارعون في الخيرات وأولئك من الصالحين ﴾ (١) .

إن هذه الأمة كما جاء في سياق النص القرآني لم يشهد الله لها بالصلاح بمجرد الإيمان بالله واليوم الآخر حتى أضاف إليه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ذلك أن الإيمان علم وعمل والحسبة هي قيمة العمل بالإسلام لأنها في البداية امتثال للأمر وفي النهاية التزام بتحقيقه في مجتمع المسلمين صيانة للشريعة ، ورعاية للمجتمع .

٣ - وقال تعالى : ﴿ والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ﴾ (٢) هنا المجتمع يقوم بوظيفة الحسبة تبادلياً كلهم داع ومدعو وقد وصف الله المؤمنين بأنهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، فأصبح صفة لصيقة بهم ، فمن هجر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خرج عن رمة المؤمنين الذين وصفهم هذه الآية ..

٤ - وقال الله تعالى : ﴿ لعن الذين كفروا من بنى إسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون ، كانوا لا يتناهون عن المنكر فعلمون ليس ما كانوا يفعلون ﴾ (٣) ..

وتشير الآية إلى الطرد من رحمة الله بل واللعنة لعدم تنفيذ أمر الله في إقامة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهذا غاية التشديد كما يقول الإمام الغزالي (٤) :
اذ علل استحقاقهم لللعنة بتركهم النهي عن المنكر .

(١) آل عمران الآيات . ١١٣ ، ١١٤ .

(٢) التوبة : الآية : ٧١

(٣) الثلاثة ايمان : ٧٨ ، ٧٩

احياء علوم الدين المرجع السابق ص ٣٠٧ .

٥ - وقال الله تعالى : ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ﴾^(١) .

وفي هذه الآية تكريم للأمة المسلمة لأنها من بين كل الأمم هي وحدها كما قال - ابن تيمية- التي تأمر بكل معروف وتنهى عن كل منكر فكانت طليعة الأمم في ركب الإيمان هداية وقيادة ولا تتحقق هذه الخيرية إلا بتوافر شروط ثلاثة هي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإيمان بالله ولهذا قال مجاهد إنهم خير أمة على الشرائط المذكورة في الآية وقد جاء ذكر الإيمان متأخرا في الآية على الرغم من أنه هو الأصل والأساس لبيان أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . في سلامة الإيمان وصلاح عقيدة المجتمع . وفي أن الأمة المسلمة به كانت خير أمة .

٦ - وقال الله تعالى : ﴿ الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ﴾^(٢) .

فقرن ذلك بالصلاة والزكاة وهما من أركان الدين الأساسية وعليه تبدوا لنا أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

٧ - وقال تعالى : ﴿ يا بني اقم الصلاة وأمر بالمعروف وانه عن المنكر واصبر على ما أصابك إن ذلك من عزم الأمور ﴾^(٣) .

فهذه وصية النبي لقمان لابنه كما جاء في القرآن لتؤكد الأهمية التي يمثلها الأمر بالمعروف في حياة الرسالات السماوية وتبرز دورها في حياة المسلمين .

٨ - وقال الله تعالى : ﴿ المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض ، يأمرُونَ بالمنكر وينهون عن المعروف ، ويقبضون أيديهم نسوا الله فنسيهم ، إن المنافقين هم الفاسقون ﴾^(٤)

(١) آل عمران الآية : ١١٠

(٢) الحج الآية : ٤١

(٣) لقمان الآية : ١٧

(٤) النور الآية : ٦٧

والآية ترسم لنا صورة الحياة التي يسود فيها التحلل^(١) عن الإيمان وسيطر عليها المنافقون حيث يظهر المنكر ويندثر المعروف ، وتلك هي الحالة التي جاءت الحسبة لمحوها من المجتمع المسلم .

وهذه الآيات وغيرها كثير في كتاب الله دليل واضح على أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فهو على الجملة من أمهات الفرائض التي بها تهذب النفوس ، ويصان الدين من الضياع ، وبهما تنطوى القلوب على حب التعاون على البر والإحسان والتباعد عن الأثم والعنوان^(٢) . فالمجتمع المسلم هو مجتمع القرآن رسالة وعقيدة وشريعة .

المطلب الثاني .

دليل الحسبة في السنة

المصادر الأساسية في الإسلام هي القرآن والسنة ، وكل ما في الحياة الإسلامية إنما يستمد منهما أساسه الشرعي ، ومشروعيته الإسلامية ، وفي سنة رسول الله ﷺ أحاديث كثيرة جاءت مؤكدة للآيات القرآنية في وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

١ - عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان »^(٣) .

والوجوب واضح في صيغة الحديث حيث جاء حكمه أمر إيجاب على المكلفين من المسلمين .

٢ - عن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال : « أن أول ما دخل النقص على بني إسرائيل كان الرجل يلقي الرجل فيقول يا هذا اتق الله ودع ما تصنع ، فإنه لا يحل لك ، ثم يلقاه من الغد فلا يجنعه ذلك أن يكون أكيله وشريبه وقعيده فلما فعلوا ذلك ضرب الله قلوب بعضهم ببعض ، كلا والله

(١) د. إبراهيم دسوق الشهلاوي الحسبة في الإسلام القاهرة ١٩٦٢ ص ١٣ .

(٢) رواه مسلم .

لتأمرهم بالمعروف والنهي عن المنكر ولتأخذن على أيدي الظالم ولتأخذنه على الحق أطراً أو ليضربن الله بقلوب بعضكم على بعض ، ثم يلعنكم كما لعنهم»^(١)

والحديث واضح في دلالة على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما أنه واضح في تأكيد على ما جاء في القرآن الكريم .

٣ - وعن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال :

« أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر »^(٢) .

وفي الحديث حض على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

٤ - قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « سمعت رسول الله ﷺ يقول : يس القوم قوم لا يأمرن بالقسط ، ويس القوم قوم لا يأمرن بالمعروف ولا ينهون عن المنكر »^(٣) .

٥ - وعن ابن مسعود قال رسول الله ﷺ :

« ما من نبي بعث الله في أمة من قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره ، ثم إنه تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون ، ويفعلون ما لا يؤمرون ، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن ، ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل »^(٤) .

٦ - وقال ﷺ : « اياكم والجلوس على الطرقات قالوا : ما لنا بد إنما هي مجالسنا نتحدث فيها قال : فإذا أبيتم إلا ذلك فأعطوا الطريق حقها ،

(١) ورواه الترمذي في كتاب التفسير رقم ٣٠٥١ عن أبي عبيدة - راجع كبر المعاني ٣ ص ٦٧ .

(٢) أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه بن ماجة .

(٣) رواه بن حبان من حديث حابر بن سعد ضعيف .

(٤) رواه مسلم في كتاب الإيمان وكنا في مسند أحمد .

قالوا ماحق النظرى ؟ قال : غض البصر وكف الأذى تزد السلام والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر^(١) .

وهذه بعض أحاديث رسول الله ﷺ فيه ترغيب للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وترهيب من تركه وأهماله والأحاديث الواردة في الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر تفيد كلها وجوبه على أمة المسلمين أفرادا وجماعات ويتكرر التحذير من تركه حتى لا يصاب المسلمون بعقاب دينوى وأخروى من جرأ هذا الترك وبسبب ذلك الإهمال .

المطلب الثالث دليل الحسبة من الإجماع

الذى يتأمل الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التى تحدثت عن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر يرى أنها أمرت به أمر إيجاب وعلى ذلك إجماع الأمة وقد تطابق على وجوب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر الكتاب والسنة وإجماع الأمة . ولم يخالف فى ذلك إلا بعض الرافضة ولا يعتد بخلافهم ، كما قال « الإمام أبو المعالى الجوينى » لا يكثر بخلافهم فى هذا فقد أجمع المسلمون عليه قبل أن ينبغ هؤلاء ووجوبه بالشرع | خلافا للمعتزلة الذين^(٢) يقولون بالوجوب عقلا أو عقلا وشرعا .

وقد قام صحابة رسول الله ﷺ بهذا الواجب على الأمراء والأفراد ولم ينكر عليهم أحد بل كان الصحابة يعضدونهم ، ويعثون فى نفوس الناس هذه الفريضة .

١ - ومن ذلك ما روى عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه أنه قال فى خطبة خطبها (أيها الناس إنكم تقرأون هذه الآية وتؤولونها على خلاف تأويلها ﴿ يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم ﴾ وإنى سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ما من قوم عملوا بالمعاصى وفيهم من يقدر أن

(١) متفق عليه وفريد منصوص راجع كمر العمال ج ٣ ص ٨٥/٦٤ .

(٢) شرح صحيح مسلم لقوى ج ٢ ص ٢٢ .

ينكر عليهم فلم يفعل إلا يوشك أن يعمهم الله بعذاب من عنده .

٢ - قال ابن اللرداء رضى الله عنه (لتأمرن بالمعروف وتنهون عن المنكر أو ليسلطن الله عليكم سلطانا ظالما لا يجل كبيركم ولا يرحم صغيركم ويدعو خياركم ولا يستجاب لهم وتستنصرون فلا تنصرون وتستغفرون فلا يغفر لكم)
٣ - وسئل حذيفه رضى الله عنه عن ميت الأحياء فقال : (الذى لا ينكر المنكر بيده ولا بلسانه ولا بقلبه) .

٤ - وقال على بن أبى طالب رضى الله عنه : « أول ما تغلبون عليه من الجهاد الجهاد بأيديكم ، ثم الجهاد بألستكم ، ثم الجهاد بقلوبكم : فإذا لم يعرف القلب المعروف ولم ينكر المنكر نكس فجعل أعلاه أسفله . »

٥ - وعندما بدأ أحد الخلفاء بالخطبة قبل الصلاة في العيد وقف ابو سعيد الخدرى وجذب بيد مروان - كما اتفق البخارى ومسلم - حين رآه يصعد المنبر فرده مروان فقال له أبو سعيد سمعت رسول الله ﷺ يقول من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فقلبه وذلك أضعف الإيمان .
وهذه بعض مواقف الصحابة تدل على قيامهم بالاحتساب العمل والقول وتؤكد إجماعهم على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وهكذا اجتمع القرآن والسنة والاجماع على النص بوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . والتزم المسلمون به في أيام قوتهم ، فلم يضعف التطبيق إلا مع ضعف المسلمين ، وكان المسلمون يعملون على تطبيق هذا المبدأ في أرجاء الدولة الإسلامية الواسعة المترامية الأطراف ، فلما هلنوا على أنفسهم انحسر تطبيق هذا المبدأ العظيم . والذى يقرأ تراجم الخلفاء الراشدين وسر صحابة رسول الله ، وما قام به التابعون من أمثال « سعيد بن المسيب » و « سعيد بن جبير » و « مجاهد » وفقهاؤنا الأوائل من أمثال « الأوزاعى » فقيه الشام وأبى حنيفة النعمان و « مالك ابن أنس » إمام دار الضجرة والإمام العظيم « الشافعى » و « واليىث بن سعد » و « سفيان الثورى » والإمام الممتحن « أحمد بن حنبل » وغيرهم ممن سار على نهجهم وتمثل سيرتهم فسوف يقرأ صفحات خالدة من

الاحتساب باليد واللسان سال من أجلها مداد كثير في كتب الطبقات وتراجم الرجال وموسوعات التاريخ الإسلامي ..

المبحث الثاني

الحكم الشرعي للحسبه

لم يترك الشارع الحكيم - سبحانه وتعالى - أفعال المكلفين بغير خطاب يرسم اتجاهها ودون صفة تبين ما هي عليه من حل أو حرمة وندب أو كراهه .
ونفس الخطاب والصفة التي هي أثر الخطاب كلاهما من الحكم إلا أن نفس الخطاب هو حد الحكم عند الأصوليين أما الصفة التي هي أثر الخطاب فهي الحكم عند الفقهاء .

والحسبه مثل غيرها من الواجبات الشرعية لها حكمها الأصولي والفقهى باعتبارها من أفعال المكلفين وهو موضوع هذا المبحث الذي ينقسم الى ثلاثة مطالب .

المطلب الأول : معنى الحكم الشرعي

المطلب الثاني : صفة وجوب الحسبه

المطلب الثالث : متعلق وجوب الحسبه

المطلب الأول

معنى الحكم الشرعي^(١)

الحكم عند الأصوليين نوعان حكم تكليفي وحكم وضعي ويميل كثير من

(١) رنبح الرامع الآتية :

١ - الأناح في شرح المنهاج : تأليف علي بن صادق السبكي / تاج الدين السبكي ١ ص ٤٣ وما بعدها .

٢ - د. محمد حسن هيتو : الوجيز في أصول الفروع الإسلامية ١٩٨٣/١ ص ٣٩ وما بعدها .

٣ - الشيخ / محمد الحضري أصول الفقه دار حياه التراث العربي ص ٢٠ وما بعدها

الأصوليين إلى الجمع بينهما في تعريف واحد وعلى هذا عرّف ابن الحاجب الحكم بقوله « هو خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين ، بالاقتضاء ، أو التخيير أو الوضع » .

أما على اساس التفرقة فيعرف « البيضاوى » في « المنهاج » الحكم بأنه « خطاب الله القديم المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير » .

الفرع الأول شرح التعريف وأنواع الحكم

أولاً : شرح التعريف

ان الجمع بين الحكم التكليفي والرضعى في تعريف واحد هو الأنسب في مجال الدراسة وقد جاء تعريف « ابن الحاجب » وافيا بالغرض متضمنا ما يلى :-

١ - القول بأنه « خطاب الله » وهو كلام الله النفسى القديم ويدل عليه القرآن الكريم والسنة النبويه والاجماع وكل مصادر الشريعة .

٢ - « المتعلق بأفعال المكلفين » وهذا قيد احتراز به عن الخطاب المتعلق بذات الله كقوله تعالى : ﴿ شهد الله أنه لا اله الا هو ﴾ .

وعن الخطاب المتعلق بالجمادات كقوله تعالى : ﴿ ويوم نسير الجبال ﴾ فهذا وذاك خطاب من الله تعالى ، الا أنه ليس بحكم ، لعدم تعلقه بأفعال المكلفين والتعلق صنفان :-

أ - تعلق معنوى : وهو الأزلى القديم قبل وجود المكلف ، على معنى أنه إذا وجد ، مستجمعا لشروط التكليف كان متعلقا به .

ب - تعلق تنجيزى أو منجز : وهو بعد وجود المكلف ، وبعد نعمة الرسول ، إذ لا حكم قبل ، وهو تعلق حادث .

والمراد بالفعل كل ما يصدر عن المكلفين من أعمال الجوارح والعقائد والأقوال .

والمكلف هو البالغ العاقل الذى بلغته الدعوى ، وتأهل للخطاب ، فلا يتعلق الخطاب بالصبي ، والمجنون ، والساهى والنائم .

٣ - « بالاقضاء » المراد به الطلب وينقسم الى طلب فعل وطلب ترك .

وطلب الفعل يشمل من الأحكام الإيجاب ، والنسب .

وطلب الترك يشمل من الأحكام التحريم ، والكراهة .

٤ - « أو التخير » أى التسويه بين جانبى الفعل والترك ، وهى

الاباحة .

٥ - « أو الوضع » والمراد به ما جعل سببا أو شرطا أو مانعا كالقتل العمد سبب للقصاص ، ومانع من الميراث ، أما الشرط فهو كالوضوء الذى هو شرط لصحة الصلاة وكل هذه من الأحكام الوضعيه .

ثانيا : أنواع الحكم : فالحكم كما أشرنا الى ذلك على نوعين هما

أ - الحكم التكليفى ، ويشمل عند جمهور الفقهاء عدا الحنفية خمسة أحكام .

١ - الإيجاب : وهو ما اقتضاه خطاب الله تعالى من المكلف اقتضاء جازما ولم يجوز تركه ، كالأمر بالصلوات المفروضة ، والزكاة وإقامة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

٢ - النسب : وهو ما اقتضاه خطاب الله تعالى من المكلف اقتضاء غير جازم ، بأن يجوز تركه ، كالأمر بصلاة الليل .

٣ - الكراهة : وهى ما اقتضى خطاب الله تعالى من المكلف تركه اقتضاء غير جازم ، بأن يجوز فعله ، كالنهي عن الشرب قائما .

- ٤ - التحريم : وهو ما اقتضى خطاب الله تعالى من المكلف تركه اقتضاء ، جازماً بأن منع فعله ، ولم يجوز له .
كالنهي عن الزنا ، وعن الأمر بالمنكر والنهي عن المعروف .
- ٥ - الاباحه : وهو ما كان الخطاب فيها غير مقتضى شيئاً من الفعل والترك ، بل خير المكلف بينهما .
كالطعام والشراب في غير حالة الضرورة .

ب- الحكم الوضعي : وهو خطاب الله المتعلق بمجعل الشيء سبباً ، أو شرطاً ، أو مانعاً .

فأقسامه ثلاثة وإن جعلها البعض خمسة بإضافة الصحيح والفاقد :

١ - السبب : وهو في الاصطلاح الأصولي : الوصف المنضبط المعرف للحكم أو ما يلزم من وجوده وجود الحكم ، ومن عدمه العدم ... مثاله أن السفر سبب للافطار في رمضان .

٢ - الشرط : تعليق أمر بأمر ، كل منهما في المستقبل ومثاله تعليق صحة الصلاة على حدوث شروطها وهو في الاصطلاح ما يلزم من عدمه العدم ، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم ، لذاته ، ويكون خارجاً عن حقيقة الشروط .

مثاله الوضوء فانه شرط للصلاة ، فعلم وجوده عدم وجود للصلاة ، ولكنه ليس هو الصلاة كما أن وجوده لا يعنى ضرورة وجود الصلاة .

٣ - المانع : وهو ما يلزم من وجوده العدم ، ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم .

كاختلاف الدين في الارث فانه ان وجد يمنع من الميراث وان تخلف لا يترتب عليه وجود الارث .

بعد استعرضنا لمعنى الحكم الشرعى وتقسيماته نخلص الى أن الحسبه حكم تكليفى وليست حكما وضعيا وانها يمكن أن تستوعب اكثر صور الحكم التكليفى فى ميدان التطبيق العملى كما سنبين فى المطلب الثانى والثالث ولكن فى الجمله فان الوجوب هو الحكم الفقهى للحسبه .

الفرع الثانى أقسام الواجب

الواجب - كما سبق القول - احد اقسام الحكم التكليفى وله عند الأصوليين صور عدة يهمننا منها تلك التقسيمات التى تتعلق بموضوع الحسبه عند تأصيله . وهى ثلاث :-

- ١ - الواجب المعين ، والواجب المخير .
 - ٢ - الواجب المضيق ، والواجب الموسع .
 - ٣ - الواجب العينى ، والواجب على الكفايه .
- وفى هذه التقسيمات الثلاثه سوف نبرز إلى أى منها تنتمى الحسبه فى وجوبها كحكم شرعى .

أولا : الواجب المعين والواجب المخير

ينقسم الوجوب الى معين ومخير وأساسه المأمور به هل يجب القيام به كما هو أم يخير بين أمور عليه .

أ - فالواجب المعين : لا خيار فيه ويجب على المكلف الاتيان به كما هو ، بشرطه وتفصيله .

ومثاله الصلاة والزكاة والحج والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وقد يتصور البعض أن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ليس واجبا معنا لتعدد

مراتبه ، فقد يكون تغييرا باليد أو باللسان أو بالقلب ، ولكن التعيين انما يأتي على الوجوب نفسه وليس على مراتب الاحتساب فالانكار واجب معين على كل من رأى معروفا متروكا أو منكرا قائما ، وهو ليس مخيرا بين القيام بمراتب الاحتساب ، فإذا قام بأى مرتبه أجزأته ، بل هو مطالب بالتغيير حسب قدرته ، لا بالتخير بين المراتب ، وهذا فرق أصولى دقيق تنبه إليه .

ب - الواجب المخير وهو الذى يختار المكلف فيه بين عدة بدائل اذا أتى ايها أجزأه .

ومثاله الحائض فى الحيض فقد خيره الشارع بين أمور ثلاثة وهو الاطعام ، أو الكسوه ، أو العتق . فاذا فعل واحد من هذه الأمور برئت ذمته ، وخرج من الكفاره الواجبه عليه ، واليه الخيار ، حسب رغبته لا حسب قدرته .

ثانيا : الواجب الموسع والواجب المضيق

وتقسم الأصوليين الواجب إلى موسع ومضيق أساسه اعتبار الوقت الذى يتم فيه .

١ - الواجب المضيق حيث يكون الوقت المقدر للفعل مساويا له ، لا يزيد عليه ، ولا ينقص عنه ، فلا يتم فعل المكلف الا فيه .

كصوم رمضان فان وقته لا يسع الا صوم رمضان ، فلا يتسع لأن يصوم خلاله الانسان الفرض والنافله معا ، كما لا يمكنه أن يصوم يوما للفرض ويوما للنفل على عكس الأيام التى تلى رمضان فالواجب فيها موسع .

٢ - الواجب الموسع : ومنه يكون الوقت المقدر للفعل أوسع منه ، يتسع له ولغيره ، كوقت صلاة الظهر مثلا ، فانه يسعها ويسع غيرها فيستطيع المكلف من فعلها ، ومن فعل غيرها ، كما يستطيع أن يقوم بها فى أى جزء من أجزاء الوقت ، من أوله أو وسطه أو آخره .

والواجب المعين قد يكون له وقت معين ما لا يمكنه القيام به الا فيه مثل صلاة المغرب .

وقد يسعه العمر جميعه مثل الحج وقضاء الفات اذا فات بعذر .

٣ - الحسبه بين الواجب الموسع والواجب المضيق .

اذا كانت الحسبه واجبة في كل حال في حكمها الشرعى ، الا أن وجوبها سعة وضيقا - يختلف باختلاف موجبها ، وموجبها إما ترك معروف ، أو فعل منكر .

الحالة الأولى : ترك المعروف ، ترك المعروف موجب للاحتساب ولكنه واجب يتسع بقدر الوقت الذى يتسع لفعل المكلف والمحتسب - واليا كان أو فردا - يستطيع أن يأمر بالمعروف في هذه الحالة على الفور أو على التراخى .

الحالة الثانية : فعل المنكر : اذا اصبح المنكر حالا ظاهرا وجب الاحتساب على الفور والانكار قدر الاستطاعة والواجب هنا مضيق فلا ينبغي فوات وقت بين رؤية المنكر الموجب للحسبه ، وبين ابتداء النهى عنه والانكار على فاعله والا أجزنا فسحة زمنية يوجد فيها المنكر ، ولا يجب فيها الانكار بمراتبه ، وهذا غير مقبول شرعا .

ثالثا : الواجب العينى والواجب الكفائى

تنقسم الواجبات باعتبار المأمور الى واجب عينى وواجب كفائى .

١ - الواجب العينى : وهو الواجب الذى يتناول كل واحد من المكلفين ولا يجوز لمن خوطب به أن يتركه ، ومثاله الصلوات الخمس ، والصوم ، وغيرهما من عبادات الأعيان كاللحج والعمرة والمقصود بالواجب العينى حصول المصلحة

لكل واحد من المكلفين على حدثه ، لتظهر طاعته أو معصيته^(١) .

٢ - الواجب الكفائي : وهو ما يقصد حصوله من غير نظر إلى فاعله فالهم حصول المطلوب ، وانما ينظر الى انفاعل تبعا ، لأنه لن يحصل المطلوب بدون فاعل .

ومثاله تجهيز الأموات بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . ففرض الكفاية يتناول بعضا غير معين من المكلفين ، لا جميع المكلفين ، فاذا فعله البعض سقط عن فاعليه لأنهم قاموا به ، وسقط عن غيرهم لتعذر التكليف به ، لأن التكليف يسقط تاره بالامثال ، ويسقط تاره بتعذر الامثال^(٢) .

أما إذا تقاعس المكلفون جميعا عن فرض الكفاية أثموا جميعا .

واذا شرع الانسان في فرض الكفاية ، تعين عليه اتمامه ، ولا يجوز له تركه فيصير كفر فرض العين بعد الشروع فيه .

والتكليف بفرض الكفاية دائر مع الظن ، فان ظن كل طائفة أن غيره فعل ، سقط الوجوب عن الجميع .

وان ظن كل طائفة أن غيره لم يفعل ، وجب عليهم الاتيان به ، ويأثمون بتركه ، وان ظنت طائفة قيام غيرها به ، وظنت اخرى عكسه ، سقط عن الأولى ووجب على الثانية^(٣) .

الحسبه وتقسيم اواجب إلى كفائي وعيني :

يرى جمهور الفقهاء أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - والحسبه من فروعه - من واجبات الكفاية على المسلمين ، اذا فعله بعضهم سقط الأثم عن الجميع ، واذا تركه الجميع أثموا ، لأنهم ملزمون بتحقيقه في الجمله .

(١) عزالدین بن عبدالسلام : قواعد الأحكام في مصالح الأنام تحقيق طه عبدالرؤوف ط ١٩٨٠

ج ١ ص ٥١ .

(٢) المرجع السابق ص ٥١ واصول التشريع الاسلامي المرجع السابق ص ٦٣ .

(٣) المرجع السابق ص ٦٤ - ٦٥ .

لأن المقصود بفرض الكفاية كما يقول العز بن عبدالسلام * تحصيل المصالح ودرء المفاسد دون ابتلاء الأعيان بتكليفه * .

* * * * *

المطلب الثاني

صفة الوجوب

يتجه جمهور الفقهاء إلى القول بالوجوب الكفائي للحسبه عموماً ، ومع ذلك فإن بعض الفقهاء اتجه إلى القول بأنه واجب عيني ، ووجد إلى جوار هذين الرأيين من يقول إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من التوافل وهو رأى ضعيف جداً ، وذهب رأى رابع إلى القول بأنه يأخذ بحكم المأمور به والمنهى عنه فهو واجب مع الواجب ، ومنسوب مع المنسوب إلى آخره .

واختلاف الآراء في صفة الوجوب ، وتعدد أقوال العلماء ، يتعلق كما قلت بالاحتساب العام ، أما ولاية الحسبه فلا خلاف بين الفقهاء في كونها من الواجبات العينية .

الفروع الأول

الحسبه واجب كفائى

الواجبات الكفائية - كما سبق القول - هي التي يتطلب فعلها فقط من غير نظر إلى من يفعلها ، وقد اتفق الفقهاء على أن واجب الكفاية إذا أتى به فرد من المخاطبين به فقد تم المطلوب ، وسقط الأثم عن الجميع ، وإذا أهمل عمّ الأثم الجميع واختلف الفقهاء في لمن الخطاب ؟ ، هل هو موجه إلى الكل الافرادى ، أى إلى أى فرد ، أو الكل المجموعى ، أى إلى هيئة المخاطبين الاجتماعيه ، أو موجه إلى بعض منهم ، أو معين من عند الله .

ولا يهمننا في هذا البحث تفصيل الخلاف فنحيل إلى كتب الأصول .
وحسبنا الاشارة إلى رأى الجمهور من الأصوليين حيث قالوا :
« إن الخطاب بالواجب الكفائى موجه إلى الكل الأفرادى » واستدلوا على
ذلك بدليلين :-

الأول : تعميم الخطاب فى طلبه .

الثانى : تأييد الجميع بتركه .

وفى هذا دليل وجوب على الجميع .

وللشيخ محمد الحضرى لفته ذكية عن هذا الواجب تعيننا على تأصيل
الحسبه حيث يقول ان الواجبات الكفائيه اذا ورد من الشارع طلب شئ منها ،
فانما يوجه إلى البعض القادر على العمل ، وعلى بقية الأمة أن تحمل هؤلاء على
العمل اذا هم تعاونوا فى القيام به ، فالمستعدون مكلفون بمباشرة العمل ، والباقيون
مكلفون بحمل القادرين على العمل بمباشرة^(١)

وأدلة هذا الرأى ما يلى^(٢) :

ذهب جمهور الفقهاء إلى الوجوب الكفائى للحسبه الا فى حالات خاصه
ويسوقون دعما لرأيهم الأدله الآتيه :

١ - قوله تعالى : ﴿ ولتكن منكم امة يدعون إلى الخير ويأمرون
بالمعروف وينهون عن المنكر ﴾ .

فقد جاء لفظ (من) فى هذه الآية للتبويض فدل ذلك على أن الأمر يقوم
به البعض دون البعض الآخر وهذا يعنى أنه فرض على الكفائيه .

(١) محمد الحضرى : اصول الفقه المرجع السابق ص ٤٢ .

(٢) راجع :

١ - أوسكر المصاير احكام القرآن ج ٢ ص ٢٩ .

٢ - ابن العرفى احكام القرآن ج ١ ص ١٢٢ .

٣ - القرطبى الجامع لاحكام القرآن ج ٤ ص ١٦٥ وغيرها من كتب الفقه .

٢ - أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يسقط عن كل أحد إذا قام به أى أحد ، وهذا يعنى أنه فرض كفايه ، والا لما سقط الوجوب عن الآخرين بإقامته .

٣ - أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مقصوده تحصيل المصالح ودرء المفاسد ، وهذا يكفى فيه من قام به ، فكأن الأمر من غيرهم زياده غير مطلوبه ، وجهه ضائع .

وخلاصة ما يستند اليه هذا المذهب يعود إلى أمرين :-

أ - دليل لغوى : حيث يفسر هذا الاتجاه (من) فى قوله تعالى ﴿ ولتكن منكم امة ﴾ على انها للتبعض وهو يقتضى أن يكون قيام البعض به يكفى .

ب - دليل اصولى : أساسه أن الحسبه لو كانت فرض عين لما سقطت عن الآخرين لقيام البعض بها ، حيث أن الواجبات العينية كالصلاة والصوم يطلب فعلها من كل فرد على حده ، ولا يتحقق مقصودها الا إذا قام بها كل فرد على حده .

فدل ذلك بمفهوم المخالفة أن الحسبه واجب كفاً .

الفرع الثانى

الحسبه واجب عينى

ذهب البعض فى القديم والحديث^(١) إلى أن الحسبه فرض عين على كل مسلم .

(١) يمكن ذلك عن الاصم والرجاج زين مفلح فى القديم وعن الشيخ رشيد رضا فى التفسير وقال به على حريشه فى رسالته (انشروعه الإسلاميه العليا) وفؤاد النادى فى كتابه (مدأ المشروع) .

أدلة هذا الرأي مايل :-

١ - يقول أن (من) في قوله تعالى : ﴿ ولتكن منكم امة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف ﴾ . ليست كما يقول أصحاب الرأي السابق جاءت للتبويض بل هي لبيان الجنس أى كونوا كلكم كذلك بل ويرى البعض كما يقول الجصاص حكاية عنهم ان من هنا على سبيل الجواز مثل قوله تعالى : ﴿ يغفر لكم من ذنوبكم ﴾ فالآية لا تعنى غفران بعض الذنوب دون البعض الآخر .

(فمن) وفقا لهذا الرأي لا تدل على التبويض بل هي تدل على وجوب الحسبه على الجميع وجوبا عينيا .

٢ - أدلة وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في القرآن والسنة جاءت عامه فهي تفيد الوجوب على جميع المكلفين وعموم الأدلة مع اطلاقها يفيد أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض عين وليس فرضا على الكفاية .

وخلاصة ما لدى هذا الاتجاه يمكن جمعه في دليلين :

أ - دليل لغوي : حيث يقولون بأن (من) في الآية لبيان الجنس ، وليست للتبويض .

ب - دليل أصولي : أسامه أن أدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر جاءت في النصوص الشرعية مطلقة واطلاقها يفيد الوجوب العيني لا الكفائي .

الفرع الثالث

الآراء الأخرى

بقي رأيان نشير للعلم بهما وهما في التقدير الأخير آراء ضعيفة لا تجد لها سنداً قوياً من الفقه ولا قبول عند الجمهور .

أولا : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(١) نافله .

والى هذا الرأى ذهب « الحسن البصرى » و « ابن شبرمه » ، وقالوا ان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من التوافل فهو مندوب مشروع فعله ، وفاعله يثاب وتاركه لا يستحق لوما ولا عتابا ... وضعف هذا الرأى لا يحتاج إلى البيان فالسند الشرعى للحسبه فى الكتاب والسنة والاجماع يؤكد أنها واجبه ، والغريب فى الأمر نسبة هذا القول إلى الحسن البصرى الفقيه الزاهد الذى اشتهر بأمره بالمعروف ونهيه عن المنكر ليس فى مواجهة الجمهور العادى فحسب بل فى مواجهة الحكام على ما هم عليه من جاء وسلطان .

ثانيا : مذهب التفصيل فى تكيف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

ذهب البعض إلى التفصيل فى بيان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فقد رأى المعتزلة وبعض فقهاء أهل السنة مثل العز بن عبد السلام وجلال الدين البلقيني إلى أن الحسبه تكون واجبا فى الأمر الواجب ومندوبا فى المندوب .. انط . لأن الأمر والنهي تابع لحكم الأمور به والمنهى عنه وقد اشار إلى ذلك بالتفصيل القاضى عبد الجبار فى « شرح الأصول الخمسه » وابن حجر الهيتمى فى « الزواجر عن اقتراف الكبائر » .

وذهب الجبائى من المعتزلة إلى القول بأن الأمر بالواجب واجب وبالنافله نافله وأما المنكر فكله من باب واحد فى أنه يجب النهى به ، فالمنكرات كبيرها وصغيرها يلزم النهى بها .

ونحن نرى أن الحسبه لها حكم شرعى مستقل عن الأمور به ، وهذه التفرقه لا تجد لها سندا شرعيا ، فالذى يعنينا مطلق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا أحد تطبيقاته ، فهو واجب فى كل حاله سواء كان أمرا بمعروف أو نهيا عن منكر .

(١) د محمد سيد عبدالقواب الدعاغ الشرعى فى العقه الإسلامى عالم الكتب ط ١٩٨٣ ص ٣٩٨

وما بعدها .

وهذا لا يجمع وجود تفاوت في أولويات القيام بالحسبه ، فالمنكر الأشد يدفع قبل المنكر الأقل إذا لم يمكن الجمع بينهما ، وكذلك في الأمر بالمعروف فالفرض مقدم على النافله .

يقول العز بن عبد السلام : « من قدر على دفع المنكر دفعة واحدة لزمه ذلك وإن قدر على دفع أحدهما دفع الآخر فالآخر ... وكذلك من الأمر بالمعروف فيقدم انقاذ الغريق واطفاء الحريق على صلاة الجمعة ، كذلك يقدم الدفع في النفوس والابضاع على صلاة الجمعة من غير تخيير بين هذه الواجبات^(١) .

الفرع الرابع الترجيح بين الآراء

لقد ابدينا رأينا في كل من القول بأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر نافله ، وفي القول بتبعيته للمأور به فهي واجب مع الواجب ومنسوب اذا كان الأمر به مندوبا ، بقي أن نرجح بين الرأيين الاساسيين ، الذي يقول بأن الحسبه واجب على الكفايه ، والذي يقول بأن الحسبه واجب عيني .

ان القائلين بأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من الفروض العينية ردوا على أصحاب المذهب الأول بقولهم إن من للبيان وليست للتبعيض ، وهذا القول غير مسلم لان (من) من الألفاظ التي تحتل البيان والتبعيض والذي يرجح أنها للتبعيض قوله تعالى :

﴿ والذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ﴾ .

ومن البديهي أن المتكئين في الأرض يكون لبعض الناس وليس لكل الناس فدل ذلك على أن (من) للتبعيض وليس للبيان وهذا يعني أن الحسبه من فروض

(١) العز بن عبد السلام المرجع السابق ص ١٠٩ .

الكفاية ، أما عمل المرسلين وقيام الأنبياء بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فليس دليلا على الوجوب العيني ، لأن المقصود من الحسبه يتحقق بقيام الكل والبعض بها ، ثم أن قيام الأنبياء بهذا الأمر إنما على مقتضى تكليف خاص تتطلبه أمانة الدعوة ، وعصمة الرسول ، وتبليغ الرسالة ، ولا معنى ، للقول بأن حاجة الأمة تقتضى القول بأنه واجب عيني ، لأن الذى يجعله واجبا عينيا هو قول الشارع لا حاجة الأمة ، الأمر الذى يترجع معه قول الجمهور .

• رأينا الشخصى :

والذى نراه لتحرير النزاع فى هذه المسألة أنه ينبغي التفرقة فى حكم الحسبه بين أمرين :-

الأمر الأول : اذا كانت الحسبه بالفعل ، وهذه تجب وجوبا كفاثيا فليس كل أحد يستطيع أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر والحسبه بالفعل تتعين فى حالتين :

الحاله الأولى : اذا عين لها الإمام من يقوم بها فحكمها هنا واجب عيني
الحاله الثانيه : اذا لم تتوافر شروطها أو امكانية القيام بها الا من مسلم معين فانها تتعين عليه .

الأمر الثانى : الحسبه بالترك والامتناع : وهى فى الحاله التى لا يستطيع فيها الإنسان التغيير باليد أو باللسان فالحسبه هنا تعنى الرفض القلبي الداخلى للمعكرات الظاهره ، وهذه مرحلة من الاحتساب يقدر عليها كل انسان ، وهى بالتالى فرض عين على الجميع .

فلا ينبغي لمسلم أن يستجيب قلبه لمنكر ، ولا يباح له أن يرضى عنه أو يتعاطف معه .

• وخلاصة رأينا فى هذا الصدد أن الحسبه بالفعل واجبة وجوبا كفاثيا على كل مسلم وان الحسبه بالترك واجبة وجوبا عينيا على كل مسلم .

المطلب الثالث

متعلق الوجوب

أجمع علماء المسلمين إلا من لا يعتد برأيه ، على وجوب الحسبه وابتدعوا
هل تجب على الكفاية أم تجب على التعمين ؟
ثم اختلفوا تفريعا على ذلك هل تتعلق بالخاصة أم تتعلق بعموم المسلمين ؟
هل تجب على كل الأمة ؟ أم تجب على خاصة منهم ؟

الفرع الأول

الحسبة لا تجب إلا على الخاصة

وهذا الخلاف لا يثور إلا عند القائلين بأن الحسبة من فروض الكفاية ، لأن
القول بأن الحسبة من الواجبات العينية يجعلها واجبا على كل المسلمين فردا فردا ،
وأساس القول بوجوب الحسبة على الخاصة ، هو أنهم وحدهم الذين يمكنهم العلم
بماهية المنكر وماهية المعروف لأن الذى لا يعلم لا يلزمه أمر ولا نهى وإذا ما أمر
ونهى ، فقد أمر بالمنكر ونهى عن المعروف .
وفئة ترى أن شرط الحسبة السلطة ولا سلطة إلا للإمام فتوجبها عليه .

أولا : الحسبه واجبه على العلماء

واصحاب هذا رأى يرون قيام عامة المسلمين بالاحتساب يؤدى إلى
خلاف المقصود لذلك كان عندهم خاص بالعلماء لأنهم أهل العلم والافتد على
تعرف واقع الفعل وما اذا كان منكرا فيوجب الحسبه أو غيره ورأينا الخاص أن
هذا الاتجاه غير صحيح لان هناك ما هو معلوم من الدين بالضرورة وهذا
ما يشترك فيه العام والخاص من المسلمين ، وفي هذه الساحة يتحرك كل المسلمين

للقيام بواجبهم الشرعى فى الاحتساب .

أما العلم الذى يعرفه الفقهاء والعلماء فهو نوعان :-

١ - علم عام .

يلزم به جميع المسلمين ولكن استظهاره يتم عن طريق العلماء ، وهذا لا تكون الحسبه فيه لغير العلماء لأن قيام غير العالم به يؤدى إلى خلاف المقصود كما أن القدره هى الشرط فى المحتسب تستوعب العلم وغيره ، وفقدان العلم فقدان للقدره . فى احد وجوها فلا يجب الاحتساب .

٢ - علم اجتهدى .

وهذا يصل اليه العالم بعد استفراغ وسعه وطاقته فى معرفة المسائل الاجتهاديه وكل مجتهد ملزم بما أداه اليه اجتهداه ، وكل ما هو محل للاجتهد فلا حسبه فيه ، وبالتالى لا يجب الاحتساب فى هذا النوع من العلم الخاص بالعلماء .

ثانيا : الحسبه واجبة على السلطان

وهذا القول لم نقرأه على إطلاقه إلا للإمام « ابن عبد الله الحلبي » من فقهاء القرن الرابع الهجرى حيث يقول « إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليس يليق بكل أحد ولا يجب أيضا على كل احد ، وإنما هو من الفروض التى ينبغى أن يقوم سلطان المسلمين بها ، اذا كانت إقامة الحدود اليه ، والتعزير موكل إلى رأيه ، والخيس والاطلاق له دون غيره ، والنفي والتعذيب مطلقا ان رآه فى سياسته ، فينصب فى كل بلد ، وفى كل قريه رجلا صالحا عالما أميناً ، ويأمره بمراعاة الاحوال التى تجرى ، فلا يرى ولا يسمع منكرا الا غيره ، ولا يبقى معروفا محتاجا إلى الأمر به الا أمر به »^(١) .

(١) الحسين بن الحسن الحلبي : المنهاج فى شعب الإيمان تحقيق د. حلمى محمد فوده دار الفكر بيروت ١٩٧٩ ج ٣ ص ٢١٦ - ٢١٧ .

ورأى الإمام الخليلي هذا يكاد ينفرد به - على حد علمنا - وهو خطير
لأنه يربط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بوجود السلطان ، والسلطان قد
لأ يوجد وقد يوجد وفي هذا تعطيل لواجب شرعي ، كما أن السلطان قد يقيم هذه
الولاية وقد يمتنع أو يتهاون فما هو العمل إذن ؟

إن إقامة الحسبة واجب شرعي ولعل الإمام الخليلي شعر بغرابة النتائج التي
ينتهي إليها رأيه ، فقرر أن على العلماء الذين يجتمعون مع فضل العلم صلاح العمل
أن يأمرؤا بالمعروف وينهؤا عن المنكر ، ونحن نعتبر ذلك تخليا حزنيا من الإمام
(الخليلي) عن رأيه .

فرأى (الخليلي) يوجب الحسبة على السلطان ثم هو يمنع غير الولاة من
القيام بالحسبة وإيجاب الحسبة على السلطان وحده تعطيل لها وافراد ولاية السلطان
وحدهم بها مخالف لما عليه اجماع المسلمين من أن وجود ولاية للحسبة لا يمنع
أفراد المسلمين بها وكان الصحابة يفعلون ذلك دائما .

الفرع الثاني

الحسبة واجبه على مجموع الأمة

يتجه هذا الرأي - وعليه جمهور الفقهاء - إلى القول بأن النصوص
الشرعية التي هي سند الحسبة في الإسلام جاءت عامة فلا ينبغي تخصيصها بفئة
دون غيرها فالواجب عام يشمل جميع المسلمين ، وهو لا يسقط عنهم
الا بالاداء ، فاذا قام به البعض سقط عن الباقين ، واذا لم يقم بتأديته احد أمت
الأمة كلها ، والحكام والعلماء وعامة المسلمين في ذلك سواء .

ولا ينبغي أن نرمي المجتمع الإسلامي بالجهل دون مبرر . فالعلم بمبادئ
الإسلام الرئيسية ، وقواعده وأركانه فرض على كل مسلم ، وقد قال الإمام
الشافعي إن هناك من الأحكام ما لا يسع بالغا غير مغلوب على عقله - في دار
الإسلام - جهله ، مثل الصلوات الخمس وصوم رمضان ، والزكاة ، والحج ،

وتحريم الزنا ، والقتل والسرقة وغير ذلك ، فهذه امور تعلم من الدين بالضرورة ،
وقيام الاحتساب بشأنها واجب على كل قادر من المسلمين .

وليس في نصوص الكتاب والسنة ما يجعل واجب الحسبه مخصصا بفقه
دون فقه - علماء كانوا أم حكاما - بل ان هذه النصوص تؤكد أنه واجب عام
يرتبط بالوسع ، ويؤديه كل مسلم حسب طاقته وليس المطلوب الأمر بالمعروف
الذى لا يعرف إلا المجتهدون ، أو النهى عن المنكر الذى لا يدركه إلا العالمون أو
لا يستطيعه إلا ذو السلطان .

فكل معروف متروك ينبغى الأمر به ، وكل منكر ظهر فعله ينبغى النهى
عنه .

* * * * *

الفصل الثالث

القائم بالحسبه

الحسبه في الإسلام فرض على كل مسلم قادر ، وهي نظام لم يفوض ولى الأمر في الأخذ به أو تركه ، بل هو واجب تأثم الأمة المسلمه بتقاعسها عن القيام به ، ولا يلزم لوجود الحسبه قيام الدوله المسلمه في الواقع العمل للمسلمين ، فإما جماعه أمنت بالله ربا وبالإسلام دينها وبمحمد رسول الله ﷺ نبيا ورسولا ، لابد وأن تقيم فيما بينها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باعتباره - عند جمهور الفقهاء - من فروع الدين الاساسيه :-

وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف القائم بالحسبه إلى نوعين :

الأول : المحتسب الوالى وهو موظف معين من قبل الدوله

الثاني : المحتسب الفرد وهو المسلم في المجتمع عند قيامه بهذا الواجب دون تعيين من الدوله .

وقد قام الفقيه الشافعى « أبو الحسن المارودى »^(١) بمحاولة لتأصيل الفوارق بين النوعين واطلق على النوع الأول المحتسب وعلى الثانى المتطوع وقد انتقدت^(٢) هذه التفرقه - بحق - لأنها تتجاهل الحكم الشرعى للحسبه ، حيث

(١) هو على بن حبيب الوائلى المارودى من كبار فقهاء الشافعية وله تصانيف كثيره ونه عام ٣٦٤ هـ وتولى عام ٤٥٠ هـ ومن أهم مؤلفاته (الاحكام السلطانيه) والحجوى في الفقه .

(٢) د. مؤايد محمد النادى : مبدأ المشروع في الفقه الإسلامى وصوائحه خضوع الدول لتقيود طأزلى القايره / ١٣٩٤ هـ ١٩٧٤ م ص ١٧٩/٧٨ .

لا يجوز القول بوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ثم نسمى من يقوم بإداء هذا الواجب متطوعا ، حقيقة هذا الواجب - في أرجح الأقوال - من الواجبات الكفائية ، الا أن ذلك لا يعنى أن نعتبر أداء هذا الواجب تطوعا ، فالنصوص التي تعتبر سندا شرعيا للحسبه دلت على وجوبها بصفة قطعية ومطلقة ، وهي واجب لازم لا مجال للتخير بين أدائه وعدم أدائه .

وسوف ينقسم موضوع الدراسة هنا إلى مبحثين :

المبحث الأول : في المحتسب وشروطه .

المبحث الثاني : آداب المحتسب .

المبحث الأول

المحتسب وشروطه

المعالجة هنا تتوجه إلى المحتسب بصفه عامه دون تفرقه بين وإلى الحسبه ، والفرد العادى الذى يمارسها تلقائيا فى المجتمع الإسلامى ، فهما معا يقومان بواجب شرعى لا أهميه فى تكليف ولى الأمر به الا من ناحية نوع الوجوب - عينى أو كفاى - ومدى الاختصاصات ، أما أصل الوجوب فهو واحد بالنسبه لكليهما .

المطلب الأول

أنواع المحتسب

لأن الاحتساب ضرورة شرعيه ، تحفظ للأئمة الإسلاميه فاعليتها ، وعلى الشريعه الإسلاميه علوها وسيادتها ، فوجوده مرتبط بوجود الإسلام والمسلمين ، وليس بولى الأمر ، وإذا كنا نتصور مجتمعاً لا توجد فيه ولاية الحسبه ، فإن وجود الاحتساب فى المجتمع الإسلامى قائم فى كل حال ، بل ان ولاية الحسبه على أهميه دورها - عندما تؤدى باتقان وخشيه - لا تلغى دور الأفراد فى رقابة حركة المجتمع بواسطة الحسبه لسيبين :-

١ - ان الحسبه واجب على كل أفراد المجتمع سواء قامت بها الدولة أو تركت القيام بها .

٢ - ان ترك زمام الحسبه في يد ولايتها فحسب يفقد الحسبه فاعليتها خاصه اذا اتسع نطاق المجتمع ، أو تهاون ولاية الحسبه لرقه في الدين والالتزام بأوامره ، ويقدم لنا التاريخ الإسلامى صورا كثيره من هذا التهاون . والمحتسب كما عرفه الفقه الإسلامى على نوعين :-

١ - المحتسب الفرد : وبه بدأ نظام الحسبه ، خاصه وأن اقامة الحسبه - كما سبق واشرنا - لا يرتبط بنشؤ الدولة ، بل مارسها المسلمون منذ فجر الدعوة الإسلاميه .

والحسبه من آحاد المسلمين ثابته لكل فرد فهم ، لا تتوقف الا على مدى قدرة المكلفين ، بل ان بعض فقهاء المسلمين يرى أن وجوبها ثابت في كل حال ، وعند عدم قدره لا يسقط الوجوب بل يجب الترك^(١) .

ونحن نلاحظ أن التحليل الدقيق لمراتب الاحتساب - وهى اليد والقلب واللسان - يكشف لنا أن القدره تتعلق بالحسبه عن طريق التغير باليد واللسان ... أما مرحلة الانكار القلبي فالقدره عليها عامه ومطلقه .

ولاشك أن اتساع نطاق الحسبه ، وأهميه دورها في كونها رقابه مشروعية على المجتمع كله حكاما ومحكومين ، يجعل المحتسب الفرد يتسمن ذروة المسئولية في اقامة هذا الواجب .

والمحتسب الفرد يكون من عامة المسلمين عندما يتعلق محل الحسبه بما هو معلوم من الدين بالضرورة كاقامة الصلاة وتحريم القتل لأن ما لا حاجه فيه للاجتهاد فللعالم وغير العالم ان يحتسب فيه .

ويكون المحتسب الفرد من العلماء اذا احتاج الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر إلى فقه واجتهاد ، حتى لا يوسد الأمر غير أهله .

(١) ابو عبد الله - محمد المصطفى التلمسانى : كتاب تحفة الماظر وعية الداكر لى حفظ الشعائر وتعيم التماكر تحقيق على الشوق ص ٦ والمؤلف فيه المالكي تولى تلمسانى لى عام ٨٧١ هـ .

٢ - المحتسب الوالى : وهو موظف عام يكلفه ولى الأمر للقيام بهذا الواجب وتتعدد صور الحسبه عن هذا الطريق ، فقد تنشأ ولاية الحسبه وعلى رأسها موظف كبير يهيمن على شئونها ، ويكون مسئولاً عنها امام ولى الأمر وينوب عنه ممثلون باختصاصات مكانيه أو نوعيه ، يمارسون الحسبه فى مجالاتها المتعدده .

وقد تتغير الصورة لظروف فنيه أو سياسيه ، فتتوزع اختصاصات المحتسب على الادارات المختلفه فى الوزارات المتعدده ، ولعل هذه الصوره هى التى تلائم الدوله الحديثه بما هى عليه من تقسيم فى العمل ، وتنوع فى الاختصاصات وتطور فى العلوم والحرف والصناعات ، وبما اصبحت تحتاجه مجالات الحسبه من موظفين على درايه معينه ، ومن تخصص معين ، بحيث يصعب - من وجهه نظر علم التنظيم - جمعهم وتركيزهم فى اداره واحده .

٣ - موازنه بين الفرد المحتسب والمحتسب الوالى :

لعل الماوردى هو أول من قام بمجهود ابداعى فى التفرقه بين المحتسب الفرد والوالى وهى تفرقه تناقلها أغلب الكاتبين بعده^(١) ، ومن وجهه نظرنا فان هذه الفروق يمكن تصنيفها فيما يلى :-

أ - فى النشأ - المحتسب الفرد أقدم نشأ من الوالى المحتسب فالأول بدأ مع نزول الآيات الموجهه للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، بينما يرتبط المحتسب الوالى بوجود الدوله الإسلاميه .

* وعلى الأساس السابق فإن المحتسب الفرد يوجد فى كل مجتمع اسلامى ولا يتصور الانقطاع المطلق لوجوده ، أما المحتسب الوالى فمرتبط وجودا وعدما بالدوله الإسلاميه وبارادتها فى اقامته .

(١) هناك انتقادات يمكن تقديمها لتقوم جهه الماوردى وهو ما تركه لفرصه اخرى وفى هذا الصدد يرجع : د. فؤاد الهادى / مبدأ المشروعيه المرجع السابق ص ١٧٩-١٨٢ .

ب - في الحكم الشرعي :-

المحتسب الفرد تجب الحسبه عليه وجوبا كفاثيا ، والمحتسب الوالى تجب الحسبه عليه وجوبا عينيا ، ومع ذلك فقد تتعين الحسبه على الفرد في بعض الحالات فالمحتسب الفرد تجب الحسبه عليه في أغلب الحالات وجوبا كفاثيا ، والمحتسب الوالى تجب الحسبه عليه وجوبا عينيا في كل الحالات .

ج - فى السلطات :

• للمحتسب الوالى أن يبحث عن المنكرات وليس ذلك على المحتسب الفرد .

• للمحتسب الوالى سلطة التعزير عقابا وتأديبا وليس كل ذلك لمحتسب الفرد .

د - فى المرتبات : للمحتسب الوالى أن يتقاضى مرتبا على قيامه بواجبه وذلك لتفرغه ، ولأنه عضو فى الجهاز الوظيفى للدولة .

أما المحتسب الفرد فأجر حسبه عند الله وليس له أن يتقاضى أجرا ماديا لأن القيام بالواجبات الدينيه يراد به بالثواب من الله ، ولكننا نلاحظ أن المحتسب الوالى لا يتقاضى أجره على الحسبه ذاتها بل باعتباره موظفا .

هذا يجعل مآثره من فروق بين الفرد المحتسب والمحتسب الوالى ويضيف أستاذنا الدكتور عبدالفتاح الصيفى^(١) ثلاثة فروق أخرى لما قاله الملوذى .

أ - يرى الدكتور الصيفى أن من الفروق بين الفرد المحتسب والوالى أنه يشترط فى المحتسب الوالى أن يكون مكلفا أما الفرد فلا يشترط فيه التكليف ، وهذا الفرق جديد فعلا ولكننا لا نوافق عليه لانتنا نفرق بين لزوم الحسبه وامكانها ، فقد اتفق الجميع ومنهم أستاذنا الدكتور الصيفى على أن حكم الحسبه

(١) د. عبدالفتاح مصطفى الصيفى : نظام الحسبه فى الإسلام ، مطبوع على الاستاذ بالمعهد المال للدعوة الإسلامية عام ١٣٩٦ هـ ص ١٤-١٥ .

الوجوب ، والتكليف شرط لازم لقيام الوجوب حيث يأثم تارك الحسبه ، أما المميز غير البالغ العاقل أى غير المكلف فيمكنه القيام بالحسبه على سبيل الندب لا الوجوب أى يثاب بفعلها ولا يعاقب على تركها .

ب - يرى الدكتور الصبغى أن الفرق بين المحتسب الوالى والمحتسب الفرد يتعلق ايضا بنطاق الاختصاص ، فالمحتسب الوالى يتقيد بنطاق وظيفته والمحتسب الفرد لا يتقيد بنطاق فهو يؤدى واجبه فى أى زمان وأى مكان وأى نوع من المنكرات الظاهره ، وهذا الفرق من وجهة نظرنا لا وجود له ، فالحسبه ولايه للأفراد القائمين عليها اختصاص عام زمانا ومكانا ونوعا ، المحتسب الوالى يمارس اختصاصه فى أى وقت ومجال حتى يعزل عن وظيفته ، فالاختصاصات النوعيه والمكانيه تتعلق بتقسيم العمل بين الأفراد القائمين بالحسبه كوظيفه . لا بولاية الحسبه بمفهومها الاصطلاحي الفقهي .

ج - الفرق الثالث الذى يراه استاذنا الدكتور الصبغى يتعلق بكون المحتسب الفرد لا يسأل عن تقصيره أمام السلطان بعكس المحتسب الوالى ، والحقيقه أن هناك واجبات وظيفيه يحاسب عن التقصير فيها كل موظف عام ، وليس كذلك الحسبه فهى فى الدرجه الأولى وظيفه دينيه وعدم الانكار فيها يعتبره بعض الفقهاء مثل « ابن حجر الهيتمى » من الكبائر^(١) ، فالمحتسب الفرد بامتناعه عن القيام بواجبه يعرض نفسه للمساءلة أمام ولى الأمر كالوالى المحتسب ، ومن فقه عمر بن عبدالعزيز فى هذا الصدد فقد جاءته الشرطه بجماعه قد شربوا الخمر ، وكان بينهم مسلم يجلس معهم الا أنه لم يشرب بل كان صائما ، فأمر بجلدهم جميعا ، فقالت الشرطه يا أمير المؤمنين ان فلانا لم يكن معهم - أى لم يشرب معهم - اما كان صائما ، فقال رحمه الله : ابدأوا فالجلدوه لم تسمعوا قول الله تعالى :

(١) ابوالعباس احمد بن محمد بن حجر الهيتمى الزواجر عن اقتراف الكبائر دار المعرفه بيروت ط ١٩٨٢ ج ٢ ص ١٩٧ ، والمؤلف عدلت مشهور فى القرن العاشر الهجرى ولد فى ٩٠٩ هـ توفى ٩٧٤ هـ .

﴿وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره انكم اذا مثلهم ان الله جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعا﴾^(١)، ^(٢).

المطلب الثاني شروط الاحتساب

في محاوله لتأصيل الحسبه وبيان أحكامها الفقهيه ، بذل الفقهاء في المذاهب المختلفه - في علمى العقيدہ والفقه - جهدا مشكورا في ابراز الشروط الواجب توافرها في الاحتساب ، ويمكن تقسيم هذه الشروط إلى نوعين شروط متفق عليها وشروط مختلف فيها .

١ - الشروط المتفق عليها :

أ - الإسلام : يشترط في القائم بالحسبه أن يكون مسلما وهذا الشرط بدیهى ، لأن الحسبه من الواجبات الدينیه التي يراد بها نصرة الدين واعلاء كلمة الإسلام ، وغير المسلم وهو جاحد لأصل الدين وعدو له فكيف يكون من أهله ؟ كما تسأل الإمام الغزالي^(٣) .

وهذا الشرط بدیهى ايضا لأن تكليف غير المسلم القيام بالحسبه بالمفهوم الإسلامى هو اكراه له على غير ما يعتقد ، ذلك أن المعروف هو ما جعله الإسلام معروفا فأمر به أو نذب له والمنكر هو ما نهى عنه الإسلام فاصبح محظور الوقوع في الشرع ومن المنكرات في المفهوم الإسلامى كثير مما يؤديه غير المسلم حتى من خلال نصوصه^(٤) الدينیه فكان طبيعيا اذن أن يشترط الإسلام في القائم بالحسبه . فراد كان أو واليا .

(١) سورة النساء الآية : ١٤٠ .

(٢) د. محمد أبو فارس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر : الأردن دار الفرقان ١٩٨٢ ص ٥٦ .

(٣) أبو حامد الغزالي : احياء علوم الدين القاهرة ط ١ ١٩٥٧ ص ٢ ص ٣٧٤ .

(٤) في هذا الشأن راجع ابن القيم ، احكام أهل الذمه تحقيق د. صبحي الصالح بيروت ط ٢

١٩٨١ م ص ٧٢٩ وما بعدها .

ب - التكليف : يشترط في المحتسب أن يكون مكلفاً لأن الحسبة حكمها الشرعي الوجوب ولا وجوب على غير المكلف ، وحد المكلف البلوغ والعقل وغير البالغ لا يلزمهما أمر ولا نهي ، ومع ذلك فيجوز لهما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لأن الفعل ممكن لهما .

وإمكان الفعل وجوازه لا يستدعي إلا العقل ، حتى أن الصبي المراهق للبلوغ المميز - وإن لم يكن مكلف - فله إنكار المنكر وله أن يريق الخمر ويكسر الملاهي ، وإذا فعل ذلك نال ثواباً ولم يكن لأحد منعه من حيث أنه ليس بمكلف^(١) .

ج - القسرة : الواجب في الشرع الإسلامي لا يتم إلا في حدود الوسع بحيث أن من مبادئ الإسلام الأساسية التيسير وعدم الحرج ، فيشترط في المحتسب القدرة ، وإلا سقط الوجوب عند الجمهور ، ووجب الترك - أي ترك الحسبة - عند البعض وعدم القدرة قد يكون حسياً لضعف أو مرض أو عي في اللسان وقد يكون معنوياً كأن يتوقع المحتسب أن يعصيه شر في ماله أو نفسه أو عياله ، وليس من عدم الاستطاعة والقدرة مجرد الهية وعلى ذلك حمل خبر الترمذى وغيره ألا لا يمنعن رجلاً هية الناس أن يقول الحق إذا علمه^(٢) وعدم القدرة حسياً كان أو معنوياً يرفع واجب الحسبة عن المكلف ، ولكن عدم القدرة - كما سبق وأن اشرنا - لا يمكن تصويره إلا في مرتبتين من مراتب الاحتساب هما مرتبة الحسبة باليد ومرتبة الحسبة باللسان ، أما الإنكار القلبي وهو المرتبة الثالثة والأخيرة فالقدرة عليها موجودة دائماً ، فلا يجوز لمسلم رأى منكراً لم يستطع تغييره باليد أو باللسان ، أن يجالس فاعليه أو يرضى عن فعلهم ، بل عليه أن يكره ذلك المنكر ويعزم أنه لو قلر عليه بقول أو فعل أزاله ، لأنه يجب كراهية المنكر باعتباره معصية والراضى بها شريك لفاعلها ولهذا قال ابن مسعود : « هلك من لم يعرف بقلبه المعروف والمنكر » وقال رضى الله عنه

(١) الفرائد المرجع السابق : ص ٣١٢ .

(٢) ابن حجر الميمني : الفتح المبين لشرح الأربعين دلة الكتب العلمية بيروت ١٩٧٨ ص ٢٤٥ .

و بحسب المرء إذا رأى منكراً لا يستطيع أن يغيره أن يعلم الله من قلبه أنه له
كاره .^(١)

فعدم إنكار قلب المسلم للمنكرات دليل على ذهاب الإيمان منه^(٢) والإنكار
القلبي في نظرنا ليس بمجرد موقف سلبي بل إن فاعليته الاجتماعية تتجلى في اعتزال
المنكر وأهله وهذا يحقق أمرين .

الأول : ابلاغ فاعل المنكر سوء عمله عن طريق اعتزاله وتجنبه .

الثاني : تأكيد كراهية القلب للمنكر ، فلا تسرى عدوى التقليد من
فاعله إلى غيره في المجتمع الإسلامي .

وغير إزاء القدرة على دفع المنكر أمام أربع حالات لكل منها حكمها
الفقهى :

الحالة الأولى : أن يتأكد القائم بالحسبة من عدم الضرر من آدائه لواجبه
ومن فائدة الحسبة وفي هذه الحالة يجب عليه الاحتساب .

الحالة الثانية : أن يتأكد القائم بالحسبة من حدوث الضرر وامتناع الفائدة
وفي هذه الحالة يلزمه ترك القيام بالحسبة ويرى الاحناف أنه لا يلزمه الترك كما جاء
في (التتف في الفتاوى) .

الحالة الثالثة : أن يتأكد من عدم الضرر ولكنه متأكد أيضا من عدم
جدوى حسبته وفي هذه الحالة لا يكون الإنكار واجبا بل مستحبا لظهور شعائر
الإسلام والتذكير بأوامر الدين ويرى الإمام النووي أنه في هذه الحالة يجب عليه
لأن الذكرى تنفع المؤمنين .

الحالة الرابعة : أن يعلم أنه سيصاب بضرر نتيجة احتسابه وفي الوقت ذاته
يعلم فائدة حسبته وأثرها الإيجابي في إبطال المنكر وإيقاف فاعله عند حده ، وفي
هذه الحالة يجوز له دفع المنكر ولكنه لا يجب .

(١) المراجع السابق ص ٢٤٧ .

د - العلم : شرط العلم يتعلق بالمنكرات التي تحتاج معرفتهم إلى اجتهاد ، اما ما هو معلوم من الدين بالضرورة فاحسبه فيه لأحد المنسبين . لأن ما لا وجهة فيه للاجتهاد فللعالم وغير العالم الاحتساب فيه^(١) .

٢ - الشروط المختلف عليها :

أ - العدالة : يشترط بعض الفقهاء في المحتسب أن يكون عدلا أى مجتنباً للكبائر وخوارم المروءة ، ويعضدون ذلك بآيات من الكتاب كقوله تعالى ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾^(٢) . وقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَمْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ كَرِهَ اللَّهُ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾^(٣) .

ويسندون رأيهم أيضاً بإحاديث مثل قول الرسول ﷺ : « مررت ليلة أسرى في قوم فقرض شفاهم بمقاريض من نار فقلت من أنتم ؟ فقالوا كنا نأمر بالخير ولا نأتيه ، ونهى عن المنكر ولا نأتيه » وقد رد الذين لا يشترطون العدالة - وهم جمهور الفقهاء - أدلة هذا المذهب بقولهم ان الآية الأولى يأتي انكار الله فيها على أولئك لأنهم لم ينهوا أنفسهم لا لأنهم أمروا غيرهم بمعروف ونهواهم عن منكر ..

أما الآية الثانية فلا استدلال بها في غير موضعه لأنها تتعلق بالوعد الكاذب .

أما حديث الرسول ﷺ فالعقاب فيه لأنهم جاءوا بالمنكرات لا على نهجهم عنها .

ولضعف أدلة هذا الرأي ننتصر لرأي جمهور الفقهاء الذين لا يشترطون العدالة في المحتسب وذلك ان الآيات الخاصة بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر جاءت عامه ، فلا تخصصها مخصص بغير دليل ، ثم ان اشتراط العدالة يضييق من

(١) ابوالمعالى الحوىسى الارشاد ان قواطع الادله في اصول الاعتقاد تحقيق د. محمد يوسف موسى وعبدالمعظم ط ١ أولى الطبعات ص ٣٦٨ .

(٢) سورة البقرة آية : ٤٤ .

(٣) سورة الصف آية ٢ . ٣ .

(٤) الخزانى :

تطبيق هذا الامر العام : فالعدل من الناس فله ، والحقيقه أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب شرعى لا يمتنع وجوبه ارتكاب الانسان للمعاصي واقترافه للمنكرات . والا وصلنا الى نتيجة شاذة تقول ان المعاصي سبب في سقوط الواجبات ، ونحن نوجز موقفنا من هذا الشرط فيما يلى :

• لا نشترط العدالة بالنسبه للمحتسب عموما .

• بشرط العدالة بالنسبه للمحتسب الوالى ، لأنها من شروط الولايات الإسلامه فلا تتثنى ولاية الحسيه ، كما أن ولى الأمر امامه محال فسيح للاختيار بين المسلمين ، وليس له أن يختار لولاية الحسيه من به وهن في عقيدته ، أو انحراف في سلوكه ، فالعداله إذن تشترط في الولاية لا في الاحتساب . فلا يلى الحسيه فاسق ، ولا يسلم زمام ولايتها لمن لا دين له^(١) .

واخيرا نشير الى أن النظر الى المنكر لاقامة شهادة الحسيه لا يسقط العدالة^(٢) .

ب - الذكور : اختلف الفقهاء في تولية المرأة الولايات الإسلاميه العاديه مثل القضاء والحسيه ، اما الامامه الكبرى فلا تجوز الا لرجل ، والحسيه ولايه شبه قضائيه ، الاختلاف في جوازها توليتها القضاء يشمل الحسيه ايضا ، وقد اتجه البعض الى أن المرأة لا تتولى الحسيه استنادا الى قول الرسول ﷺ : « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » ، ونحن نتجه الى أن هذا الحديث يتعلق بالخلافه ، ونوجه القول بأن الذكور لا تشترط في ولاية الحسيه لأنها ليست قضاء ولأسباب أخرى منها :-

١ - فقد روى اكثر من أثر عن تولى المرأة أمر السوق في عصر عمر

(١) تدعمها رأينا وراجع التوى روض الطالبين ج ١٠ ص ٢١٩ .

• عكس هذا الرأي راجع د. فؤاد النادى مبدأ المشروع .

المرجع السابق ص ١٨٦-١٨٨ حيث يشترط العدالة في المحتسب ولا يشترط للمعهلة العدل وعن

اعتناهم بالأمر بالمعروف وراجع الرغزبرى الكشف ج ١ ص ٣ .

(٢) الشهيد كتاب أدب القاضي تحقيق محمد السرحان ج ٤ ص ٤٧٢ .

بن الخطاب ، وان كنا نميل الى تخصيص هذا الأثر وما يماثله الى ان تولية المرأة للحسبه تكون في المجتمعات النسائية بائعات ومشتريات ومثل ما كان معروفا من حمامات عامه للنساء ، فذلك اقوم سياسه واقسط شريعته .

٢ - أن النصوص الشرعيه التي هي ادلة الحسبه في الكتاب والسنة ليس فيها ما يرجع عدم تولية المرأة الحسبه ، وايا كان الأمر فان هذا الخلاف ينحصر فقط في ولاية الحسبه ، فالاحتساب العام واجب شرعى على المرأة والرجل وليس في النصوص ما يقضى بانصرافها الى الرجال دون النساء ، بل انها عامه تستوعب كل مسلم عاقل بالغ قادر رجلا كان أو امرأة ، ولقد صدق ابن الديبع الشيباني عندما قال عن الحسبه « ولا تشترط فيها الحرية أو الذكوره »^(١) لأن النصوص الشرعيه في الحسبه جاءت عامه تخاطب جميع المسلمين المكلفين .

ج - اذن الإمام : المقصود بالحسبه التي اختلف على اذن الإمام فيها ، هي الاحتساب العام الذى يقوم به الأفراد ، أما ولاية الحسبه فان قرار التولية يشتمل الاذن وغيره ، وبداية نستبعد رأى بعض الشيعة . الذين يشترطون للقيام بها خروج الإمام المعصوم ، لأن هذا الرأى لا يعلق الحسبه على اذن الإمام بل يوجبها على الإمام المعصوم فحسب وهو رأى فاسد في نظرنا لأنه يعلق الحسبه على مستحيل هي واقعه خروج الإمام ، وهي مجرد فرض نظرى لا يعمل بمقتضاه حتى اصحابه انفسهم .

وقد اختلف الفقهاء في اشتراط اذن الإمام للقيام بالحسبه على رأيين :
الرأى الأول : يشترط الاذن من الإمام للقيام بواجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر استنادا الى أن الإمام يحسن اختيار من يقوم بهذه الوظيفة .

ويصف الغزالي^(٢) هذا الشرط بالفساد لمخالفته النصوص الشرعيه التي

(١) ابن الديبع الشيباني / نعيه الأثره في معرفة احكام الحسبه ، وهي غلطوه صنفه في خمسة وعشرين صفحه توجد نسخه منها بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض وقد قام احمد الباشير بالمعهد العالي للدعوة الإسلاميه بتحقيقها كبحث مكمل للماجستير هذا ويقول البغوى ان المرأة مؤتمنه عليها الأمر والنهى شرح السنة ج ١٠ ص ٦٢ .

(٢) سابقا : الغزالي احياء علوم الدين 'مرجع السائق ج ٢ ص ٢٧٦ ٢٧٧

توجب القيام بالحسبه لمن علم بالمنكرات الظاهره .

ونحن نرى أن القول باشتراط الاذن تحكم لا أصل له ، وخطئ بين الاحتساب العام الذى يوجد مع الإمام ومع عدم وجود الإمام وبأذنه وبغيره ، وبين ولاية الحسبه التى يعين لها ولى الأمر من يقوم عليها ، فى الأولى لا حاجة لأذن الإمام ولا منطق فى اشتراطه ، ولا سند له من الشرع ، أما فى الثانية - ولاية الحسبه - فقرار التعيين يعتبر اذنا كاملا للقيام بالحسبه .

ان جعل الحسبه باعتبارها فريضه فى يد الإمام يأذن لمن يشاء ويمنع من يشاء ، يعنى سقوطها عن بقية أفراد الأمة ، وهو قول ظاهر البطلان فالفرائض لا تسقط الا بالاداء والإمام وغيره فى ذلك سواء^(١) .

الرأى الثانى : وهو رأى جمهور الفقهاء لا يشترط اذن الإمام لعموم أدلة الحسبه ، وفرضية الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر على كل المسلمين .

* حالة مستثناه :

ونحن نورد على عدم اشتراط الاذن استثناء تتفق فيه مع جانب من الفقه يرى ضروره اذن الإمام - اذا توافرت الدوله - إذا كانت ازالة المنكر تقتضى استخدام السلاح ، لأن ترك الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فى هذه الحاله محض تقدير الجمهور قد يترتب عليه فساد كبير .

وخلاصة رأينا فى هذا الشرط - اذن الإمام - أنه يوجد بالضرورة فى ولاية الحسبه ولا سند لوجوده فى الاحتساب الفردى ، وقد قال الجوينى : لا يختص بالأمر بالمعروف والواه بل ذلك ثابت لأحاد الناس والدليل عليه الاجماع ، فان غير الواه من المسلمين فى الصدر الأول كانوا يأمرؤن الواه بالمعروف وينهؤنهم عن المنكر من غير تقليد ولايه^(٢) .

(١) د. يوسف قاسم الدفاع الشرعى فى الشريعة الإسلاميه القايره ١٩٧٥ ص ٣١٧ .

(٢) الجوينى الارشاد المرحع السابق ص ٣٦٨ ويقول الإمام النورى فى روضة الطالبين ولا يختص الأمر والنهى باصحاب الولايات والمراقب بل ثابت ذلك لاحاد المسلمين وواجب عليهم راجع روضة الطالبين ١٠ ص ٢١٩ .

ونحن لا نتصور ترك الأمر بالمعروف في يد الإمام الذي قد يوجد وقد لا يوجد وفي حالة وجوده قد لا يسمح لأحد المسلمين بممارسة الحسبه عليه وعلى عماله ، والحسبه فرض ، والفروض لا تسقط الا بالاداء .

المبحث الثانى

آداب المحتسب

لكل عمل في الإسلام آدابه وأخلاقياته ، والتي تستمد من قيم الإسلام العليا ومبادئه الرئيسيه ، ذلك أن غاية كل عمل ، وهدف كل نظام محدد سلفا في العقيدة الإسلامية ، فالهدف النهائى لرحلة الإنسان على هذه البسيطة هو العبوديه لله رب العالمين ، سواء في خلافته الأرضيه ، أو في وجهته الأخرويّه ، وهذا الهدف الكبير له سماته الواضحه على كل عمل يقوم به المسلمون .

وآداب المحتسب هى الآداب الإسلامية على وجه العموم منظورا اليها في مجال الاحتساب ، ويقسمها أستاذنا الدكتور /عبدالفتاح الصيغى إلى فئتين الأولى تتصل بأخلاق المحتسب ، والثانيه تتصل بسلوك المحتسب^(١) ووجهة نظرنا في هذا التقسيم ما يلى :-

١ -تداخله فكلتا الفئتين هى الأخلاق في جانبيها العمل والنظرى .

٢ -عموميته حيث لم يفرق بين الاحتساب العام وبين ولاية الحسبه .

ولنحّن نفضل تقسيم الحسبه لى نوعين .

* آداب شخصية : ينبغى أن تتوافر في المسلم بصفه عامه لأنها من مقومات الشخصيه الإسلاميه .

* آداب وظيفية : وهى تتصل بممارسة المسلم لواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

(١) استاذنا الدكتور/ عبدالفتاح الصيغى نظام الحسبه في الإسلام للرجع السابق ص ١٠١ .

المطلب الأول الآداب الشخصية للمحتسب

المسلم في حياته الخاصة والعامة ، مطالب بالتزام القيم الإسلامية ، والقيم الإسلامية آداب ينبغي أن يتحلل بها المسلم ، وقد تتحقق فيه جملة ، وقد لا يتحقق إلا جزء منها ، فنحن لسنا ملائكة ، وكل ابن آدم خطاء ، وبشرتنا تعنى عدم العصمة ، وإنسانيتنا تشير الى ما بنا من قصور ، ولكن المسلم ، ومن باب أولى القائم بالحسبه ، ينبغي أن يكون حريصا على قيم الإسلام ، مجسدا لها في سلوكه وفكره جهد المستطاع ، والآداب الشخصية للمحتسب يمكن إيجازها فيما يلي :-

أ - حسن الخلق :

وهو من أهم السمات الإسلامية ، والرسول ﷺ وهو لنا الأسوة الحسنة والقدوة الطيبة كان على خلق عظيم كما وصفه القرآن وكان خلقه القرآن ، كما روى عن أم المؤمنين عائشة في وصفه ﷺ .

• وحسن الخلق الذى نعينه هنا ، ليست الآداب الاجتماعية التى تقررها الأعراف والعادات بنسبيتها وتغيرها حتى وصف الوضعيون الفرنسيون الأخلاق بأنها علم للعادات ، بل هى القيم المطلقة التى جاء بها الإسلام ، ملزمه لا تبعاه ومعتنقيه ، فالخلق الإسلامى ليس واقعة اجتماعية نسبية ومتغيرة ، ولكنه قيم دينية ثابتة ومطلقة ، تمثل معيارا للسلوك ، وميزانا للأفكار ، وحسن الخلق يورث الألفه ، ويسهل عملية الاقتناع ، ويجعل الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر مؤكدا الثمرة ، سريع النتيجة .

ب - ابتغاء وجه الله :

وعلى المحتسب - والمسلم عامه - أن يقصد بفعله وجه الله تعالى وطلب مرضاته ، فغاية الحسبه الحفاظ على المشروعية الإسلامية ، ومن مفهومها طلب الأجر من الله وابتغاء مرضاته ، وهذا يقتضى حسن نية المحتسب ، فلا يقصد باحتسابه كشف عورات الناس ، أو اعلان أخطائهم على الملأ ، ويقتضى سلامة

الطوبى حتى لا تكون الحسبه رياء ليقال شجاع فى الحق ، مدافع عن العقيدة .
يقول (الشيرازى) يجب على المحتسب أن يقصد بقوله وفعله وجه الله تعالى
وطلب مرضاته ، خالص النية لا يشوبه فى طوبته رياء ولا مراء ويجتنب فى رياسته
منافسة الخلق ، ومغامرة ابتاء الجنس ، لينشر الله عليه رداء القبول وعلم التوفيق ،
ويقذف له فى القلوب مهابه وجلالا ، ومبادرة إلى قبول قوله بالسمع والطاعة ،
فقد قال رسول الله ﷺ : « من أَرْضَى الله بسخط الناس كفاه شرهم ، ومن
أَرْضَى الناس بسخط الله وكله الله اليهم ، ومن أحسن فيما بينه وبين الله أحسن
الله فيما بينه وبين الناس ، ومن أصلح سريره أصلح الله علانيته ومن عمل
لآخرته كفاه الله أمر دنياه » .

وذكروا أن « أنابك بن ططكين » أحد سلاطين السلاجقه ، طلب له
محتسبا ، فذكر له رجل من أهل العلم ، فأمر باحضاره ، فلما بصر به قال : انى
وليتك أمر الحسبه على الناس ، بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر قال : ان كان
الأمر كذلك ، فقم عن هذه الطراحه - وهى مرتبه يفترشها السلطان ، اذا
جلس - وارفع هذا المسند ، فانها من حرير ، واخلع هذا الخاتم فانه من ذهب ،
فقد قال النبى ﷺ فى الذهب والحرير : « ان هذين حرام على ذكور امتى ،
حل لائها » .

قال : فنفض السلطان عن طراحته ، وأمر برفع مسنده ، وخلع الخاتم من
اصبعه ، وقال قد ضمنت اليك أمر الشرطه ، فما رأى الناس محتسبا أهيب
منه (١) .

وهذا الخبر بالاضافه على دلالاته فى أهمية ابتغاء المحتسب وجه الله واليا كان
أو فردا ، فإنه يؤكد أن عمل المحتسب هو الحفاظ على المشروعيه ، فهو لا يأمر
الا بما جعله الإسلام معروفا ولا ينهى الا عما هو محظور الوقوع فى الشرع ويتغنى
فى ذلك كله وجه الله ، الذى هو من سمات الشخصيه المسلمه .

(١) ابو عبد الرحمن الشيرازى هابه الرتبته فى طلب الحسبه تحقيق الدكتور مصطفى زيايده القاهره
١٩٤٥ ص ٧ ، ٨ .

وقد علق ابن عبد البر على قول الرسول ﷺ : « لن تنفق نفقه تبتغي بها وجه الله إلا أجرت فيها » بقوله محال أن يذكر من الأعمال شيء لا يراد به الله (١)

ج - المواظبة على سنن رسول الله :

وهذا أيضا من أدب إسلامي عام ، وهو ألزم للمحتسب الذي يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، يقول « الشيزري » وينبغي للمحتسب أن يكون مواظبا على سنن رسول الله ... وجميع سنن الشرع ومستحباته ، هذا مع القيام على الفرائض والواجبات ، فان ذلك أزيد في توقيفه ، وانفى للطعن في دينه (٢) .

« هذه جملة الآداب الشخصية للمحتسب ، وكلها من عناصر تكوين المسلم فشرط الإسلام في المحتسب يفرض عليه الالتزام بهذه الآداب ، لأن الخلق الحسن وصف إسلامي ، وابتغاء وجه الله واجب ديني .

المطلب الثاني

الآداب الوظيفية للمحتسب

كل عمل يقتضي من صاحبه الالتزام بآدابه ، والسير وفق قواعده ، وكل وظيفة لها آدابها وقواعدها ، ليكون الوصول إلى أهدافها أسرع وتحقيق مقصودها أقرب .

ووظيفة المحتسب مزيج من الدعوة والقضاء ، فمن آدابها ما يجب على الداعية مثل الرفق ولين الجانب ، ومن آدابها ما يتعلق بالقاضي مثل طلاقة الوجه والعفة عن أموال الناس والبعد عن مواطن الريبة .

يقول الله تعالى : للدعاة

(١) ابن عبد البر : التمهيد لما في الموطأ من المعاني والآثار تحقيق عبدالله بن عبد القادر : ١٩٧٩

ج ٧ ص ١٠٦ .

(٢) الشيزري : المرجع السابق ص ٩ .

﴿وقولوا للناس حسناً﴾^(١)

ويقول الله تعالى : للقضاة

﴿اعدلوا هو اقرب للتقوى﴾^(٢)

وكما أن القول الشديد ليس مطلوباً عموماً من الداعية ، فكذلك الظلم تتأثر به أهلية القضاء ، والآداب الوظيفية للمحتسب هي جماع ذلك .

أ - الرفق :

ينبغي على المحتسب أن يكون رفيقاً في احتسابه سواء كان آمراً بمعروف أو ناهياً عن منكر فما دخل الرفق شيئاً إلا زانه ، وكان ابلغ في استمالة القلوب . يقول تعالى : ﴿ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة﴾^(٣) وقال الله عز وجل لنبيه ﷺ : ﴿فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لا نفضوا من حولك﴾^(٤) .

يقول الغزالي ، ويدل على وجوب الرفق ما استدلل به المأمون اذ وعظه واعظ وعنف له في القول فقال : يا رجل ارفق فقد بعث الله من هو خير منك الى من هو شر مني وأمره بالرفق .

قال تعالى : ﴿فقلوا له قولاً ليأمره لعله يذكر أو يخشى﴾^(٥) .

ب - التأني والصبر :

ان العجلة تورث الخطأ والندامة ، فينبغي على القائم بالحسبة أن يتحلى بالآناة حتى تتجلى أمامه حقيقة الموقف ، فقد لا يكون ما يراه منكراً فيصيح احتسابه اقترافاً مخالفه ، كما أن الحسبة أخت القضاء ، والآناة فيها ضروره .

(١) سورة البقرة : ٨٣ .

(٢) سورة المائدة : ٨ .

(٣) سورة طه : ٤٤ .

(٤) سورة البقرة : ٨٣ .

(٥) سورة البقرة : ٨٣ .

يقول الشيزرى : وليكن المحتسب متأنياً ، غير مبادر الى العقوبة ولا يؤخذ أحداً بأول ذنب صدر منه ، ولا يعاقب على أول زلة تبلى ، لأن العصمة فى الخلق مفقودة فيما سوى الأنبياء^(١) .

ج - العفة عن أموال الناس :

وهذا الأدب من لوازم الولايات الإسلامية عامة ، حتى لا يحول الطمع فى أموال الغير عن أداء واجبات الوظيفة فعل المحتسب أن يتورع عن قبول الهدايا ويتعد عن أخذ الرشى ، فقد لعن الرسول ﷺ الراشى والمرتشى .

* والرشوة تغل بعدالة المحتسب كما تغل بعدله فى الحسبه ، والتعفف أصون لمرضه ، واقوم لهيئته ، ويلزم المحتسب اعوانه وغلماؤه بما التزمه من هذه الآداب . فان أكثر ما تطرق التهمة الى المحتسب من غلماؤه واعوانه ، فإن علم أن أحدا منهم أخذ رشوه أو قبل هديه ، صرفه عن الحسبه ، لتنتفى الظنون وتنجلى الشبهات^(٢) وينبغى التعفف عن الرشوة سواء تمثلت فى هديه أو عطية ، أم تمثلت فى خلع ، وسواء كانت الرشوة ظاهرة ، أم كانت مقنعه مستورة^(٣) .

وبعد فهذه مجرد قراءة لجانب من فقه الحسبه فى الإسلام ، تبرز اصالة الحسبه ، وانها نظام نسيج وحده ، وهو صناعة إسلاميه خالصة ، أوجبته أدله شرعيه ، وفصلته صياغه فقهيه ، وطبقه المسلمون - حكاما ومحكومين - فى كل مره عرفوا فيها واجبه فى صناعة الحياه كلها على عين من شريعة الله .

* * * * *

(١) الشيزرى : نهاية الرتبة للرجع السابق ص ٩ .

(٢) للرجع السابق : ص ١٠ .

(٣) د. عبدالفتاح الصيفى نظام الحسبه فى الإسلام للرجع السابق ص ١٠٥ .

الفصل الرابع

محل الحسبه في الفقه الإسلامي

محل الحسبه يحده طرفان ، فاعل وموضوع ، اما الفاعل فهو تارك المعروف ومرتكب المنكر ، وأما الموضوع فهو المعروف المتروك والمنكر المرتكب ، أما الفاعل فقد اطلق عليه الفقهاء ، المختسب عليه ، وأما الموضوع فقد اطلق عليه الفقهاء المختسب فيه ، وغالبية الباحثين متابعه منهم للإمام الغزالي يجعلون محور دراستهم في هذا الباب المنكر الموجب للحسبه فيعرضون لتعريفه وشروطه ، ويعرضون عن الحديث عن المعروف وهم بذلك يتناولون جانباً واحداً من المختسب فيه ، وهو المنكر كما أن غالبية الدراسات تجعل المختسب عليه ركناً من أركان الحسبه ، وهم بهذا يخلطون بين الركن والمحل .

وفي نظرنا فإن الفاعل يندمج مع الموضوع ، وسوف نتناول موضوعنا هنا في مبحثين .

المبحث الأول : المعروف تعريفه وشروطه .

المبحث الثاني : المنكر تعريفه وفاعله وشروطه .

المبحث الأول

المعروف تعريفه وشروطه

الأمر بالمعروف في الشرع الإسلامي مصطلح قرآني ، وضعت الشريعة أصوله ، وبينت طرق الوصول اليه ، ولم تجعله خاضعا للبشر بمعاييرهم النسبية ، وأحكامهم المتغيرة .

خاصة وأن الأمر والنهي من لوازم البشر ، فمن لم يأمر بالمعروف الذي أمر الله به ورسوله يأمر بما يضا ذلك أو بما يشترك فيه الحق الذي أنزل الله بالباطل الذي لم ينزله الله وإذا اتخذ ذلك دينا كان دينا مبتدعا على حد تعبير ابن تيمية^(١) ودراساتنا تنقسم الى مطلبين :

المطلب الأول : التعريف بالمعروف

المطلب الثاني : شروطه وتاركه .

المطلب الأول

التعريف بالمعروف

التعريف بالأمر بالمعروف يقتضي معرفة معناه ، ودراسة مصادره ، فليس كل ما يراه الناس معروفا هو المعروف الشرعي الذي نحاسب على تاركه وتأمر

(١) ابن تيمية : الحسبة في الإسلام . ص

بعله . وليس كل مصدر يملك من وجهه النظر الشرعي أن يكون أساساً
للمعروف وتقسم دراساتها هنا إلى فرعين

الفرع الأول : تعريفه .

الفرع الثاني : مصادره .

الفرع الأول

تعريفه

العلم بالمعروف الذى يأمر به المحتسب ضروره حتى يبدأ عمله ولا يتصور
عاقلة ابتداء دعوة لأمر ما ، تصدر عما لا يعلم هذا الأمر لأن فاقد الشيء لا يعطيه
كما يقولون ، ومن حيث النتائج ، فإن الجاهل بالشيء لا يعرف نتائجه ، ومن باب
أولى لا يستطيع الحكم لأن الحكم على الشيء فرع من تصوره^(٢) .

١ - التعريف اللغوى :

مادة (ع ر ف) فى لسان العرب لابن منظور العرف . والعلم ، ورجل
عروف ، وعروفه للمبالغة عارف للأمر .

(٢) عمر محمود عمر ' ضروره احسيه للمجتمع الإسلامى رسالة منجستير المنهج اعلى للدعوة

الإسلاميه مصبوعه على الاستئصال ص ٢٩

وعريف مثل علم قال والعريف : القيم والسيد لمعرفته بسياسة القوم .
 والمعروف ضد المنكر ، والعرف ضد النكر قال الزجاج : المعروف هنا
 ما يستحسن من الأفعال قال الله تعالى ﴿ والمرسلات عرفا ﴾ يعنى الملائكة
 أرسلوا للمعروف والاحسان ، ثم يقول صاحب لسان العرب ، والمعروف اسم
 جامع لكل ما عرف من طاعة الله والتقرب اليه والاحسان الى الناس وكل
 ما ندب اليه الشرع^(١) .

٢ - التعريف الاصطلاحي :

وقد اختلف الفقهاء في تعريفه اصطلاحا - وفق ما يروونه في
 مصادره - إلى رأيت :

الرأى الأول : وهو رأى جمهور الفقهاء والمفسرين ويحصر المعروف
 فيما أمر به الشرع وأقوالهم في ذلك كثيرة يقول ابن تيمية « يدخل في المعروف
 كل واجب » ويقول ابن حجر الهيتمي « المراد بالأمر بالمعروف الأمر بواجبات
 الشرع » .

ويقول الإمام أبو بكر الجصاص في أحكامه : « المعروف هو أمر الله ،
 فالمعروف لإصطلاحا على هذا الرأى » هو كل ما أمر الإنسان به شرعا سواء كان
 واجبا أو منلويا » .

(١) المرجع السابق ص ٣٢ .

الرأى الثانى : ويعرف المعروف بأنه كل فعل يعرف بالعقل أو بالشرع
حسنه .

ويتطرق المعتزله فيقولون ان المعروف هو كل فعل عرف فاعله حسنه
أو دل عليه .

وعيب هذا التعريف التسوية بين الشرع والعقل واذا كان للعقل مكان في
الشرع الإسلامى ، فإنه يدور مع الشرع ويعمل من خلاله ، وينقسم المعروف في
ذاته إلى واجب ومنسوب كلاهما واجب الأمر به بالنسبة للمحتسب وكلاهما
يعرف بالشرع لا بالعقل .

الفرع الثانى

مصادره

إذا كان أصل المعروف كل ما كان معروفاً ففعله جميل مستحسن فإن
المعروف في الإسلام الذى يأمر به المحتسب هو ما أمر به الشرع وهذا يعنى
ما يلى :

١ - المعروف هو ما أمر به الشرع سواء عرفه الناس كذلك
أو لم يعرفوه .

٢ - ان ما يأمر به غير المسلم ليس معروفاً يحتسب به ولهذا اشترط

الإسلام في المحتسب وفي هذا يقول ابن أفي جمرة (يطلق اسم المعروف على ما عرف بأدلة الشرع من أعمال البر سواء جرت به العادة أم لا)^(١) والأدلة الشرعية على المعروف هي مصادر الشرع الإسلامي بعامة وأساسها ما يلي :

أولا الكتاب : وهو القرآن وتعريفه الأصولي هو اللفظ العرفي المنزل على سيدنا محمد ﷺ للتدبر والتذكر والمنقول متواترا وهو ما بين الدفتين المبدء بسورة الفاتحة الختم بسورة الناس^(٢) . فكل أمر في القرآن الكريم هو من المعروف الذي دل عليه الشرع .

ثانيا : السنة : تنطبق على ما جاء منقولا عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير^(٣) وكل أمر جائنا عن طريق هذا الدليل هو المعروف الذي يجب الاحتساب على تاركه . .

فالمعروف : اذن هو ما تعرفه الشريعة الإسلامية وتستحسنه عقيدة كانت أو عملا ، فان اكتشف عقلنا فكرة ، أو راجت في الناس عادة أعجبوا بها واستحسنوها فانها لا تدعى معروفا الا إذا كان معروفا في القرآن والسنة^(٤) .

المطلب الثاني

تاركه وشروطه

المعروف الذي يحتسب على تاركه وجوبا يشترط فيمن يؤمر به شروطا وفيه هو شروط أيضا . وينقسم هذا المطلب إلى فرعين :

الأول : تارك المعروف

الثاني : شروط المعروف

(١) السيد حلال الدين العمري : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر المرحع السابق ص ٥٨ .

(٢) عمدة المفترى : أصول الفقه ص ٣٠٩ .

(٣) المرحع السابق ص ٢١٤ .

الفرع الأول تارك المعروف

الذى يؤمر بالمعروف لابد أن يكون انسانا لأن غير الانسان لا يقدر على المعروف الشرعى كذلك لابد ان يكون مسلما لأن غير المسلم ان جاز الاحتساب عليه بالنهى عن المنكر الا أن أمره بالمعروف لا يجب حسيبة وان جاز دعوة ، ولكن ذلك منحصر فى المجال الذى تركته الشريعة الإسلامية لأهل الذمة بمحدوده وضوابطه ذلك ان الأمر بالمعروف حسيبه الزام ، ولا يكره غير المسلم على كل أحكام الشريعة الإسلامية حتى عند أولئك الذين يرونه مخاطبا بفروعها .
ولهذا يشترط فيمن تأمره بالمعروف احتسابا ما يلى :

- ١ - الإنسانية : بدىي ان يشترط فيمن يؤمر بالمعروف أن يكون انسانا فلا يتصور فعل المعروف من غير الإنسان .
- ٢ - العقل : لأنه لا جدوى من مخاطبة غير العاقل ، وأمره بالمعروف ، ولكن لا يشترط فيمن يؤمر بالمعروف البلوغ والتكليف ، لأن الصغير يمكنه معرفة المعروف والامتنال به .
- ٣ - الإسلام : وذلك فى الأمر بالمعروف الخاص بالعبادات وبكليات الإسلام .

الفرع الثانى شروط المعروف

إذا كان المعروف هو ما أمر به الله ورسوله ، فيبقى لثم معرفه ، ويجب الأمر بوجوده أن تتوافر فيه الشروط الآتية :

- ١ - أن يكون أمرا عاما : فما جعلته الشريعة من الأمور الخاصة بالرسول ﷺ

لا يكون من المعروف الذى يأمر به المحتسب ، فلا يجوز له أن يأمر بما هو خاص بالرسول ﷺ .

٢ - ألا يكون أمرا منسوخا : والنسخ فى التعريف الأصولى هو رفع الشارع الحكيم حكما شرعيا بدليل شرعى ، فما ثبت نسخه من الأوامر الشرعية لا يجوز الأمر به احتسابا حيث انتهى العمل بدليله الشرعى

٣ - أن يكون المعروف واضحا : ذلك أن الأمر بالمعروف هو طلب بفعله وحتى يكون هذا الطلب مقبولا ومعقولا فلا بد أن يكون واضحا .

وينقسم الأمر بالمعروف الذى توافرت شروطه إلى أصناف ثلاثة وذلك من خلال استقرار أعمال المكلفين وهى :

أ - ما يتعلق بحق الله تعالى من أقوال وأفعال حث عليها الشارع وأمر بها مثل إقامة الصلاة وطلب العلم والطهارة وغيرها من الأحكام الشرعية .

ب - ما يتعلق بحقوق العباد مثل أداء الدين ، والوفاء بالعقد وحسن الجوار .

ج - ما يتعلق بالحقوق المشتركة بين الله والعبد مثل أن يأمر المحتسب الأولياء بالنكاح الأيمى واختيار الكفاء ، ونهى وأمر النساء بالالتزام احكام العدة وضبط مدتها^(١)

المبحث الثانى

التكسر فاعله وشروطه

غالبية الدرسين للحسبة فى التقديم والحديث - وربما بتأثير ما كتبه الإمام الغزالى فى مؤلفه القيم « احياء علوم الدين » عن الحسبة وأركانها وآدابها يجعلون

(١) راجع د. عبدالمجيد بكري عكاز : موضوع الحسبة ومجالاتها فى المجتمع الإسلامى بحث عملة هذه سبلى عدد ٤ ص ٧٩ - ٨٨ .

المنكر الموجب للحسبة محور دراستهم في المختص فيه . بل ان الشيخ الشيرازي
قصر الحسبة على هذا الجانب فقط وعرفها بقوله « الحسبة هي الانكار والاعتراض
على فعل ما يخالف الشرع » .

ولما كانت نظرنا الى الحسبة اوسع وأشمل فموضوعها المعروف أمرا به
والمنكر نهي عنه ، وازنا بين الأمرين وجعلنا دراستنا تستوعب كلا منهما ،
وكما سبق ان درسنا المعروف ، نتناول المنكر في مطلبين .

المطلب الأول : المنكر ماهيته وفاعله

المطلب الثاني : شروط المنكر الموجب للحسبة

المطلب الأول

المنكر ماهيته وفاعله

المنكر الموجب للاحتساب ، يرتبط بمفهوم فقهي ، ومصدر شرعي ،
وفاعل يصدر عنه وسوف نتناول في هذا المطلب موضوعنا على ثلاثة فروع .

الفرع الأول : معنى المنكر

الفرع الثاني : مصادره

الفرع الثالث : فاعل المنكر

الفرع الأول

معنى المنكر

لكلمة المنكر معنيان أحدهما لغوي والآخر اصطلاحى وعلى الرغم من أن
ما يعنينا في هذا البحث هو المعنى الاصطلاحى فيحسن تناولهما معا . حتى يدرك
المختص حقيقة عمله .

١ - التعريف اللغوي : نتناول المفاهيم اللغوية عادة مادة الكلمة وفي لسان
العرب (نكر ونكر ومنكر من قوم مناكير داه فطن وامرأة نكر ولم يقولوا منكرا

ولا غيرها من تلك اللغات - وامرأة نكراء ورجل منكرا داه ولا يقال للرجل
ولا غيرها من تلك اللغات وامرأة

أنكر بهذا المعنى - وجماعة المنكر من الرجال منكرون ومن غير ذلك يجمع
أيضا بالمتاكير . والانكار : الجحود والمناكرة : المحاربة ، وناكره أى قاتله .

وقوله تعالى : ﴿ وان انكر الأصوات لصوت الحمير ﴾ قال أقبح
الأصوات .

ويستعمل ابن منظور فى شرح دلالات اللفظ وفقا لبنية اللغوية وهو
ما لا يعنينا ويكتفىنا قوله والمنكر من القول خلاف المعروف وقد تكرر فى الحديث
الانكار والمنكر وهو ضد كل معروف وكل ما قبحه الشرع وكرهه فهو
منكر^(١) .

٢ - المعنى الاصطلاحي : يختلف المفهوم الفقهي للمنكر وفقا لنظرة كل
فقيه الى مصدره فهناك من يربطه بالشرع وهناك من يحاول فى هذا الصدد التوفيق
بين العقل والشرع^(٢) . وليس لنا ان ندخل فيما دار من حوار طويل فى هذا
الصدد فنحن نرى فى الشرع وحده مصدر الأمر والنهى وقد قال الطبرى
المنكر ما أنكره الله ورأوه قبيحا فعلة أهل الإيمان ولذلك سميت معصية الله منكرا
لأن أهل الإيمان يستتكرون فعلها » .

وقد عرفه الإمام أبوبكر ابن العربى المالكي بقوله : « والمنكر ما انكره
الشرع بالنهى عنه » .

ونحن نعرف المنكر اصطلاحا فى عبارة موجزة بأنه كل ما نهى عنه
الشرع .

(١) لسان العرب ج٣ ص ٧١٥ بصرف .

(٢) راجع لى هذا الصدد عزت صلاوى - المنكر الموحب .

المنكر والمعصية :

يتجه بعض الفقهاء الى جعلهما مترادفين وهو ما لا نراه لأن في القول بذلك حصرا لنطاق الحسبة ، والأصح التفرقة بينهما على نحو ما يقول به جمهور الفقهاء منهم : الغزالي ، الشافعي ، والقرطبي المالكي ، وابن قدامة الحنبلي .

والمنكر أعم من المعصية فهو كل محذور الوقوع في الشرع فمن رأى صبيا أو مجنوناً يرتكب الزنى أو يشرب الخمر فيجب عليه الاحتساب على الرغم من أن فعل المجنون والصغير لا يعد معصية لعدم وجود العاصي .

وقد أجمل ذلك القرطبي بقوله : « والمنكر ما أنكره الشرع بالنهي عنه ، وهو يعم جميع المعاصي والردائل والدناءات على اختلاف أنواعها » .

ويفرق القاضي عبد الجبار بين المعروف والمنكر فيما يتعلق بالأمر والنهي ، فال معروف ينقسم إلى واجب ومندوب ، فالأمر بالواجب واجب ، وبالمندوب مندوب ، لأن حال الأمر لا يزيد على حال الفعل المأمور به ، أما المنكر فكله من باب واحد في وجوب النهي عنه^(١) .

وقد سبق لنا ابداء وجهة نظرنا في هذه التفرقة حيث أن حكم الحسبة الوجوب سواء كانت أمراً أو نهياً عن منكر ، وأن الوجوب يتعلق بالحسبة ذاتها لا بالمحتسب فيه منكراً أو معروفاً .

الفرع الثاني

مصادره

اختلف الفقهاء في وصف المنكر بم يثبت ؟ وهو خلاف يتعلق بمصدر التحليل والتحريم ويرتبط بقضية التحسين والتقييد ، وهي من القضايا التي

(١) د. عبدالكريم عثمان : نظرية التكليف وآراء القاصي عبد الجبار الكلامية بيروت ١٩٧١ م

شغلت مكانا فسيحا في الفكر الكلامي والإسلامي ، وسال من أجلها مداد كثير ، وأيا ما كان هذا الخلاف ، ومهما كانت نتائجه وأسبابه فيمكن حصره في اتجاهين :

الاتجاه الأول : وهو منهج السلف يسلب العقل قدرته على معرفة الحكم الشرعي بغير دليل من الشارع في كتاب أو سنة وهو اتجاه عرف مناصروه في الفكر الكلامي بالاشاعة وإن كنا نراه اتجاها عاما لدى السلف حتى قبل أن يولد الأشعرى ومدرسته .

الاتجاه الثاني : وهو منهج المعتزلة الذين يمنحون العقل بصفة عامة قدرة شبه مطلقة - على اختلاف بينهم - في الوصول إلى الحكم التكليفي دون دليل من الشارع بكتاب ورسول وهذا المنهج يعارض النصوص الشرعية التي تقضي بأن الحكم لله . ورأينا كما أثبتناه في أكثر من مناسبة أن العقل ليس له نصيب في وجود الحكم الشرعي فوظيفته تتعلق بفهم الخطاب لا بنص الخطاب . وأقرب دليل على ذلك هو التعريف الأصولي للحكم الشرعي (بأنه خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء أو تغييرا أو وضعاً) .

فالقول بأنه خطاب الله يحصر مصدر الحكم في الله تعالى وحده أما القول بأنه متعلق بأفعال المكلفين فهي عبارة تحدد وظيفة العقل في هذا المجال وهي فحسب فهم الخطاب الإلهي لا أكثر ولا أقل . وعلى هذا الأساس فإن رأينا يتلخص في القول بالألا دور للعقل في مجال الوصف الشرعي للمنكر فهو منكر لنهي الشارع عنه وهو موجب للحسبه للنهي الصادر من الشارع ، عنه

(١) راجع في ذلك الخلاف أوبس وفا في شرح أدب الدنيا والدين ص ١٥٨ .

الفرع الثالث

فاعل المنكر

فاعل المنكر هو ما يطلق عليه الفقهاء المحتسب عليه والحد الأدنى لاعتباره شرعا أن يكون انسانا ، لأنه الفاعل الوحيد للمنكر الموجب للحسبه .

كما لا يشترط فيه أن يكون بالغاً لأن المنكر أعم من المعصية ، فالصبي الصغير لو شرب خمرًا ، أو جهر بأى منكر وجب الاحتساب عليه .

ولا يشترط في فاعل المنكر أن يكون عاقلًا فالاحتساب على المجنون واجب اذا جهر بمنكر ، لأن امتناع مسؤوليته الجنائية لعدم العقل ، لا صلة لها بإيجاب الاحتساب عليه لإزالة المنكره ، ومنعا لضرره . ولأنه ليس عاصيا فمنعه هذا يكون احتسابا لا عقابا .

هل يجوز الاحتساب على الحيوان ؟

والاجابة بالنفى لأن الاحتساب لا يكون الا أمرا معروفاً أو نهيا عن منكر ، وفعل البهيمة لا يوصف شرعا بأنه منكر أو معروف ، فاذا أفسد الحيوان زرعاً أو هاجم انسانا فلنا أن ندفعه ازالة لضرره لا حسبة اذ الحسبة - كما يقول الغزالي - عبارة عن المنع عن منكر لحق الله . صيانة للممنوع من مقارفة المنكر ، والحيوان لا يمنع فإنه لو أكل ميتة ، أو شرب خمرًا فلا يمنع لا مما فيه ضرر بمال الناس بل وأيضا مما فيه اضراره بنفسه باعتباره ما لا اذا كانت الشريعة تراه كذلك ، ولأن الاحتساب حق الله فاننا نرى الاحتساب على من يحاول الانتحار لأنه قتل للنفس بغير حق .

وعلى هذا فإن البهيمة حينما تفسد الزرع أو تلتف المال فإنه يجب منعها اتفاقا ولا يقال انها في هذا كالمجنون ، فيشترط كون فاعل المنكر انسانا ، ذلك ان الانكار لا يتصور توجهه الى الحيوان ، وانما يتوجه أصلا الى مالكه المسئول عنه شرعا ، وما منع البهيمة الا من قبيل تغيير المنكر تغييرا فعليا أو المنع من الاستمرار فيه وذلك مرعى فيه حقيقين :

الأول : حق الله تعالى وهو كائن في المنع من المنكر المتمثل في الأذى الذى يصيب المسلمين في أموالهم فهو من الأعمال التى لا يرضاها الله لعباده .
الثانى : حق مالك المال الذى تتلفه البيعة فانه يجب منعها مراعاة لذلك الحق .^(١)

المطلب الثانى

شروط المنكر

جميع الولايات الإسلامية من أهم وظائفها منع المنكرات والحسبة في دورها الاجتماعى تمارس ذات الوظيفة ولكن المنكر الموجب للحسبة له شروط تحدد نطاق الحسبة ، وتبرز اختصاصات المحتسب ، وتبين مجالات الاحتساب .
وشروط المنكر الموجب للحسبة ثلاثة هى :
أن يكون ظاهرا ، وحالا ، وغير مختلف فيه . وعلى هذا الأساس ينقسم هذا المطلب الى ثلاثة فروع :

الفرع الأول

ان يكون المنكر ظاهرا

معنى الظهور : الظهور عكس الاستتار وهو يعنى الابداء والظهور يعنى العلانية والاعلان والجهر وأكثر صورته الرؤية الحسية والمشاهدة بالبصر ، ولكن صور الظهور متعددة .

والرؤية لا تتحقق الا إذا كان فعلها ظاهرا ، لهذا فان رؤية المنكر معناها وقوع النظر عليه ، أى مشاهدته ويعتبر المنكر ظاهرا كذلك اذا أدركته حاسة أخرى غير حاسة البصر ، كالشم بالنسبة للمعطر أو المسكر ، والسمع بالنسبة للخبز والقذف واللمس بالنسبة للقماش المغشوش وينسب إلى الفضيل ابن عازر

(١) د. يوسف قاسم - الدفاع الشرعى - المرجع السابق ص ٣٢٦-٣٢٧ .

أنه قال : « ما أحب الرجل اذا كان يأمر وينهى ان يقوم في مسجد من المساجد أو في سوق من الأسواق ييكت الناس ويؤنهم من غير أن يرى منكرا فرؤية المنكر اذا شرط للاحتساب ولا يتحقق الا بعد الظهور ، فهي اذن اثر له وليست سببا له ولا منشقة له^(١) .

ونحن نرى أن الظهور في هذه الحالة يتحقق بأية صورة من العلانية ، ولا يشترط فيه المشاهدة الشخصية بل يكفي الأخبار من ثقة رأى ليتحقق شرط الظهور .

والظهور - كما يرى أستاذنا الدكتور عبدالفتاح الصيفي - وصف يتعلق بالمنكر ذاته لا بمرتكبه ، ومؤدى ذلك أن الظهور يتحقق اذا ظهر المنكر ولو كان مرتكبه غير ظاهر .

ويشترط في الظهور الذى يوصف به المنكر الموجب للحسبة ان يكون مشروعا ، فلو تجسس انسان على آخر فكشف منكرا فانه يكون هو الآخر قد ارتكب منكرا هو التجسس المنهى عنه شرعا .

ولكن هل يمتنع الاحتساب اذا كان الكشف عن المنكر قد تم بطريق التجسس ؟

هنا نفرق بين الاحتساب في ذاته والعقاب الجنائى المترتب على هذه الحالة فأما الاحتساب فانه يكون واجبا لأننا أمام منكر حال لا بد من منعه لمن يقدر عليه ، أما العقاب الجنائى المترتب في هذه الحالة فانه لا يوقع على مرتكب المنكر لعدم شرعية دليل الاتبات .

وخلاصة القول في شرط الظهور ان يعلن المنكر عن ذاته بأية صورة

(١) استاذنا الدكتور عبدالفتاح الصيفي في بحثه شرط الظهور في المنكر للموجب للحسبة محلة هذه

سبيل العدد الثالث ص ٢٥٦ .

وكما يقول الغزالي - لا يمكن ان يخصص بحاسة البصر ، بل المراد العلم وكل الحواس تفهيد العلم ايضا^(١) .

الفرع الثاني

ان يكون حالاً

ومعناه أن يكون الفعل المنكر الموجب للحسبة في صيغة المضارع . فهو قد بدأ أو مستمر في الوجود ، والشروع في المنكر أيضا منكر يوجب الحسبة ، لأن كل شروع في معصية هو معصية في الشرع الإسلامي ، وكذلك كل شروع في المنكر بصفة عامة يعد منكرًا موجبًا للحسبة ، ولكن هل يكفي الظن لقيام الحسبة ؟

ان أخذ المسلم بالظن لا يجوز لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ أَثْمٌ ﴾ فحلل المنكر الموجب للحسبة يقتضي ان يكون الفاعل متلبسا بالفعل وذلك بأن يكون المنكر قائما في الحال ، وفاعله مباشرا له مستمرا في تنفيذه ، أما اذا أصبح المنكر في صيغة الماضي فليس هناك ما يدعو الى تغيير المنكر أو النهي عنه أي ليس هنا ما يدعو للاحتساب لأن الجريمة قد ارتكبت وانتهى أمرها ، وحق العقاب عليها للقاضي لا للمحتسب ، وليس أمامه في هذه الحالة الا القيام بتسليم الفاعل الى السلطة القضائية اذا لم تقم الجهات المختصة بذلك ، أو البلاغ للجهات المختصة لاتخاذ اللازم ويمكن للمحتسب هنا ان يحتسب عن طريق الأمر بالمعروف لا النهي . عن المنكر حيث يدعو الفاعل الى التوبة^(٢) .

(١) يقول العلامة (محمد بن علان الصديقي) لا يشترط في وجوب الإنكار رؤية البصر بل المدار على العلم أبصر أم لا .

راجع له : دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين ؟ ج ١ ص ٤٦٤ .

(٢) يقول العباقي التلمساني : اذا لم يطلع على المنكر حتى انقضى ضله وفات حمله فسيب النظر فيه للقضاء والحكام لان باب الاحكام لا التغيير لفوات دفع المنكر بغوات محله انظر منية الذاكر في تغيير المنكر : ص ١٩ .

الفرع الثالث

ان يكون غير مختلف فيه

المسائل المختلف فيها لا يجب الاحتساب على فاعلها . فلا بد ان يلتصق وصف المنكر به دون اجتهاد وذلك لأمرين :

١ - الأول : انه يمكن تقليد من يريد في المسائل الاجتهادية

٢ - الثاني : حتى لا يحتاج المحتسب عليه بأن ما يفعله جائز على رأى بعض الفقهاء .

ولهذا قال الإمام الغزالي « كل ما هو محل الاجتهاد فلا حسبة فيه . ويقول ملا على القاري : لا انكار في المختلف فيه بناء على ان كل مجتهد مصيب ، أو المصيب واحد الا ان المخطيء غير متعين لنا ، مع ان الأثم موضوع عنه وعمن تبعه^(١) »

ومع ذلك فان المسلم لا ينبغي ان يتبع رأيا ضعيفا ثم يقول انه يقلد رأيا مجتهد ، فالرأى الشاذ لا يعول عليه ، وفاعل حكمه يجوز الاحتساب على فعله ومثاله ربا الفضل ونكاح المتعة .

وفي هذا الصدد يضيف العز بن عبدالسلام وجهة نظر جديدة بالتأمل فيقول : من أتى شيئا مختلفا في تحريمه معتقدا تحريمه وجب الانكار عليه لانتهاك الحرمه ، وان اعتقد تحليله لم يجز الانكار عليه الا أن يكون مأخذ المحلل ضعيفا تنقض الأحكام بمنله لبطلانه في الشرع ، اذ لا ينقض الا لكونه باطلا ، وذلك كمن يظأ جاريته بالاباحه معتقدا المذهب خطأ فيجب الانكار عليه ، وان لم يعتقد تحليلا ولا تحريما ارشد الى اجتنابه من غير توبيخ ولا انكار^(٢)

(١) حلال العمري : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - المرحع السابق ص ١٨٨ ، ١٨٩ .

(٢) العز بن عبدالسلام : قواعد الأحكام و مصالغ الامام ص ١٠٩ .

فلاحتساب اذن فيما اجمعوا عليه ، اما المختلف فيه فلا انكار فيه ، ويرى
« الماوردي » أن المحتسب الوالي له أن يحمل الناس على مذهبه اذا كان من أهل
الاجتهاد ، والاصح أنه ليس له ذلك^(١) .

(١) أؤيس وفا : شرح أدب الدنيا والدين المرحع السابق ص ١٥٩ .

الفصل الخامس

المحتسب ، اختصاصاته ، سلطاته ، مجالاته

لقد حاولنا في الصفحات الماضية ، تأصيل نظام الحسبة ، وبيان موقعه الشرعى ، وعرض بعض أحكامه الفقهية ، ولم يبق لاستيعاب مجمل لأصول الحسبة في الإسلام ، إلا عرض اختصاصات المحتسب ، وسلطاته ومجالات عمله ، ولاشك أننا فيما سبق من فصول عرضنا من قريب أو بعيد لهذه الأمور .

وسوف نتناول موضوعنا في هذا الفصل في بحثين :

المبحث الأول : اختصاصات المحتسب وسلطاته .

المبحث الثانى : مجالات الحسبة .

المبحث الأول

اختصاصات المحتسب وسلطاته

طبيعة الحسبة : لعل نظرة عجل على طبيعة الحسبة باعتبارها نظاما اسلاميا يكشف لنا حقيقة اختصاصات المحتسب ، ونوعية ما يمارسه من سلطات .

وأول ما نلاحظه فى هذا الصدد أن الحسبة نظام من طبيعة مختلطة الأمر الذى جعل الدارسين يتناولونه من جهات شتى فهو يدرس فى داخل السلطة القضائية فى الإسلام على نحو ما فعل أستاذنا الدكتور سليمان الطحاوى^(١) وهم

(١) د. سليمان الطحاوى : السلطات الثلاث و الفكر السياسى الإسلامى ص ٤٤١ .

عند آخرين جهاز ادارى للرقابة على أعمال الادارة ، وهو عند غيرهم نظام يقترب من نظام الشرطة الوقائية الذى يسود فى البلاد الغربية ، وعلى الرغم من أن كل رأى من هذه الآراء يعد صحيحا فى حدود نظريته الجزئية لنظام الحسبة ، الا أننا لا نقرها جميعا ، ذلك أن نظام الحسبة وان غطى مجالات ، يغطيها القضاء ، والمظالم والادارة ، وعلى الرغم من أنه يصدر أحكاما قضائية ، وتدابير وقائية ، وأوامر ادارية ، على الرغم من ذلك كله فان النظرة اليه ينبغي أن تكون مستوعبة لأصوله الشرعية ، وهذفه وغايته ، ان وجهة نظرنا فى الحسبة تتلخص فى أنها وظيفة دينية ، جوهرها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ودورها رقابة الشرعية فى كل الاتجاهات عن طريق ابراز فعالية المجتمع - أفرادا وولاء - وهدفها أن تصنع حياة الناس على عين الشريعة .

وهذه الطبيعة الدينية لنظام الحسبة ، تجعل أنظمة كثيرة فى الولايات الإسلامية وفى النظم الوضعية المشابهة تلتقى معه فى بعض الاختصاصات ، وتملك مثل سلطاته ، وتسير معه على ذات المساحة الجغرافية التى يتحرك عليها فى المجتمع ، ولكنه يتميز على هذه جميعا فى أنه نظام قائم فى المجتمع بصفته اسلاميا وجدت الدولة الإسلامية أم لم توجد ، وفسدت/الحياة فى المجتمع أم صلحت ، ولهذا فان ولاية الحسبة ليست الا وسيلة لتكملة دور المسلمين فى هذا الصدد لا لالغائه^(١) .

وعلى أساس هذه النظرة للطبيعة الدينية للحسبة نتناول اختصاصات المحتسب وسلطاته فى مطلبين :

المطلب الأول : اختصاصات المحتسب

المطلب الثانى : سلطات المحتسب

المطلب الأول اختصاصات المحتسب

يمكن النظر الى اختصاصات المحتسب من زوايا عدة لما له من دور فى الحياة

(١) محمد ماهر نور : الكفاح ضد الجريمة فى الإسلام ص ٥٠ .

الإسلامية كلها ، اجتماعية واقتصادية وسياسية ، وتربوية الى آخره ولكننا وقد اخترنا الطبيعة الدينية للحسبة على النحو الذى ذكره ابن خلدون في تعريفها فاننا نختار تقسيم الماوردى للاختصاصات التى قررتها الشريعة لأمرين :

أولهما : اتفاقه مع المعنى العام للحسبة وهى أنها أمر بمعروف ونهى عن منكر
ثانيهما : وضوحه وارتباطه الوثيق بتراث الفقه الإسلامى فى مجال الحقوق والواجبات .

وبناء على نظرية الماوردى فى الحسبة فان اختصاصات المحتسب تعود فى مجملها الى اثنين من الاختصاصات هما :

١ - الأمر بالمعروف .

٢ - النهى عن المنكر .

الفرع الأول

الأمر بالمعروف

المعروف كما سبق وأوضحنا هو ما أمر به الشرع وتندب اليه واستحسنه ، والحفاظ على المعروف وصيانه من العبث ، ومنع الناس من هجره وتركه ، هى الوظيفة الأساسية للحسبة والاختصاص الرئيسى للمحتسب ، واذا كان دوره لا يبرز فى صورة واضحة الا من خلال نهيه عن المنكر فما هذا النهى من جانبه الا حفاظا على المعروف وصيانة له . فالأمر بالمعروف ينقسم الى ثلاثة أقسام .

الأول : ما يتعلق بحقوق الله تعالى .

الثانى : ما يتعلق بحقوق الآدميين .

الثالث : ما يتعلق بالحقوق المشتركة بينهما .

أولاً : ما يتعلق بحقوق الله تعالى :

أما ما يتعلق بحقوق الله فهو على نوعين :

١ - ما يلزم الأمر به في الجماعة دون الفرد : ومثاله ترك صلاة الجمعة في وطن مسكون اذا كانوا عدداً قد اتفق على انعقاد الجمعة بهم كالأربعين فما زاد ولكن ما هو الرأي اذا كان العدد مختلفاً فيه الأمر على أربع حالات .
أ - ان يتفق رأيهم ورأى القوم على انعقاد الجمعة بذلك العدد فيجب هنا الأمر بالمعروف .

ب - ان يتفق رأيهم ورأى القوم على انعقاد الجمعة بذلك العدد وهنا لا يجوز له أن يأمرهم بها .

ج - ان يرى القوم انعقاد الجمعة ولا يراه المحتسب ، وهنا لا يجوز له أمرهم به ، حيث لا احتساب في المسائل الاجتهادية .

د - ان يرى المحتسب انعقاد الجمعة بهذا العدد ولا يراه الناس ، وقد اختلف على أمرهم وفقاً لاجتهاده على رأيين :

الأول : وقال به أبو سعيد الاصطخري يجوز له أن يأمرهم باقامتها اعتباراً بالمصلحة لئلا ينشأ الصغير على تركها فيظن أنها تسقط مع زيادة العدد كما تسقط بنقصانه .

الثاني : لا يأمرهم باقامتها لأنه ليس له حمل الناس على اجتهاده .

ونرى أن المحتسب في هذه الحالة عليه أن يراعى ظروف المكان والزمان ويختار أي الأمرين وفقاً لمتنضى الحال .

٢ - ما يلزم الأمر به في الجماعة والفرد ومثاله تأخير الصلاة حتى يقترب خروج وقتها أو يخرج فعليه أن يذكر بها وأن يأمر بفعلها ، ولا اعتراض على من اخرها والوقت الباقي يسمح باقامتها لاختلاف الفقهاء في فعل التأخير وعلى هذا النحو تكون أوامره بالمعروف في حقوق الله تعالى .

ثانيا : ما يتعلق بحقوق الآدميين :

وأما ما يتعلق بالأمر بالمعروف في حقوق الآدميين فهو أيضا على نوعين :

أ - الأمر بالمعروف في الحقوق العامة : كما اذا تعطلت المرافق العامة مثل المساجد ومصادر الشرب ، والمواصلات ، هنا على المحتسب أن يأمر باصلاح ذلك سواء على نفقة بيت المال أو اغنياء المسلمين اذا ما أعوز بيت المال ، لأن الأمر بذلك يتوجه الى كافة القادرين دون تعيين ، فان شرع بعضهم في اقامته سقط عن المحتسب الأمر به .

ب - الأمر بالمعروف في الحقوق الخاصة : ومثالها الماطلة في أداء الديون الى أصحابها ، وكفالة من تحب كفالته من الصغار ، ونفقة الأقارب في هذه الحالات يأمر بالمحتسب بدفع الديون وأداء الحقوق بشرطين :

الأول : القدرة على تنفيذه .

الثاني : ظهور الحق بحيث يكون غير متنازع فيه .

ثالثا : الأمر بالمعروف يتعلق بالحقوق المشتركة :

أخذ الأولياء بنكاح الأياشى اكفانهم اذا طلبن ، والزام النساء أحكام العدة اذا فورقن ، يأخذ السادة بحقوق من يعملون عندهم وعدم تكليفهم ما لا يطيقون ، وعلى نظائر هذا المثال يكون الأمر بالمعروف في الحقوق المشتركة بين الله والآدميين^(١) .

(١) المارودى الأحكام السلطانية - المرحم السابق ص ٢٤٥-٢٤٧ .

الفرع الثاني النهى عن المنكر

المنكر كما سبق تعريفه هو كل معذور الوقوع في الشرع فهو في الاصطلاح الفقهى أعم من المعصية ، والمنكر على درجة واحدة في وجوب الأمر به سواء كان من الصغائر أو الكبائر وفي هذا يقول العز بن عبد السلام أن الطلب الجازم لا يتفاوت من حيث ذاته ، فطلب الشارع الجازم لأعلى الطاعات كطلبه لتحصيل أدناها في الحد والحقيقة ، كما إن طلبه لدفع أعظم المعاصي كطلبه لدفع أدناها اذ لا تفاوت بين طلب جازم وطلب حازم^(١) .

فلاحتساب في الكبيرة والصغيرة واجب والخلاف بينهما في أولوية الاحتساب عند عدم القدرة على الجمع بين النهى عن الكبيرة والصغيرة .

الأول : ما كان من حقوق الله تعالى

الثاني : ما كان من حقوق الآدميين .

الثالث : ما كان مشتركا بين الحقين .

أولا : ما كان من حقوق الله تعالى :

وهو ينقسم الى ثلاثة أقسام :

أ - ما يتعلق بالعبادات .

ب - ما يتعلق بالمحظورات .

ج - ما يتعلق بالمعاملات .

(١) العز بن عبد السلام : قواعد الأحكام المرجع السابق ص ١٩٠ .

أ - ما يتعلق بالعبادات : مثل عدم أداء الصلاة وفقا لأوضاعها الشرعية كالجهر في صلاة السر ، والاسرار في صلاة الجهر أو يزيد في الصلاة أو الآذات أذكارا غير مسنونه ، أو كالأفطار في رمضان وما ينظر ذلك من مخالفات شرعية تتعلق بالعبادات هنا يكون للمحتسب انكارها والتأديب عليها .

وعليه الا يحتسب بالانكار على من أشكل عليه أمره كما لا يؤخذ أحدا بالتهم ولا بالظنون لأن الحسبه محالها المنكرات الظاهرة .

ب - ما يتعلق بالمحظورات : وجوهرها منع الناس من مواقف الريه ومظان التهمه وامثالها ان يقف رجل وأمرأة في طريق خال فخلو المكان رية تعطى المحتسب حق الانكار ، على ان يكون متحليا بالأناة فرما كانت ذات محرم .

وعلى مثال ذلك فان الجهر بما هو محظور في الشرع يعطى المحتسب حق الانكار ، وأما ما لم يظهر من المحظورات فليس للمحتسب ان يتحسس ولا ان يكشف ما ستر الناس .

ج - ما يتعلق بالمعاملات : ومثاله البيوع الفاسدة ، والتعامل بالربا ، وارتكاب الزنا وكل ما منع الشرع منه مع تراخي المتعاقدين به اذا كان متفقا على حظره فعلى المحتسب انكاره والمنع منه والزجر منه ، وأما ما اختلف الفقهاء في حظره واباحته فلا احتساب فيه ولا محال للانكار على فاعله الا ان يكون مما ضعف فيه الخلاف وكان ذرية الى محظور متفق عليه .

وفي معنى المعاملات بالنسبة لانكار المحتسب عقود الزواج المحرمة ان اتفق العلماء على حظرها ، ولا يتعرض لانكارها ان اختلف الفقهاء فيها الا ان يكون مما ضعف الخلاف وكان ذريعة إلى محظور متفق عليه مثل زواج المتعة .

ثانيا : ما كان من حقوق الآدميين :

مثل دخوله دار جاره أو البناء على أرضه وفي هذه الحالة لا يجوز للمحتسب أن يتدخل إلا بناء على طلب صاحب الحق ، لعله يعفو .

ثالثا : ما كان مشتركا بين الحقيين :

ومثاله المنع من الاشراف على منازل الناس ، والمنع من اطالة الصلاة حتى يعجز منها الضعفاء ، المنع من تحميل السفن ما لا تسعه خوفا عليها من الغرق ، ومنع الربابته من الانحار عند اشتداد الريح وعلى مثال ذلك يجوز للمحتسب الانكار حفاظا على حق الله وحق العباد معا .

المطلب الثاني

سلطات المحتسب

مسئولية المحتسب العمل على اقامة المعروف ، ومنع المنكرات في المجتمع الإسلامي ، والمسئولية توجب السلطة ، وسلطات المحتسب تضيق وتوسع وفق ما تكون عليه اختصاصاته من سعة أو ضيق ، وفي كل الحالات فأن سلطات المحتسب يحدها امران هما :

١ - ألا يتجاوز المحتسب اختصاصاته فيأمر بما لايجوز له وينهى بما لا يجب عليه .

٢ - التناسب بين سلطته التي يستخدمها والفعل الذي يأمر به أو ينهى عنه فلا يدفع المنكر إلا بما يلائمه ويتحقق الغاية من الانكار فلا يستخدم الضرب حيث يكفي اللوم ولا اللوم حيث يتحقق المطلوب بالتعريف والاعلام .

أما سلطات المحتسب فيمكن اجمالها في كلمة واحدة التعزير فله حتى يصل الى أهدافه ويقوم بمطالبات وظيفته الدينية - بجميع اختصاصاتها ان يستخدم ما يراه من صور التعزير ملائما للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفق الظروف

الواقعية في كل حالة سواء كانت ظروف الفعل أو ظروف الفاعل ، والدراسة هنا تنقسم الى فرعين الأول عن التعزير والثاني عن التعزير ومراتب الحساب .

الفرع الأول

التعزير

أولا : معنى التعزير :

لغة يعنى الرد والمنع وهو من أسماء الأضداد فيعنى النصرة والتوقير كما يعنى الزجر والتأديب .

ويعرفه الفقهاء في مجال الفقه الجنائى الإسلامى بأنه عقوبة غير مقدره تجنب حقا لله أو لأدمى في كل معصية ليس فيها حد ولا كفارة^(١) .

أما في مجال الحسبة فيمكن تعريفه بأنه زجر وتأديب في المنكرات التى ليس لها حد في الشرع سواء وقع الفعل على حق الله تعالى كترك الصلاة والصوم أو على حق العباد بأن آذى مسلما بغير حق أو على حق مشترك بين الله والعبد .

ولا يشترط في التعزير بواسطة المحتسب الا العقل سواء كان الفاعل حرا أو عبدا ذكرا أو انثى مسلما أو كافرا بالغا أو صبييا بعد ان يكون عاقلا والتعزير الذى من سلطة المحتسب على نوعين :

أ - العقاب : وذلك في مجال المعاصى التى تدخل في نطاق المحتسب ومثالها الجرائم الجنائية البسيطة مثل مخالفات المرور أو المخالفات الظاهرة التى يتم ضبطها في حالة تلبس .

ب - التأديب : وذلك في المنكرات التى لا تشكل بطبيعتها معصية مثل فعل الصغير أو فيما هو أمر بالمعروف فللمحتسب أن يعزر تأديبا من يؤخر

^١ (١) عبدالحريز عامر : التعزير في الشريعة الإسلامية ص ٥٢ .

الصلاة حتى خروج وقتها وما يماثل ذلك من موجبات الأمر بانعروف
والنهي عن المنكر .

ثانيا : صور التعزير :

وصور التعزير لا تقع تحت حصر ويمكن تقسيمها من زوايا عدة :

أ - التعزير القولى والتعزير الفعلى : ومثال التعزير القولى تعريف الانسان بما يجب عليه أو تغليظ الكلام عليه وتعنيفه ومثال التعزير الفعلى منع مرتكب المنكر عن الاستمرار فيه واتلاف الادوات المستخدمة فى فعل المنكر .

ب - التعزير البدنى والتعزير المالى : ومثال التعزير البدنى الضرب والحبس ومثال التعزير المالى المصادرة والغرامة ، وذلك فى منكرات الغش التدليس واستخدام آلات اللهو المحرمة وزجاجات المشروبات الممنوعة جهرا .

الفرع الثانى

التعزير ومراتب الاحساب

ان مراتب الاحساب هى التى تحدد نوع التعزير الذى يستخدمه المحتسب ، ذلك ان مراتب الاحساب أساسها القدرة وأنواع التعزير أساسها الفعل المرتكب كماً ونوعاً وأثراً ، والفاعل وظروفه وهل تقتضى التشديد فى التعزير أو التخفيف .

أولاً : مراتب الاحساب :

حدد قول رسول الله ﷺ مراتب الاحساب : فى الحديث الشريف بقوله « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الإيمان » .

وهذا الحديث وان خص المنكر بالذكر إلا أنه يتعلق بمراتب الاحتساب
عموما سواء كان أمرا معروفا أو نهيًا عن منكر .

ومعنى الحديث أن الناس في مواجهة الحسبة على ثلاثة أنواع :

الأول : لديه قدرة كاملة فهو يستطيع تغيير المنكر في كل حالة نظرا لما له
من سلطة فعلية كأن يكون خليفة أو عاملا أو واليا للحسبة أو يكون من ذوي
الكلمة المسموعة في المجتمع لكثرة انصاره أو قوة بنيانه الجسدى ، فهو هنا مطالب
بالتغيير مطلقا .

الثاني : لديه قدرة غير كاملة وصورتها ان يرفض بلسانه ما يحدث أمامه
من منكرات والمحتسب عن هذا الطريق هو ملتزم ببذل عناية أى قول كل ما يراه
محققا للمنع ، ولكنه ليس ملتزما بتحقيق غاية فكثيرا ما تضيع الكلمات في الهواء
فاستخدام هذه المرتبة من الاحتساب لا تكفل التغيير ولكنها تعلن رفضها للمنكر
وأمرها للمعروف بصوت عال .

الثالث : لديه قدرة سلبية تتمثل في رفض داخلي لكل ما يراه من منكرات
ولكنه لا يستطيع الاعلان عن ذلك والرفض الداخلى قدرة تساهم في عملية تغيير
المنكر وإن كانت في أدنى سلم الترتيب التنازلى لمراحل التغيير وهى أسلوب ناجح في
حماية الذات من أن تتعرض للعدوى من مرتكبي المنكر ، وفي حماية للدين عن
طريق اعتزال المخالفين فانهم لاشك - عاجلا أو آجلا - سوف يدركون خطأ
موقفهم وسوء ما هم فيه .

ووجود مراتب للاحتساب لا تفرض تدرجا يبدأ من الاحتساب باليد ثم
باللسان ثم بالقلب كما يتصور البعض ، لأن مواجهة موضوع الحسبة يكون
بالأسلوب الذى يحقق المنع والجزر ، ويؤدى الى الامثال وطاعة الأمر ، وهو
اسلوب يبدأ من الأخف الى الأشد ، ولا يتجاوز الكفاية الى ما فوقها لأن ذلك
تجاوز لحدود المباح في استخدام المحتسب لسلطاته .

ثانيا : مراتب التعزير :

ينقسم التعزير المسموح به الى نوعين يقوم بهما المحتسب عن طريق البدء بالأخف فالأشد حرصا على حد التناسب كما ونوعا مع الفعل وشخصية وظروفا مع الفاعل :

أ -التغير القولي : ويتم تصاعديا وفقا لما يلي :

١ - التعريف : وهو قيام المحتسب ببيان الحكم الشرعى لمن يحاول القيام بالمنكر أو يكون مرتكباً له ولكنه في حالة جهل بالحكم الشرعى .

٢ - النهى بالوعظ والنصح : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو نصيحة لحماية الدين وللإصلاح بين الناس في المجتمع ، فإذا رأى المحتسب ما يوجب الاحتساب فعليه أن ينهى عن المنكر وأن ينصح ويعظ ملتزما بالرفق والقول اللين ، وينبغي للمحتسب ألا يتجاوز هذه المرحلة الا اذا ثبت له عدم جدوها وكان قادرا على سواها .

٣ - التعنيف : فإذا ما استمرسل مرتكب المنكر في غيه ، ولم يلق لما استمع من نصح أذنا كان على المحتسب أن يعنفه ويفلظ له في القول بشرط ألا يكون التعنيف بالفاظ مكلوبة أو بلغة فيها فحش القول ، فالمسلم ليس بسباب ولا لعان ، ومرتكب المنكر لا ينبغي وصفه إلا بما هو فيه من صفات ، وحسبه واقعه السيئ ، فلا ينبغي ان نزيده بقولنا سوعا على سوء حتى لا نعين الشيطان عليه ، وحتى لا يقع المحتسب في مثل ما ينهى عنه ويحتسب فيه .

ب - التغير الفعلى : وهو لا يكون الا لمن يقدر عليه وصوره كثيرة ، ويتم تصاعديا بما يلي :

١ - التهديد والتخويف : فقد يستعمل المحتسب القوة لتخويف فاعل المنكر أو تهديده بما يمكن أن يصيبه اذا لم يرتدع أو لم يمتنع عن الاستمرار في المنكرات .

٢ - الحبس : ويكون بمنعه عن المجاهرة بفعل المنكرات عن طريقه ، ويترتب بوضع الفاعل في مكان لا يريحه ، درأاً لمفاسده ، ومنعاً له من اظهار منكراته .

٣ - الضرب : وهى صورة من التعزير يمكن للمحتسب ان يستخدمها عند الضرورة ، ويقتصر فيه على القدر اللازم لمنع المنكر بهذه الوسيلة لا يتعداه .

٤ - القتل : وهو سلب روح انسان ، ولما كانت النفس معصومة الا بحقتها فهل يجوز للمحتسب القتل دفعا للمنكر اختلف الفقهاء على مذهبين .

المذهب الأول :

وهو مذهب الأحناف ويقول بجواز القتل دفعا. ضد المنكر اذا كان من الكبائر فقط واعتبروا ذلك تعزيراً يباح لكل مسلم ، منعاً للجريمة ، ودفاعاً عن الجماعة الإسلامية ، وحفظاً لها من ارتكاب المنكرات علناً ، يقول صاحب مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر ما نصه ويكون التعزير بالقتل كمن وجد رجلاً مع امرأة لا تحمل له ان كان يعلم أنه لا ينزجر بصياح وضرب بما دون السلاح والا لا . ويشترطون في ذلك (التلبس) والا فليس لغیر السلطان .

والمذهب الثانى :

وهو مذهب الشافعية والمالكية وهو لا يجيز القتل لدافع المنكر الا باذن الإمام وهو ما نراه ارحم ، حتى لا نعم الفوضى المجتمع ، ونحن نستثنى من ذلك حالة الدفاع الشرعى حيث يجوز ممارسة الاحتساب فيها ودفع المعصية المرتكبة بكل وسيلة مقدور عليها حتى القتل اذا لم يكن سواه وسيلة للدفاع^(١)

هذه هى مراتب الاحتساب وما يلائمها من صور التعزير وهى لكل محتسب الا فى الحالات التى تقتضى حمل السلاح فلا تجوز الا بأذن الإمام .

(١) دكتور يوسف قاسم : نظرية الدفاع الشرعى - المراجع السابق ص ٣٣٥-٣٤٣ .

المبحث الثاني

مجالات الاحساب

الذى يقرأ كتب الحسبة العملية يرى مدى اتساع المجالات التى يعمل فيها المحتسب ، ومدى شمول الميادين الاجتماعية التى يمارس اختصاصاته فيها ، ولاشك أنه كلما تعقدت الحياة أو أصبحت البنية الجماعية أكبر حجما وكثافة ، كلما أصبح دور المحتسب كبيرا ومجالاته أوسع ، ولكننا نلاحظ مع ذلك أن دور المحتسب فى ظل نظام الدولة الحديثة ، يتراجع فى كم مجالاته لأسباب عديدة .

وأيا ما كان الأمر فإن المحتسب ، وهو يمارس عمله يمكننا حصر مجالاته فى نوعين يشملان فى التفاصيل كل المجالات الأخرى ، وعلى هذا الأساس تنقسم دراستنا فى هذا المبحث الى مطلبين :

المطلب الأول : الاحساب على السلطات العامة .

المطلب الثانى : الاحساب على الأفراد .

وميزة هذا التقسيم أنه يلم شتات المجالات التى يعمل فيها المحتسب من خلال التركيز على المحتسب عليه ، فهو اما ان يكون سلطة أو يكون فردا وكلاهما يمكن تصوره محسبا عليه فى أى مجال :

المطلب الأول

الاحساب على السلطات العامة

على الرغم من أن المجتمع الإسلامى فى نظامه السياسى لا يعرف نظام السلطات الثلاثه على النحو الذى يوجد فى الدساتير المعاصرة الا ان النظام الإسلامى عرف فروقا فى النوع والدرجة بين كل من السلطة التنفيذية والسلطة القضائية ولأن رئيس الدولة فى النظام الإسلامى ، يقف فى مقدمة السلطات جميعا فأننا نقسم الدراسة فى هذا المطلب على ثلاثة فروع :

- الفرع الأول : الحسبة على الخلفاء .
الفرع الثاني : الحسبة على السلطة التنفيذية .
الفرع الثالث : الحسبة على السلطة القضائية .

الفرع الأول الحسبة على الخلفاء

الخليفة مصطلح يطلق على رئاسة الدولة في النظام السياسي الإسلامي ويتم توليته بالبيعة الشرعية بعد توافر شروط يذكرها الفقهاء في دراستهم للإمام^١ والخلافة .. ومن خلال هذه التولية يصبح للخليفة حقوقا وعليه واجبات والاحتساب عليه أمرا معروفا أو نهيًا عن المنكر ، إنما يهدف الى ضمان قيامه بالواجبات في اطار الشرعية الإسلامية التي يعمل تحت امرتها المسلمون جميعا ، ويعمل على حمايتها المسلمون جميعا .

ومنذ بداية عصر الخلافة الراشدة ، بدأ هذا اللون من الاحتساب يأخذ طريقه الى الحياة الإسلامية ، ممثلا أهم الضمانات لحماية النظام العام في الحياة العامة والخاصة للمسلمين ، وكلمات أبوبكر الصديق صاحب رسول الله ﷺ في خطبة توليه الخلافة ناطقة بحق الأمة في الاحتساب تقويًا ومعاونة .

والخليفة الثاني عمر بن الخطاب اوقفته امرأة وهو في المسجد خطيبا فلم يملك الا أن قال أصابت امرأة وأخطأ عمر .

وقد تناول الفقهاء في دراستهم موضوع الاحتساب على الخليفة بوجه خاص وعلى السلطات العامة بوجه عام . فبينوا أسسه الشرعية ، ومجالاته ، ومراتبه ، ولسنا هنا بسبيل دراسة الحسبة من وجهة نظر الفقه الدستوري ويكفي القول أن من السمات التي تتميز بها السلطة السياسية في الدولة الإسلامية انها محكومة بقواعد الهية يتحتم على السلطة العامة ان تعمل في نطاقها^(١) .

(١) د فؤاد الهادي مبدأ التشريعية - لدرج السابق ص ٦٤ .

والحقيقة ان موقف الخليفة ازاء الحسبة على النحو التالى :

١ - هو مطالب باقامتها في المجتمع الإسلامى لأنها اذا كانت واجبة على الأفراد فهي على ولى الأمر أوجب .

٢ - هو مطالب بحاسبة عماله ورقابة تصرفاتهم ويقدم لنا التاريخ الإسلامى آلاف الصفحات عن مواقف الخلفاء المسلمين في هذا الاتجاه .

٣ - الاحتساب عليه حيث يؤمر بالمعروف وينهى عن المنكر لعموم الخطاب انوارد في هذا الشأن ولأن طاعة الخلفاء وتقديم النصيح لهم واجب اسلامى عام وكان الخلفاء المسلمون في الصدر الأول لا ينتظرون حتى يحتسب عليهم بل كانوا يحتسبون على أنفسهم فهذا عمر بن الخطاب رضى الله عنه يحتسب على نفسه قائلا « يخ بعث الله لتقمن الله يا ابن الخطاب أو يعذبك الله » .

وهذا عمر بن الخطاب أيضا فيها يقول الحسن قال كان بين عمر بن الخطاب وبين رجل كلام في شيء فقال له الرجل : (اتق الله يا أمير المؤمنين فقال رجل من القوم أتقول لأمر المؤمنين اتق الله ؟ فقال عمر دعه فليقلها لى فنعم ما قال ثم قال عمر لا خير فيكم اذا لم تقولوها ولا خير فينا اذا لم نقلها لكم) .

أى هى حسبة متبادلة بين الخليفة وعموم المسلمين ، وهذا يكشف طبيعتها باعتبارها وظيفة دينية لا تسقط عن كل الناس .

والأمثلة في هذا الصدد كثيرة ، وهى جميعها دالة على وجوب الاحتساب على الخلفاء ، وعلى حدوثه في التاريخ الإسلامى بأوسع صورة^(١) .

(١) غريب من التفصيل والصورة رجع : حميل سليم أبوحسانه : الاحتساب على اولاة الادبوية رسالة مسجور ناشد تعالى للدعوة الإسلامية ١٤٠٣ ص ١٦٨-١٧١ .

الفرع الثاني

الاحتساب على السلطة التنفيذية

السلطة التنفيذية مصطلح نقصد به الولايات القائمة بالحكم والادارة في المجتمع الإسلامي سواء كانوا من ذوى الوظائف العامة أو من ذوى الاختصاص القضائي . ويتم الاحتساب من عدة جهات :

أولاً : الخليفة : والحقيقة ان رئاسة الدولة كانت تقوم بهذا اللون من الرقابة حتى منذ عصر الرسول ﷺ الذى كان يشرف على عمله ، ونعاسيهم على تصرفاتهم الشخصية أو الوظيفية .

فقد استعمل الرسول ﷺ ابن التيه على الصدقات فلما حاسبه قال : « هذا لكم وهذا أهدي لى فقال النبي ﷺ : اما بال الرجل نستعمله على العمل بما ولانا الله فيقول هذا لكم وهذا أهدي لى ، أفلا تعد لى بيت أمه وأبيه فينظر أهدي اليه أم لا ، والذى نفسي بيده لا نستعمل رجلا على العمل بما ولانا الله فيض منه شيئا الا جاء يوم القيامة يحمله على رقبتة ان كان بصيرا له رغاء وان كانت بقرة لها خوار أو كانت شاة تبصر ثم رفع يديه الى السماء وقال اللهم هل بلغت مرتين أو ثلاثا » (١) .

وكتب أبو بكر الصديق الى عمرو بن العاص والوليد بن عتبة وكانا على النصف من صدقات قضائه يقول : « اتق الله فى السر والعلن ، فان من يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب ويعظم له أجرا فان تقوى الله خير ما تواصى به عباد الله » .

(١) ابن تيمية : الحسبة فى الإسلام ص ٤٥ .

وهكذا كان الخلفاء دائما رقابة مستمرة على ولايتهم في العصور الإسلامية الأولى .

ثانيا : ديوان المظالم : وكان من أهم اختصاصاته رد الغصب السلطانية التي أخذها الولاة من أصحابها بغير حق .

ثالثا : المحتسب : فاحتسابه على السلطة التنفيذية يضمن رقابة مستمرة وفعالة على أعماله سواء كان المحتسب واليا أو فردا من عامة المسلمين فكلهما من واجبه القيام بالحسبة على السلطة التنفيذية ، سواء بالتبليغ عن مخالفاتها أو بوعظها وإرشادها ، أو الامتناع عن معاونتها فيما هي فيه منكرات أو اظهار الرضى لما في اعمالها من مخالفات .

الفرع الثالث

الاحتساب على السلطة القضائية

على الرغم من أن السلطة القضائية في الاسلام لها صفحات رائعة لم يعرف التاريخ العالمى لها مثيلا ، الا ان الاحتساب عليها من جانب السلطات الأخرى والجماهير المسلمة كان من أهم الواجبات الملقاة على عاتق هؤلاء ، والخلفاء كانوا يحتسبون على القضاء من خلال توجيههم وتصويب أخطائهم ثم عز لهم اذا ما لزم الأمر كما كان من أهم واجبات ديوان المظالم في الإسلام ، العمل على تصحيح ما تقع فيه السلطة القضائية من أخطاء . أما المحتسب فكان دوره عاما يشمل اخلاء القاضي غير الفنية ، يقول الشيزرى : ويتبغى للمحتسب ان يتردد الى مجالس القضاة والحكام ويمنعهم من الجلوس في الجامع للحكم بين الناس ، لأنه ربما دخل عليهم الرجل الجنب والمرأة الخائض ، والمرس ، والصبي ، والمجنون ومن لا يحترز من النجاسات فيؤذون المسجد وينجسون الحصر ، وقد ترتفع الأصوات ويكثر اللفظ فيه عند ازدحام الناس^(١) . ومنازعتهم للخصوم وكل ذلك مما نهى

(١) الشيزرى - نهاية الربة للرحم السابق ص : ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ .

الشرع عنه كما ان له ان يأمر القاضى للخروج الى الناس ولا يتركهم على بايه .
ومتى رأى المختسب القاضى قد استشاط على رجل غيظا رده ووعظه وخوفه
بالله وقال له قول الرسول ان القاضى لا يقضى وهو غضبان .

المطلب الثاني الاحساب على الأفراد

كما أن الاحساب على الولاة يقوم به الولاة والأفراد فكذلك الاحساب على الأفراد يقوم به الأفراد أنفسهم ويقوم به أصحاب الولايات الإسلامية باعتبارهم حكاما وأيضا بصفتهم أفرادا في المجتمع الإسلامى .

الفصل الأول

الفرع الأول

الاحتساب على العلماء

الشرعية في النظام الإسلامي يخضع لها الجميع ، والعلم ليس مانعا لصاحبه من الخطأ ، ولا مانعا لغيره من الاحتساب عليه ، فالعالم هناك من هو أعلم منه ، كما ان هناك من انتفع بعلمه واتقى ، ومن اغتر بعلمه فجهل واستعل ، فالاحتساب على العلماء حقيقة ، واحتياجهم اليه واضح ، والحاجة اليه في زماننا أوضح . وقد روى ابو القاسم الصيمري ان الخليفة المستظهر بالله أمر المؤمنين رحمه الله ، ولى رجلا من أصحاب الشافعي رضى الله عنه الحسبة ببغداد فنزل الرجل الى جامع المنصور فوجد قاضي القضاة يحكم بين الناس فيه فقال له ، سلام عليكم قال الله تعالى الذين ان مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمرؤا بالمعروف ونهوا عن المنكر والله عاقبة الأمور ، وقد مكن الله عز وجل خليفته المستظهر في أرضه وبسط يده بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وقد جعلني وإياك قائمين في رعيته بحدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، ونحن أولى من يعمل بحدوده ، ولزوم ما أمر الله به ، اجتناب ما نهى الله عنه ليقتردى بنا العامة ، فنحن ملح البلد إتصلح مافسد من أحوال العامة ، فاذا فسد الملح من يملحه^(١) .

ومما يحتسب على العالم فيه انه اذا سئل من أعلم الناس فيقول : أنا أعلم

(١) المرجع السابق ص ١١٤ .

الناس لأن الأدب أن يرد العلم الى الله تعالى^(١) ويحتسب على العلماء الخلفاء والولاة والعمال والقضاة وكذلك يحتسب العلماء على العلماء وأفراد المسلمين على العلماء .

الفرع الثاني

الاحتساب على العامة

عامة المسلمين يستوعب نشاطهم الحياة اليومية كلها ولذلك فان تصرفاتهم في العبادات والمحظورات والمعاملات في الأسواق ، والمدارس ، المساجد ، وفي المرافق العامة وفي كل مجال وكل ميدان ، هي محل للاحتساب يقوم به ائمة المسلمين ويقوم به الولاة والعلماء ويقوم به عامة المسلمين بعضهم على بعض وهكذا يبرز نظام الحسبة الإسلامي ، شرعيا في أصوله فقهيا في ضوابطه وحدوده ، واسعا في مجالاته ، فريدا في صورته على نحو غير مألوف وغير مسبق .

والاحتساب على العامة يمكن تصنيفه الى عدة أنواع :

الأولا : الاحتساب على المهنيين وامثاله الحسبة على الأطباء ، والمعلمين ، والوكلاء في الخصومات والمهندسين وغيرهم .

ثانيا : الاحتساب على الحرفيين : ومثاله الحسبة على الجزارين ، والتجارين والاحتساب على الأسواق عموما لحماية المجتمع من التدليس والغش التجاري وغيره وكل ما يؤدي الى الاضرار بالمستهلك .

ثالثا : الاحتساب على الجماهير : مثاله الحسبة على الحمامات ، وعلى الآداب العامة وعلى دور اللهو وغيرها .

(١) عمر بن محمد بن عوض السامي : نصاب الاحتساب تحقيق د. مولاي يوسف مراددين . ١٤٠٣ هـ ص ١٣٨ .

الباب الثانى

نظام الحسبة فى المملكة العربية السعودية

تهديد وتقسيم :

الفصل الأول : تاريخ الحسبة وتطورها في المملكة العربية السعودية .

الفصل الثاني : خلفاء المحتسب في المملكة العربية السعودية .

الفصل الثالث : نظام الحسبة والأنظمة الوضعية المشابهة

لا نظن أن الأمر بالمعروف أو النهي عن المنكر أو رقابة المسلمين على الشرعية في المجتمع الإسلامي توقفت في يوم من الأيام ، فطالما كان هناك اسلام ومسلمون ، فلا بد أن يوجد فيهم من يؤدي هذا الواجب ، قد يكون تأثيره أقل ، نظرا لانعدام الوازع الديني في كثير من الجماعات ، ولأن المتغيرات التي مر بها عالمنا الإسلامي في القرون الثلاثة الأخيرة ، أحدثت فجوة بين الإسلام عقيدة وشريعة وبين المسلمين واقعا ومنهج حياة . نعم قد يكون تأثيره أقل ، ولكن وجوده مقوم أساسي من مقومات الوجود الإسلامي وقد قال الرسول ﷺ : « الخير في ولي امتي الى يوم القيامة » .

فاذا كانت اقامة الحسبة في الأصل تمثل واجبا عاما على كل المسلمين ، فإن وجودها في الحياة الإسلامية حقيقة واقعة على الأقل في صورة النصح لكل مسلم ، وقد روى مسلم في صحيحه عن حرير قال : « بايعت رسول الله ﷺ على اقامة الصلاة ، وإيتاء الزكاة والنصح لكل مسلم »^(١) .

ومن خلال هذا التصور الذي لا يرى الربط بين وجود الحسبة في المجتمع الإسلامي وبين تنصيب ولاية لها من بين أعضاء الوظيفة العامة في الدولة من خلال هذا التصور نعالج نظام الحسبة في المملكة العربية السعودية وسوف نقسم الدراسة الى مايلي :

(١) مختصر صحيح مسلم للمنرى رقم الحديث : ١٦١٠ .

الفصل الأول

تاريخ الحسبة في المملكة العربية السعودية

المملكة العربية السعودية اسم حديث لم تعرف به الدولة السعودية الا بعد ان اكتمل تكوينها السياسي في عام ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٢ م ولكن تاريخ هذه الدولة من خلال آل سعود يمتد الى ما قبل ذلك بخمسين قرنين من الزمان .

ويقسم المؤرخون تاريخ هذه الدولة إلى ثلاثة أدوار :

الدور الأول : وهو دور النشأة والتكوين ويبدأ مع لقاء الشيخ محمد بن عبد الوهاب بأمر الدرعية عام ١١٥٨ هـ - ١٧٤٥ م وكان هذا اللقاء النواة الأولى في انشاء صرح الدولة السعودية الأولى .

الدور الثاني : وهو دور الدولة السعودية الثانية ويبدأ منذ فشل محمد علي في الاستمرار على حكم الحجاز خاصة بعد معاهدة لندن عام ١٨٤٠ م ١٣٥٦ هـ والتي حصرت نطاق دولته في مصر وأنهت آماله في التوسع على حساب الخلافة العثمانية ، وقد نمت هذه الدولة بسرعة حيث كان على رأسها مؤسسها الإمام فيصل بن تركي وقد استمرت هذه المرحلة حتى عام ١٨٩١ م ١٣٠٩ هـ .

الدور الثالث : ويبدأ الدور الثالث للدولة السعودية بانتصار عبدالعزيز ابن عبد الرحمن آل سعود ودخوله الرياض سنة ١٣١٩ هـ - ١٩٠٢ م حيث انطلق منها الى توحيد شبه الجزيرة العربية كلها ، وتم له ذلك فأعلن في عام ١٣٥٢ هـ ١٩٣٢ م اسم المملكة العربية السعودية علما على الدولة السعودية الثالثة ، والتي أصبحت منذ ذلك التاريخ دولة قد اكتمل ثوبها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وسوف تنقسم دراستنا في هذا الفصل الى مبحثين :

المبحث الأول : 'نخسبه قبل الدعوة الإصلاحية وبعدها' .

المبحث الثاني : الحسبه في عصر توحيد المملكة العربية السعودية .

المبحث الأول

الحسبة قبل الدعوة الإصلاحية وبعدها

على الرغم من قيام الصالحين والعلماء في المجتمع الاسلامي في شبه الجزيرة العربية بواجب الحسبة خلال القرن الثاني عشر الميلادي ، الا أن التطورات الكبيرة التي مرت بها الحياة الاجتماعية والدينية والسياسية في هذا الجزء من العالم الإسلامي تجعلنا نفصل بين مرحلتين في دراسة الحسبة ، الأولى قبل الدعوة الإصلاحية للشيخ محمد بن عبد الوهاب والثانية بعدها .

المطلب الأول

الحسبة قبل دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب

١ - من الناحية السياسية : كانت شبه جزيرة العرب خاضعة قبل دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب للخلافة العثمانية ، مثلها مثل غالبية بلاد العالم الإسلامي في آسيا وإفريقيا ، الا أن سيطرتها الفعلية خاصة على إقليم نجد تكاد تكون متعذرة في هذه الحقبة من تاريخها ولهذا فان هذا الاقليم ظل بعيدا عن تقسيماتها الادارية وأنظمتها القضائية ربما لبعده عن دائرة الصراع أو لخلوه من الأهمية الدينية التي كان ولا يزال يحتلها الحجاز باعتباره مهبط الوحي ، ومهوى أفئدة المسلمين من كل فج عميق .

وفي هذه البيئة التي تتوزعها امارات صغيرة متفرقة متصارعة وحيث لا توجد حكومة مركزية تجمع أطرافها ، وتعلمم شتاتها لم تكن الا الأعراف والتقاليد والقوة المادية هي الشرائع المحكمة في الحياة الفردية والجماعية لانسان شبه الجزيرة العربية .

٢ - من الناحية الدينية : لم تكن الجزيرة العربية في هذا الجانب قبل دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب الا صفحة من كتاب الأمة الإسلامية كلها ، أصابها ما أصاب الجميع ، من اضمحلال في القوة ، ووهن في العقيدة ، وتفشي الجهل والبدع والضلالات ، وفي النهاية تيه على مسرح الحياة العامة وكان المسلمون يعيشون على هامشها .

ويصف لنا المؤرخ النجدى (عثمان بن بشر)^(١) صورة الحياة والعقيدة والناس في نجد وما حولها في هذه الفترة الزمنية فيقول : « وكان الشرك اذ ذاك قد فشا في نجد وغيرها ، وكثر الاعتقاد في الأشجار والأحجار والبناء عليها والترك بها والمنكر لها والاستعاذه بالجن والذبح لهم ووضع الطعام لهم وجعله في زوايا البيوت لشفاء مرضاهم ونفعهم وضرهم والحلف بغير الله وغير ذلك من الشرك الأكبر والأصغر .

فالوثنية اذن كانت مسيطرة ، والشرك كان سائدا ، والاستعانة بغير الله كادت ان تكون العقيدة الاجتماعية التى تتكرر كل يوم من الأفراد والجماعات في حياتهم الأسرية وفي سلوكهم العام على السواء .

٣ - من الناحية الاجتماعية : وفي هذا المجال يبرز لنا التحليل العلمى لعلاقات القوى الاجتماعية في هذه الحقبة الزمنية يبرز لنا مجتمع الشظايا أو التفتت وتظهر القبيلة باعتبارها الوحدة الاجتماعية الأساسية التى تحرك بنية الحياة تتحكم في الرشاخ والعلاقات وتضبط البنيان السائد وهنا نرى أن لكل قبيلة شيخها وأنه على الرغم من انقسام المجتمع الى بدو وحضر أو أهل الهجرة وأهل الاستقرار ، الا أنهم في الحقيقة يرتبطون بصلات من النسب وشبكة من المصالح تجعل منهم في الواقع مجتمعا موحد الملامح متقارب النظم والعادات .

الحسبة في هذه الفترة :

نحن نعلم أن سند الحسبة نص شرعى يوجبها على المسلمين ، ويدعوهم الى التمسك المتواصل بمبدأ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، ولهذا فإن كل مجتمع ملزم باقامته في حياته الخاصة والعامة ويأثم الجميع إيمته . ولكن المعصية توجد الى جوار الطاعة في كل مجتمع بل في النفس الواحدة ، ولم تكن الجزيرة العربية قبل الدعوة الاصلاحية مهابة اجتماعيا لأقامة مبدأ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فهى بماعليه من فرقة سياسية ووثنية دينية وتنازع اجتماعى تمثل احدى صور

(١) عثمان بن بشر : عنوان الجيد في تاريخ نجد ج ١ ص ١٦ .

التفريط في الواجبات والأفراط في: التخلي ، والحسبة واجبا فرديا حتى تحدث أثرها محتاجة الى مجتمع ملتزم بشرع الله ، وهى باعتبارها ولاية تحتاج إلى دولة وحكومة ، وكلا الأمرين لم يكن له وجود في الجزيرة العربية خلال هذه الحقبة وقد قال بنحو أحد الدارسين في وصف هذه الفترة (كان هناك تمزق في الكيان العام للبنية الاجتماعية لضبط الجماعة والادارة والمجتمع وهو ما يعرف بالدولة) حيث هجرت ضوابط كبح الجماعات والغى الحكم بالشريعة الإسلامية وعاد الحكم عرفيا يقرره وينفذه رجل القبيلة دونما اعتراض أو احتجاج وأصبحت الأحكام الشرعية وقفا على شئون الأتقاء في العبادات وكثيرا ما تنجأ بالصواب^(١) .

ولا شك أن هذه الصورة تطابق غالبا ما كان عليه الحال في كثير من أنحاء العالم الإسلامي على الأقل في جانبها العقائدى ، حيث فشا التقليد وساد الجهل ، وعمت صور من الوثنية البغيضة ، وربما كانت في الميزع الأخير من الليل ، وأصبح ظهور فجر الإصلاح والتجديد أمرا لا بدليل عنه .

ومع ذلك فلم تكن الحسبة في هذه الفترة غائبة غيابا كلياً عن المجتمع في شبه الجزيرة العربية قبل عصر الدعوة الإصلاحية ، فقد كان العلماء والصالحون يوازع من علمهم وإيمانهم يقومون تلقائيا بوعظ الناس وتبيين أحكام دينهم ويحضونهم على فعل المعروف ، كاطعام الجائع وكفالة اليتيم والاحسان اليه وأداء الصلاة جماعة في أوقاتها والاكثار من النوافل ، وتعليم القرآن الكريم ، والرأفة بالبهائم ، وكانوا يهتدون عما يروونه من المنكرات التى يغلب صغرها ، كتخلف الشخص عدة مرات عن صلاة الفجر بسبب غلبة النوم ، وكسل المراهقين عن أداء الصلاة ، وكما يحصل بين الناس من مشاجرات ومشادات كلامية عند أمر من الأمور ، وتقاعس المستأجرين عن أداء أجور عمالهم^(٢) . وعلى رأس هؤلاء العلماء من المختصين الداعية المصلح الشيخ عثمان بن أحمد النجدى وهو فقيه حنبلى توفى سنة ١٠٩٧ هـ وله تراث فى الفقه ومواقف فى الدعوة والاحتساب ،

(١) ذكرورة مدينة درويش : تاريخ البولة السعودية ص ١٣-١٤ .

(٢) ذكرور عبدالفتاح الصفي : نظام الحسبة فى الإسلام : المرجع السابق ص ٣٧ .

والضرب على أيدي المفسدين في الأرض ونستطيع أن نضيف الى هؤلاء قوافل الحجاج التي كانت تشهدها شبه الجزيرة العربية كل عام ، فلا شك أنه كان من بينهم رجال صالحون ، وعلماء عارفون ، يحاولون اصلاح ما أفسد الناس ، ويدعونهم الى الخير ويأمرونهم بالمعروف وينهونهم عن المنكر وان ما يرويه لنا الرحالة والمؤرخون عما كان يحدث في ذلك الزمان من منكرات حول المسجد الحرام لا نظنه يمر دون أن يجهر صوت بالدعوة الى الحق ، وبالاحتساب حتى ولو لم يرتفع الا صوت وحيد لا يجد له سامعا أو مجيبا .

خصائص الحسبة في هذه المرحلة

أولا : أنها حسبة فردية : لم يكن النظام الذي عاشته الجزيرة العربية في هذا الزمان حيث لا دولة ولا حكومة مركزية يسمح بقيام ولاية للحسبة يعين لها موظفون يتولون أمرها ، ويطبقون قواعدها فكان يقوم بها الأفراد امتثالاً لأمر الله بضرورة الحسبة في المجتمع الإسلامي .

ثانيا : ضيق نطاقها : ومن خصائص الحسبة في هذه الفترة أنها كانت تنحصر على مساحة ضيقة ، فهي لا تعمل غالبا الا في اطار المنكرات الظاهرة المتعلقة بالعبادات وقليل جدا من المعاملات ، وذلك له أسبابه فقد كان مجتمع شبه الجزيرة في ذلك الوقت لا يعرف الحرف المتعددة ، والمهن الكثيرة ، فهو مجتمع يقوم على الاعتماد على الذات وتبادل ما معه من سلع تبادلا عينيا في الغالب من الاحيان وكان طابعه العام عدم الاستقرار ، فلم تكن مجالات الحسبة فيه واسعة ، ولا صور الاحتساب العملي بمجالاته العامه اقتصادية وتجارية واجتماعية وأخلاقية كانت معروفة .

المطلب الثاني

الحسبة في عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب وبعده

في أواخر القرن الثامن عشر انطلقت الدعوة الوهابية السلفية في شبه الجزيرة العربية ، وكانت بدايتها من إقليم نجد ، وخلاصة ما تريده العودة بالمسلمين الى حياة السلف الصالح ؛ التزاما بالإسلام الحق ، وتمسكا به في الواقع العمل .

وليس في نيتنا الاسهاب في الحديث عن الإمام محمد بن عبد الوهاب ولا دعوته الاصلاحية ، والتي تركت آثارها على كل البلدان الإسلامية بعد عصره ، ولا تزال آثارها الايجابية قوة فعالة في حياة المسلم المعاصر .

لقد شهد الشيخ في صباه ما فتح عينيه على ضرورة احداث تغيير شامل في حياة مجتمع الجزيرة العربية ، حتى يعود الى الإسلام كما كان صافي المورد عذب النبل ، فهاجم البدع وأنكر الوثنية والأباطيل ، وكان في الوصول الى هدفه لا يعرف الصمت أو المهادنة .

والحسبة في حياة الشيخ محمد بن عبد الوهاب لها جانبان :

جانب نظري : يتمثل في آرائه الفقهية حول مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وجانب عملي : يتمثل في قيامه بالاحتساب على ما شهدته في حياته من منكرات ظاهرة ، ووثنية سائدة .

ودراستنا هنا تنقسم الى فرعين :

الأول : الحسبة قبل نشأة الدولة السعودية الأولى

الثاني : الحسبة بعد نشأة الدولة السعودية

الفرع الأول الحسبة عند الشيخ محمد بن عبد الوهاب قبل تأسيس الدولة

تقوم دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب على مبدئين هامين نسعى الى
تأكيدهما في حياة المسلمين

المبدأ الأول :

التوحيد الذى هو حق الله على العبيد .

المبدأ الثانى :

وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو السياج الذى يحمى المبدأ
الأول ويصون المجتمع من التخلل عنه ، أو الحياة بدونه ، ومنذ البداية كانت هذه
المبادئ واضحة في فكر الشيخ محمد بن عبد الوهاب حتى في مطالع حياة فيروى
لنا ابن بشر أنه كان يجلس في مدينة (حريملاء) يتلقى العلم على يد والده يقرأ
عليه ، وينكر ما يفعل الجاهل من البدع والشرك في الأقوال والأفعال وكثر الإنكار
منه لذلك ولجميع المحظورات حتى وقع بينه وبين أبيه كلام ، وكذلك وقع بينه
وبين الناس في البلد ، فأقام على ذلك مدة سنين حتى توفي أبوه عبد الوهاب في
سنة ثلاث وخمسة ومائة وألفاً

وما يقوله ابن بشر هنا يؤكد ان الشيخ منذ الارصاضات الأولى لدعوته
الاصلاحية ، بل وفي مستهل حياته العلمية كان يمارس الإنكار على ما يشهد من
ظواهر المنكرات وقد نال الشيخ بسبب ذلك أمران .

١ - جفوة بينه وبين أبيه .

٢ - جفوة بينه وبين الناس .

ومع ذلك فقد استمر الشيخ في انكاره على أهل حريملاء حتى توفي والده فحدث تحول في منهج الشيخ وأسلوبه ، لم يعد مجرد طالب علم بل كما يقول ابن بشر أعلن الدعوة والانكار والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وقد أصبح هنا امام مواجهة حاسمة حيث تبعه ناس من أهل حريملاء وكان رؤساء المدينة من قبيلتين أصلهما واحد ولهما عبيد يفسدون في الأرض ، فازداد انكار الشيخ عليهم ، وسعى الى تنفيذ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بكل نتائجه فهم هؤلاء أن يفتكوا به وتسوروا لهذا الهدف منزله ليلا فلم يبق أمامه الا الهجرة والرحيل .

الهجرة الى العيينة : وكان لابد أن ينتقل الشيخ الى مكان آخر فالدعوة لا تزال في مهدها ورجاله قلة ، والجمتمع من حوله يؤثر البقاء في ضلالتة ، فانتقل الى العيينة حيث لقي من رئيسها يومئذ عثمان بن أحمد بن معمر قبولاً لدعوته ، وتعظيماً لرسالته ، وهناك في العيينة موقعه الجديد مارس الحسبة في جانبيين .

الجانب الأول :

دعوته المستمرة الى نشر المبادئ السلفية ، وقيامه بأرسال الرسائل الى المشايخ والأمراء يدعوهم الى التوحيد وإلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وقد وضع فكرته النظرية عن الحسبة في إحدى رسائله النجدية حيث يقول « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض على من قدر عليه من جميع الرعية وهو في حق الإمام أعظم ، فلا يجوز للإمام ترك الانكار على أحد من المسلمين ، بل يجب عليه القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على القريب والبعيد يؤدب الغال برده وأمثاله عن الغلول من أموال المسلمين » .

وهذه الفقرة من الرسالة النجدية فيها لباب نظرية الإمام محمد ابن عبد الوهاب في الحسبة فهي أولاً : أحد أركان دعوته تأتي بعد التوحيد في الأهمية .

وهي ثانيا : سياج الدين ووسيلة حمايته حتى لا يعود الناس الى الوثنية والحسبة هنا واجب كفاي على كل المسلمين ولكنها بالنسبة لولى الأمر فرض عين لا يسعه اغفاله ، فلا بد أن يقوم به ، حماية للدين ، وصيانة لمضمون الحياة الإسلامية في المجتمع .

الجانب الثاني :

حسبته العملية والتي لم يتوقف عنها رغم ما يحيط به من ظروف ، فالدعوة وليدة ، والخصوم أقوياء ، والأنصار قلة ، إلا أن الشيخ كان يرى في تطبيق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الواقع العمل أهم وسيلة لنشر دعوته ، وإعلان مبادئه ، وفي العينة وقائع كثيرة للحسبة العملية من الشيخ محمد ابن عبد الوهاب في هذه المرحلة يكفي أن نشير منها الى اثنين :

١ - عندما وصل الشيخ الى العينة وجد شجرة تعبد وعبادة الأشجار في هذه الحقبة في شبه الجزيرة كانت وثنية سائدة فقام الشيخ على الرغم من تحذير أنصاره بقطع هذه الشجرة انكارا على الاستعانة بغير الله ، والشرك به .

٢ - وفي العينة أيضا أعلم الشيخ محمد بن عبد الوهاب أن هناك قبة لقبر زيد ابن الخطاب يطوفون حولها ويتوسلون بها فأصر على هدمها ولم يتوان حتى سواها بيديه التراب .

وتتميز الحسبة في هذه المرحلة بأنها فردية يقوم عليها الشيخ من خلال دعوته السلفية ، إلا أننا في التحليل الدقيق لأفكار الشيخ محمد بن عبد الوهاب نراه يوليها عناية كاملة ، ويرى أن القيام بالحسبة واجب عيني عليه بصفته عالم عصره وداعية زمانه ، فحسبه الشيخ محمد بن عبد الوهاب قبل إنشاء الدولة وإن لم تكن ولاية إلا أنها كانت فرضا عينيا على الشيخ ، وهذا يفسر تمسكه بضرورة القيام بها منذ بداية تحصيله العلمي على الرغم من قسوة الظروف وضعف الامكانيات .

الفرع الثاني

الحسبة عند الشيخ محمد بن عبد الوهاب بعد قيام الدولة السعودية

كانت العينة . وهي مسقط رأس الشيخ محمد بن عبد الوهاب . منطلقاً جديداً وقويّاً لدعوته فقد وجد من أمرها الحماية ، وكان أمره قد شاع قبل الوصول إليها بالدعوة والجهاد . وقد استطاع في العينة أن يبدأ نشاطاً مكثفاً بالدعوة إلى مبادئه عن طريق الرسائل والمقالات ، كما أنه استطاع ان يقوم بهدم الكثير من القباب التي بنيت على الأضرحة والمقابر بل ان الشيخ أيضا في هذه الفترة قام بتنفيذ الحدود على مرتكبيها ، وقد وجد أعداؤه في ذلك وسيلة لهر مكانته عند أمير العينة ، فطلب من الشيخ مغادرة العينة .

وكانت الدرعية مهية لاستقباله لأكثر من سبب ففيها أمير قوى هو محمد ابن سعود ، وأيضا كان فيها تلميذ من أقرب تلاميذه الشيخ الى نفسه وهو أحمد ابن سويلم ، فاتجه الشيخ محمد بن عبد الوهاب الى الدرعية ونزل عند تلميذه أحمد ابن سويلم ، واستقبل في موقعه الجديد ، جموعا من مريديه ، وجموعا من الناس تريد التعرف عليه ، والاستماع الى دعوته وأهم ما تم في هذه المرحلة هو اقتناع الأمير محمد بن سعود بدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، بضرورة دعمها ، ومنذ البداية أوضح الشيخ للأمر جوهر دعوته فقال محمد بن سعود للشيخ محمد بن عبد الوهاب يا شيخ ان هذا دين الله ورسوله الذي لاشك فيه ، وأبشر بالنصرة لك ولما أمرت به والجهاد لمن خالف التوحيد ثم بايع الأمير محمد بن سعود الشيخ محمد بن عبد الوهاب على دين الله ورسوله والجهاد في سبيل الله واقامة شرائع الإسلام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فكان هذا الاتفاق بين الأمير والشيخ بداية الدولة السعودية الأولى ، وأصبحت الدرعية عاصمة الدولة الجديدة ، ومهد الدعوة السلفية ، وأصبح أميرها أول مسئول سياسى عن نشر الدعوة والدفاع عنها في الجزيرة العربية ، وفي هذه المرحلة تولى الشيخ محمد بن عبد الوهاب مسؤولية

الحسبة والقيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالإضافة إلى أعماله الأخرى في الافتاء والقضاء والتعليم وعلى الرغم من أنه ليس بين أيدينا من الوثائق ما يبين كيفية قيام الشيخ محمد بن عبد الوهاب بالحسبة في هذه المرحلة وهل كانت ولاية أم مجرد حسبة فردية يقوم بها الشيخ ، الا اننا نعتقد أن الشيخ في فترة تأسيس الدولة السعودية الأولى كانت لديه صلاحيات واسعة ، بتفويض من رئيس الدولة الأمير محمد بن سعود الذي كان اكبر أنصار الشيخ ، وهذه الصلاحيات تجعله يقوم بواجب الحسبة باعتبارها ولاية يقف الشيخ محمد بن عبد الوهاب على رأسها .

الحسبة بعد وفاة الشيخ محمد بن عبد الوهاب .

وبعد وفاة الشيخ محمد بن عبد الوهاب في أوائل القرن الثالث عشر الهجري نهض بهذه المهمة أبناءه وتلاميذه ، ويبدو أن أبناء الشيخ تركت لهم الصلاحيات الدينية التي كانت له - وكما يقول عبدالعزيز بن مرشد - فقد تضامن العلماء والأمرء في الاحتساب ، الأولون لتبيين الاحكام ، والآخرون للتنفيذ والردع . ويبدو أن تطورا هاما حدث في أمر الاحتساب مع ارمصاص الدولة السعودية الثانية فقد صدرت أوامر الإمام فيصل بن تركي في فترة حكمه الأولى بإنشاء هيئة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في أول خطاب له ألقاه على الشعب وذلك في سنة ١٢٣٤ م - ١٢٥١ هـ واستمرت هذه الهيئة حتى عام ١٢٣٨ م ثم عادت من عودة الإمام فيصل بن تركي الى الحكم مرة ثانية في سنة ١٢٤٩ م .

المبحث الثاني

الحسبة في عصر توحيد المملكة العربية السعودية

لم يكن اعلان توحيد المملكة العربية السعودية وتسميتها بهذا الاسم في عام ١٣٥٢ هـ الا تنويجا للجهود الكبيرة التي بذلها عبدالعزيز بن عبد الرحمن آل سعود من أجل اقامة صرح هذه الدولة وتوطيد دعائمها .

ولقد ولد عبدالعزيز بن عبدالرحمن في الرياض في ذى الحجة سنة ١٢٩٧ هـ - ١٨٨٠ م وعاش حياة كلها نضال وجهاد ، بدأها بحملته الجريئة في استرداد الرياض ، اصراره وعلو همته ومحاولته المستمرة لتأدية واجبه ، ودون استرسال في الوقائع التاريخية فان الدولة العثمانية لم تجد بدا من الاعتراف بسلطة الأمير عبدالعزيز على نجد وملحقاتها مثل الاحساء والقصيم ويمكننا تقسيم دراسة الحسبة في هذه المرحلة الى فترتين ، الأولى قبل توحيد المملكة والثانية بعد توحيد المملكة وأن كانت الفترتان معا يجمعهما تاريخيا اسم الدولة السعودية الثالثة .

المطلب الأول

الحسبة في الدولة السعودية الثالثة قبل توحيد المملكة

قبل قيام الدولة السعودية الثالثة على يد الأمير عبدالعزيز وفيما بين الدور الثاني والثالث لم يكن هناك حاكم سعودي يمارس مسئولياته باستقلال ونفوذ ، بل كان في كل قرية ومدينة أمير للمؤمنين ومنيره وتبعاً لذلك لم يكن هناك ولايات شرعية لا مجموعة في شخص معين ، ولا مفرقة في أشخاص ، ومع ذلك فالعلماء لم يتخلوا عن واجهم ، ولم يضيعوا أمانة الاحتساب بل كانوا يقومون به ، فينكر كل منهم ما يراه في بلده من منكر قائم ، ويأمر بفعل المعروف اذا تركه الناس ، وفي هذه الفترة كانت الحسبة باعتبارها ولاية معلومة من البلاد .

وبعد ان استولى الملك عبدالعزيز .رحمه الله على الرياض في عام ١٣١٩ هـ واستقرت أقدامه فيها ، لم يحدث أى تغيير في أمر الحسبة ، فقد كانت واجبا يقوم به العلماء ، وكان الذى يقوم به في الرياض وقتها الشيخ عبدالعزيز ابن عبداللطيف آل الشيخ وكان اختصاصه المكاني لا يتعدى الرياض وكانت حسبته غالبا لا تتعدى العبادات فاذا علم أن فلانا من الناس قد ارتكب هنة من الهنات ، بعث اليه أحد الحاضرين عنده ، وأمره أن يأتي اليه ، فاذا أتى الرجل زجره عن سيرته فيما بينهما ، وهدده بالعقاب ، وكانت له في هذا المجال سلطة التعزير بصورة مختلفة ، وعندما استقر الحكم في البلاد للأمير عبدالعزيز وقتها أصدر أمره بتكليف الشيخ عبدالعزيز بن عبداللطيف آل الشيخ بولاية الحسبة وهو تطور أسفر عن تغييرات كثيرة وتطورات بارزة هذا الصدد نجلها فيما يلى :

أولا : ظهور ولاية الاحتساب بصورة قاطعة وتزويد واليا بمساعدتين وقد عين لها الملك عبد العزيز وقتها عددا وهم : الشيخ عبد الرحمن بن إسحق آل الشيخ والشيخ عمر بن حسن آل الشيخ وفضيلة الشيخ عبداللطيف ابن ابراهيم آل الشيخ .

ثانيا . إقامة مقر دائم للمحتسب يمثل رئاسة الولاية وبه الموظفون وقيادة

الجنود ، وأصبح اختصاص الرئاسة تيسر الأعمال الادارية وانجاز المعاملات والتحقيق مع المتهمين واجراء مايلزم من التأديب لهم .

ثالثا : توزيع المسؤوليات بين الرئاسة والمراكز الشرعية التي افتتحت في انحاء الرياض ثم عين خارجها في كل مدينة وقرية هيئة تقوم بالاحتساب في بلدها ، ويشمل اختصاص الرئاسة العامة تعيين وتوجيه ورقابة كل المراكز الفرعية والهيئات المحلية .

رابعا : أصبح لوالى الحسبة شرطة خاصه وسجن يودع فيه المذنبون ودوريات تمارس عملها كل في حدود اختصاصها النوعى والمكانى في أى ساعات الليل والنهار .

وأهم ما يلاحظ على وظيفة المحتسب في هذا الدور .

١ - تنظيمها من ناحية التولية والتوجيه والسلطات .

٢ - اتساع مجالاتها بحيث تكاد تستوعب جميع الأنشطة العامة والخاصة التي تتم في حياة الناس .

ولم يقتصر أمر أعمال الاحتساب الولائى على اقليم نجد ولواقع بل ان الملك عبدالعزيز أنشأ فور فتح الحجاز في عام ١٩٢٦ م هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واعطيت لهذه الهيئة صلاحية اتخاذ ما تراه من الوسائل الكفيلة بنجاح الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقد ألف الشيخ محمد بهجت البيطار رسالة صغيرة تعتبر دليلا للعمل لموظفى هذه الهيئة استند فيه على كتاب الحسبة لابن تيمية ، وحاول أن يبين بعض المجالات الجديدة في مجال الاحتساب^(١) .

(١) عبدالعزيز المرشد : نظم بحسبة في الإسلام - ارجع نسابق ص ١٩٥ وما بعدها .

المطلب الثاني

الحسبة بعد توحيد المملكة العربية السعودية

في عام ١٣٥٢ هـ أعلن الملك عبدالعزيز توحيد أجزاء شبه الجزيرة العربية بأقاليمها المختلفة تحت اسم المملكة العربية السعودية ولم يكن الاحتساب في هذه المرحلة الا امتدادا للمرحلة السابقة وان طرأت عليه بعض التعديلات وكان الاحتساب في المرحلة السابقة تقوم به هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتشرف على هذه الهيئات هيئة المراقبة القضائية بمقتضى الأمر الملكي الصادر سنة ١٩٢٧ م ، وكانت هذه الهيئة تتكون من رئيس ونائب له ، وثلاثة أعضاء يختارهم الملك من كبار العلماء ، ولهذه الهيئة صلاحيات واسعة فهي بمثابة محكمة النقض التي لها حق ابرام ونقض الأحكام الصادرة من المحاكم الأخرى الأقل درجة ، ولها بالإضافة الى ذلك الاشراف الادارى على المحاكم والتفتيش عليها وكذلك الافشاء في المسائل التي لا يرجع النظر فيها الى المحاكم الشرعية ، وأهم ما يعنينا في صلاحيات هذه الهيئة أنها أعطيت صلاحية الاشراف على هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتأكد من عدم تجاوزها العرف الشرعى^(١).

وأهم ما يلاحظ على الاحتساب في هذه المرحلة .

أولاً : تنظيمه بحيث أصبح له رئاسة ، الأولى في الرياض والثانية في الحجاز .

ثانياً : اتساع نطاقه بحيث شمل المملكة العربية السعودية كلها .

ثالثاً : ضيق اختصاصات المحتسب حيث ظهرت جهات أخرى تمارس بعض اختصاصاته وقد تطورت هذه الجهات لتصبح خلفاء المحتسب في المملكة العربية السعودية ولا شك أن لذلك أسبابه الاجتماعية ، ذلك ان التطورات التي حدثت بعد توحيد المملكة ودخول التنظيم الادارى الحديث في البنية السياسية

(١) د. سليمان السليم : التنظيم القضائى في المملكة العربية السعودية عام ١٩٧١ ص ١١ .

للدولة بالإضافة الى تعقد الحياة وتشابك الصلات وظهور مهن جديدة ، وحرف مستحدثة ، وعلوم ومعارف كل ذلك غير من صورة الاحتساب وجعل اختصاصات هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يكاد ينحصر فيما يتعلق بالعبادات .

فقد ظهر بعد ذلك الى جوارها ، ديوان المظالم ، وهيئة الموصفات والمقاييس ، والوزارات المختلفة كل فيما يتصل بعملها مما هو داخل في موضوع الحسبة ، وقد أوجزنا الحديث في هذا الفصل لأن الحديث عن خلفاء المحتب ليس سوى عرض لهذه التطورات في صورة تحليلية .

الفصل الثاني

خلفاء المحتسب في المملكة العربية السعودية

انصرفت غالبية الدول الإسلامية عن إقامة ولاية للاحتساب تقوم على الأمر المعروف والنهي عن المنكر ، ولا يوجد ذلك النظام الآن الا في المملكة العربية السعودية ، ولو رجعنا الى الوراء لرأينا أن الدول الإسلامية عامة في العصور المختلفة ، كان يقوم فيه المحتسب ، فيرى لنا انواردين في كتابه (المصريون) من دور المحتسب في مصر خلال القرن الثامن عشر بما يكشف حفاظه على لأخلاق العامة للمجتمع وحماية الشرعية الإسلامية ، وفي أوائل القرن التاسع عشر أصبح أمر الحسبة في تونس موكولا الى مجلس العشرة ، وهكذا جاء القرن لعشرون وجميع الدول الإسلامية ، لا تعرف الحسبة الا باعتبارها واجبا فرديا على عاتق الناس ، والتطبيق الوحيد لولاية الحسبة الآن في المملكة العربية السعودية لا أنه لا يقوم به اعضاء هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فحسب بل توزعت اختصاصاته على جهات متعددة من بينها ديوان المظالم ، وهيئة المواصفات والمقاييس ووزراء التجارة والصحة والداخلية والتموين وغيرها وقد صدر في المغرب في ١٩٨٢/٦/٢١ القانون رقم ٢٠/٨٢ ويتعلق باختصاصات المحتسب وأمناء الحرف ، وعلى الرغم من أن صدور هذا القانون يعد خطوة تستحق التأييد والتشجيع الا أن القانون في ذاته لا يتعلق الا بمجال ضيق جدا من مجالات الحسبة حيث لا تعدو اختصاصات المحتسب في هذا القانون سوى مراقبة جودة بعض المنتجات أو الخدمات وأئمانها ، والسهرة على الصدق في المعاملات وعلى ما تفرضه قواعد الصحة والنظافة في الأسواق الحضرية والقروية وفي الاماكن التجارية

والمهنية وللمحتسب أيضا وفقا للفصل السابع من هذا القانون أن يخبر السلطات المختصة بجميع الأعمال المنافية للآداب العامة أو الاخلاق أو الفضيلة ، المرتكبة في مكان عام أو يباح للجمهور دخوله ونلاحظ على هذا القانون ما يلي :

١ - حصر اختصاص المحتسب الفعلي في مجال حماية المستهلك فحسب بحيث ليس له مجاوزة هذا النطاق ومعنى ذلك أن لا وجود له الا في رقعة ضيقة جدا من الحياة الاجتماعية .

٢ - تجريد المحتسب من اختصاصاته في مجال المنكرات الظاهرة المتعلقة بالاخلاق والآداب العامة والفضيلة فهو لا يملك بالنسبة لها الا ابلاغ الجهات المختصة .

وعلى كل حال فهو خطوة موفقة نرجو أن يكون لها ما بعدها حتى يعود هذا النظام الإسلامي الأصيل بعد غياب طويل .

ونظرا لضيق الوقت فاننا سوف نتناول في هذا الفصل كلا من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وديوان المظالم باعتبارهما أهم خلفاء المحتسب في المملكة العربية السعودية ، ولما لهما من صلة مباشرة بما كان يمارسه المحتسب من اختصاصات في رحلته التاريخية في العصور الإسلامية المختلفة ودراستنا هنا تنقسم الى مبحثين :

المبحث الأول : هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

المبحث الثاني : ديوان المظالم .

المطلب الأول

هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

عندما بدأ التطبيق الحديث لولاية الحسبة في المملكة العربية السعودية أطلق على الهيئة القائمة عليها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهي تسمية طبيعية لأنها تدل على جوهر هذا النظام في النصوص الإسلامية التي تمثل سنده الشرعي . وسوف نتناول في إيجاز هذه الهيئة من خلال مطلبين :

المطلب الأول : تطور هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

المطلب الثاني : النظام الحالي لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

المطلب الأول

تطور هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

لقد بدأت تطبيق هذا النظام مع تأسيس الدولة السعودية الأولى على يد الشيخ محمد بن عبد الوهاب والأمير محمد بن سعود أمير الدرعية ، وكان الاهتمام بإقامتها أمراً طبيعياً حيث أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو المبدأ الثاني من مبادئ الدعوة الإصلاحية التي جاء بها الشيخ محمد بن عبد الوهاب .

وعن نشأة هذه الهيئة في إقليم نجد فاننا لا نجد الا الأوامر التي اصدرها الأمير فيصل بن تركي في فترة حكمه الأولى قبيل انشاء الدولة السعودية الثانية وفي فترة حكمه الثانية بعد انشاء هذه الدولة حيث أصدر أوامره في أول خطاب يواجه به شعبه بتنظيم هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وحدد لها هدفاً رئيسياً هو مراقبة تنفيذ ما جاءت به الشريعة الإسلامية ، أما نشأة هذه الهيئة بالحجاز فقد كان عام ١٩٢٦ م عقب افتتاحه على يد (الملك عبدالعزيز) وقد آل تطبيق الحسبة في المملكة العربية السعودية الى هذه الهيئات ، وبعد توحيد المملكة ، اتسع نطاق هذه الهيئات وأصبح رئاسة مقرها الرياض وأسندت الى الشيخ حسن آل الشيخ وتبعتها المراكز العاملة في المنطقة الوسطى والمنطقة الشرقية ورئاسة مقرها مكة المكرمة وأسندت الى الشيخ عبد الملك بن ابراهيم آل الشيخ ، وكانت تضم المراكز العاملة في المنطقة الغربية وعسير والساحل الشمالي وتيسرا للعمل فوض كل منها في مباشرة اختصاصه في حدود شريعة الله وله أن يرجع الى ولي الأمر مباشرة فيما يلزم من أمور تستدعي الرجوع اليه ، وقد قامت كل رئاسة بفتح مراكز فيما يتبعها من مدن وقرى محددة الاختصاص المكاني لكل مركز وكل يضم في تشكيلة رئيسا يعاونه عدد من الاعضاء ويساعده مجموعة من الجنود ، ويتبع رؤساء المراكز رئيساً عاماً لهم ، وهذا يتبع بدوره الرئيس العام للهيئات أو وكيله .

ويلاحظ على الهيئة في مرحلة التطور هذه ما يلي :

أولاً : لم تكن هناك هيئة مركزية موحدة وإنما كانت هناك هيئتان للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أحدهما في إقليم نجد وعاصمتها الرياض والثانية في إقليم الجحاز وعاصمتها مكة المكرمة .

ثانياً : تقلص اختصاصات هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حيث أدى اكتمال الشكل الحديث للدولة ، إلى تشعب نظام الإدارة ، وتعدد مجالات الاختصاص ، وقيام موظفين من ذوى خبرات متخصصة على كثير من المجالات التي كان يعمل فيها المحتسب .

وهكذا خرجت عن اختصاص المحتسب مجالات نظافة البلد وتنويرها وملاحظة الأسواق واستندت إلى الأمانة العامة للبلديات كما أصبحت اختصاصات نظام المرور تتبع وزارة الداخلية ، واختصاصات المطابقة للمواصفات إلى هيئة المواصفات والمقاييس^(١) وخلاصة الأمر أن كثيرا من المجالات التي كان يعمل فيها المحتسب أدى التطور الحديث في نظام الدولة إلى استنادها إلى جهات أخرى غير هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فلم يبق لها إلا المجال الديني مثل العناية بإقامة الصلاة عند النداء عليها ، ومنع الاختلاط في الأسواق ، وسفور النساء ، وتعقب الفسقة إذا اجتمعوا للفاحشة ، والقبض على السكارى والبحث عن معاصر الخمر وإيقاع القبض على أصحابها مع ملاحظة أن الشرطة تشاطر المحتسب هذين الاختصاصين الأخيرين ، أما الجرائم التي كانت محل الاختصاص القضائي لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مثل جرائم التزيف ، والتهرب الجمركي والرشوة فلم تعد لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر صلة بها إلا في أضيق الحدود كأن يحضر أحد موظفيها التحقيق في بعض ما يقع في دائرة عمله من هذه الجرائم .

(١) د. عبدالفتاح الصيفي : نظام الحسبة في الإسلام - المرجع السابق ص : ٤٢-٤٤ وفيه تفاصيل كثيرة ومراسم متعددة صدرت في هذا الشأن .

المبحث الثاني

النظام الحالي لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

صدر النظام الحالي لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٧ بتاريخ ٢٦/١٠/١٤٠٠ هـ وأهم ما يلاحظ على النظام الحالي ما يلي :

أولاً : توحيد جميع هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في جهاز مستقل تتبعه جميع الهيئات القائمة. أو التي تنشأ فيها بعد ، ولا شك أن هذا التوحيد يعد مهما في فعالية هذا النظام وقد كانت هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تنقسم الى رئاستين حتى صدر في ١٣٩٦/٩/٣ هـ مرسوم ملكي بتوحيد هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في هيئة واحدة بميزانية واحدة وتحت رئيس واحد ، وميزة النص الجديد أنه ربط في مادته الأولى جهاز الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مباشرة برئيس مجلس الوزراء كما نصت المادة الثانية على أن يكون الرئيس العام للهيئة بمرتبة وزير يعين وتنتهي خدماته بأمر ملكي .

ثانياً : أصبحت جميع أمور الهيئة بيد الرئيس العام ويرتبط به وكيلان يعينان بالمرتبة الخامسة عشر ، وتنتهي خدماتهما بقرار من مجلس الوزراء . وقد نصت المادة الخامسة من النظام الجديد أن الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو الرئيس المباشر والمراجع النهائي لهذه الهيئات ، ويرتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء وله ما للوزير من صلاحيات في وزارته .

١ - طبيعة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

بمقتضى المادة الأولى فإن الهيئة تعد جهازاً مستقلاً له اختصاصات متعددة وله بمقتضى المواد الأخرى من النظام صلاحيات التحقيق والضبط وتوقيع العقوبات وتنفيذها وذلك في حدود ما لها من اختصاصات .

٢ -تشكيل الهيئة :

أ - الرئيس : يرأس الهيئة رئيس عام وهو في مرتبة وزير ويعين بمرسوم ملكي ولم يحدد المرسوم أى شروط لتولى هذا المنصب وان كان العرف قد درج ان يكون شاغله من العلماء ذوى الكفاية والمشهود لهم بالاصلاح .

والرئيس العام هو الرئيس المباشر والمراجع النهائى لهذه الهيئات ، ويرتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء ، وله بنص المادة الخامسة ما للوزير من صلاحيات فى وزارته .

ب - وكلاء الرئيس : وله وكيلان وقد نصت المادة الثانية على أنهما يعينان بالمرتبة الخامسة عشرة ويتم التعيين والانهاء بالنسبة لهما بقرار من مجلس الوزراء .

ج - المفتشون : ويتم اختيارهم بواسطة الرئيس العام من ذوى المؤهلات العلمية المناسبة ، والمشهود لهم بحسن السمعة ونقاء السيرة وفقا للشروط التى تحددها اللائحة التنفيذية التى يصدرها الرئيس العام مع رئيس ديوان الخدمة المدنية .

د - المحققون : ويتم اختيارهم بواسطة الرئيس العام وتتوافر فيهم ذات الشروط السابق ذكرها .

هـ - رؤساء الأقسام : ويتم اختيارهم بذات الطريقة وبنفس الشروط .

و - المشرفون والمساعدون : ويتم اختيارهم ايضا بنفس الأسلوب ومن خلال الرئيس العام .

وتنص المادة الثامنة من النظام على أن يراعى ما نص عليه نظام الخدمة المدنية بحيث تنتهى خدمة منسوب الهيئة فى الحالتين الآتيتين :

١ - الحكم عليه فى جريمة تفقده السمعة والاعتبار .

٢ - قيام شبهات قوية تمس سمعته وإعتباره .

ويلاحظ هنا أن نظام الخدمة المدنية قد سوى بين حالة الحكم بالجريمة وبين الاشتباه القوي الذي يمس الاعتبار والسمعة ، ونعتقد أن ذلك مهم في مجال الحسبة حيث اشترطنا العدالة في القائم بالحسبة اذا كان معنا .

٣ - صلاحيات الهيئة :

أ - صلاحيات الرئيس : بالإضافة الى صلاحياته الخاصة بتعيين وترقية أعضاء الهيئات التابعين لرئاسته وموظفيها وتأديبهم فان له اختصاصات تتعلق بطبيعة عمل الهيئة وأهم هذه الاختصاصات هي :

١ - للرئيس العام هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يطلب من امانة المنطقة حالة القضية التي يرى إحالتها الى المحكمة الشرعية وهو ما تنص عليه المادة السادسة من نظام الهيئة .

٢ - للرئيس العام هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يشكل من بين أعضاء الهيئة ، ومن المحققين لجاناً يتولى النظر فيما يلي :

أ - التحقيق في القضايا والمخالفات المخرمة الخاصة بالقضايا التي ستحال للمحاكم الشرعية .

ب - القضايا الأخلاقية وقضايا التهم وتحديد نوع العقوبة وهي أخذ التعهد .. التوبيخ .. التأديب بالجلد وبحد أعلى خمسة عشر سوطاً أو عقوبة الحبس لمدة اقصاها ثلاثة أيام .

ج - يتولى المشرفون في المناطق والمسؤولين في المراكز التأديب بما نص عليه في الفقرة (ب) بعد موافقة الأمير على الجلد والحبس فان رأى الموافقة فتعاد للهيئة بالموافقة لاجراء التأديب من قبل الهيئة أما ان رأى الأمير إحالتها للشرع فانها تحال ومتى صدر حكم القاضي فيها اعيدت للهيئة للتنفيذ .

وهذا ما نصت عليه المادة الرابعة من النظام .

ب - صلاحيات أعضاء الهيئة :

١ - التحقيق : يقوم اعضاء الهيئة بالتحقيق في كافة المخالفات الشرعية الداخلية في اختصاصها ، ويشترك في التحقيق مندوب من الامارة المختصة في الأمور المهمة على أن تحدد هذه الأمور سلفاً بالاتفاق بين كل من وزير الداخلية والرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولاعضاء الهيئة التحقيق في كافة القضايا التي تدخل في اختصاصها .

٢ - توقيع العقوبات : لاعضاء الهيئة كل في مجال اختصاصه توقيع العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام بما يحول دون ارتكاب المحرمات والمنوعات شرعاً أو اتباع التقاليد السيئة أو البدع المنكرة .

٣ - الضبط : لاعضاء الهيئة ضبط مرتكبي المحرمات أو المتهمين بذلك أو المتهاونين في القيام بالواجبات التي تفرضها الشريعة الإسلامية ، وفي حالة التحقيق في القضايا التي تم ضبطها بمعرفة سلطات الأمر أو الامارات والتي تتعلق باختصاص الهيئة فانه يجب أن يشترك في التحقيق مندوب من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وترسل المراكز الفرعية من تضبطه الى الهيئة التي تتبعها لإكمال التحقيق معه .

ج - ضوابط عامة :

١ - يشترك مندوب من الهيئة في تنفيذ الأحكام في كافة القضايا التي يتم الحكم فيها والتي يكون قد تم ضبطها بمعرفة سلطات الأمن أو الامارات .

٢ - في حالة اعادة التحقيق الذي تم بمعرفة الهيئة فانه يلزم أن يعاد التحقيق بمعرفة هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على أن يشترك في التحقيق مندوب من الامارة المختصة .

٣ - للهيئة حق المشاركة في مراقبة المنوعات مما لها تأثير على العقائد أو السلوك أو الآداب العامة مع الجهات المختصة وتحدد اللائحة كيفية مشاركة الهيئة في المراقبة .

- ٤ - يجب على المحاكم الشرعية أن ترسل صورة من أحكامها الصادرة في القضايا التي تختص بها الهيئة حتى تتابع الهيئة تنفيذه .
- ٥ - تزود هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بعدد كاف من رجال الشرطة .
- ٧ - على الجهات الحكومية والأهلية المختلفة ان تتعاون مع هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ضمانا لتحقيق أهدافها .

المبحث الثاني

ديوان المظالم

مبدأ ولاية المظالم من المبادئ المشهورة في الشريعة الإسلامية والتاريخ الإسلامي وقد اهتم به الفقهاء في مختلف العصور ، وقد قيل في أهمية المظالم في التاريخ الاسلامي أن نشوء الدول الإسلامية وارتقائها ثم سقوطها كان مقترنا بمدى اهتمامها بالمظالم ، وهذا في الحقيقة ما يعنيه علماء السياسة المحدثون في قولهم ان استمرار أية دولة وتقدمها يعتمد بصورة رئيسية على مدى التجاوب بين الحاكم والمحكوم^(١) .

وسوف ندرس موضوعنا هنا في مطلبين :

المطلب الأول : نشأة ديوان المظالم في المملكة العربية السعودية .

المطلب الثاني : النظام الحالي لديوان المظالم .

(١) د. سليمان السليم : تنظيم القضاء - المرحم السابق ص ٢٦ والمرجع الذي نشر اليه لاسيل

تياد .

المطلب الأول

نشأة ديوان المظالم في المملكة العربية السعودية

ربما كانت المملكة العربية السعودية تنفرد بالتطبيق المعاصر لهذا النظام الإسلامي ، وقد حاولت مصر تطبيق هذا النظام منذ سنوات وأنشأت ديوانا للمظالم إلا أن التنظيم القضائي الحالي في جمهورية مصر العربية ، لا يسمح بتطبيق ناجح لنظام ديوان المظالم ، والنتيجة أن التطبيق المصري لهذا النظام لم يشعر به أحد في الداخل أو الخارج حتى أنهى أمره ، وديوان المظالم في المملكة العربية السعودية هو تطوير أخذ شكله النهائي لفكرة صندوق الشكاوى والتي أعلنها الملك عبدالعزيز في سنة ١٩٢٦ م وجاء عنها كما نشرت الجريدة الرسمية في عددها الصادر في ٧ يونيو من هذا العام (أن صاحب الجلالة يعلن للناس كافة أن من كان له ظلامة على كائن من كان موظفا أو غيره كبيرا أو صغيرا ثم يخفي ظلامته فانما اثمه على نفسه ، وأن من كان له شكاية ، فقد وضع على باب دار الحكومة صندوق للشكاوى بفتاحه لدى جلالة الملك ، فليضع صاحب الشكاية شكايته في ذلك الصندوق وليثق الجميع أنه لا يمكن أن يلحق المشتكى أى أذى بسبب شكايته المحقة من أى موظف كان ويجب أن يراعى في الشكايات ما يأتي :

- ١ - ينبغي تجنب الكذب في الشكاية ومن ادعى دعوى كاذبة جزى بكذبه .
- ٢ - لا تقبل الشكاية المغفلة من الامضاء ومن فعل ذلك عوقب على كذبه وليعلم الناس كافة أن باب العدل مفتوح للجميع على السواء والناس كلهم كبيرهم وصغيرهم أمامه واحد حتى يبلغ الحق مستقره والسلام .

وهكذا فتح الملك عبدالعزيز أبوابه لكل الأمة ويقول الدكتور سليمان السليم أن هذه هي الطريقة المبسطة التي أراد بها الملك عبدالعزيز بنزعه الصداقة تحقيق العدالة في الحجاز والحقيقة ان هذه الفكرة على بساطتها هي اجراء جديد

لم يكن معروفا في نجد اذ لم يسمع أحد عن صندوق للشكايات على باب قصر المربع في الرياض^(١).

وقد تطورت هذه الطريقة بعد تعقد الحياة في الدولة وتعدد الاختصاصات فاسفرت هذه التطورات عن انشاء ديوان المظالم والذي صدر أول مرسوم ملكي بشأنه في سنة ١٩٥٥ م وكان هذا النظام وليد ما جاء في الباب الرابع من نظام شعب مجلس الوزراء والذي صدر في شهر مارس سنة ١٩٥٤ وان كان المرسوم الملكي قد صحبه تطور هام بالنسبة للديوان فيعد ان كان احدى شعب مجلس الوزراء نصت المادة الأولى من المرسوم الملكي بنظام ديوان المظالم سنة ١٩٥٥ م على انشاء ديوان مستقل يطلق عليه اسم ديوان المظالم مستقلا عن ديوان مجلس الوزراء وتميزا عن الدوائر الحكومية الأخرى .

وقد أعطى مرسوم انشاء ديوان المظالم اختصاصات واسعة لهذا الديوان يمكن ايجازها فيما يلي :

- ١ - النظر في جميع الدعاوى التي تقدم اليه من أصحاب الشأن أو تحال اليه من أية جهة حكومية .
- ٢ - اجراء التحقيق مع موظفي الحكومة في وزاراتهم أو دوائرهم الحكومية وكذلك التفتيش عليهم عند الضرورة .
- ٣ - النظر في دعاوى الاستئناف في الاحكام والقرارات الخاصة بشئون الموظفين .
- ٤ - للديوان صلاحية التحقيق في بعض القضايا ذات الأهمية الخاصة والتي يحيلها اليه الملك .
- ٥ - بالإضافة الى هذه الاختصاصات فان الديوان يشارك كطرف في بعض الهيئات والمجالس التأديبية التي تنظر في بعض القضايا ذات الأهمية كذلك

(١) د. سيمان السمي . النظام القضائي : اترجع السابق ص ٨ .

التي تتصل بقضايا الرشوة وتأديب الموظفين ومقاطعة اسرائيل وهو كذلك
الجهة التي تستأنف لديها قرارات وزير التجارة الخاصة بسحب رخص
المؤسسات التجارية التي تعمل في المملكة العربية السعودية وفقا لنظام
استثمار رؤوس الأموال الاجنبية .

وقد ظل ديوان المظالم يمارس دوره وفقا لأول مرسوم صدر بإنشائه في عام
١٩٥٥ م وقيل عنه من خلال القواعد التي تحكم نشاطه واختصاصاته انه ليس
محكمة بالمعنى الدقيق ولكنه اكثر من منبر للتحكيم ولاشك ان اختصاصات
الديوان فيها بعض وجوه الشبه بمجلس الدولة الى جانب اختصاصات النيابة
الادارية والنيابة العامة في التشريع المصري .

وقد ظل هذا النظام ينمو ويتطور بصورة طبيعية بحيث تحول من جهة شبه
قضائية في أول مرسوم لإنشائه الى جهة قضائية ادارية كما نصت:"المادة الأولى من
النظام الجديد لديوان المظالم والصادر في ١٤٠٢/٧/٢٣ هـ وقد حسمت هذه المادة
خلافات في الفقه حوال طبيعة نظام المظالم ومدى صفته القضائية ، وهو اختلاف
له ما يبرره في ضوء النصوص السابقة على النظام الحالي للديوان .

المطلب الثانى

النظام الحالى لديوان المظالم

١ - طبيعته :

لقد رأى الكثيرون عند تناولهم للنظام السابق لديوان المظالم في المملكة العربية السعودية امكانية تطوره الى قضاء ادارى حقيقى يختص بتقرير مسئولية السلطة العامة والغاء قراراتها التى تصدر بالمخالفة للشرعية الإسلامية وغيرها من القوانين والقرارات المعمول بها في المملكة وقد صدق هذا التصور وجاء نص المادة الأولى من النظام الجديد كما يلى :

وديان المظالم هيئة قضائية ادارية مستقلة ترتبط مباشرة بجلالة الملك ، ويكون مقره مدينة الرياض ويجوز بقرار من رئيس الديوان انشاء فروع له حسب الحاجة ووفقا لهذه المادة لم يعد الديوان مجرد هيئة استشارية كما وصف في النظام السابق كما انه ليس مجرد هيئة شبه قضائية بل انه قضاء ادارى كامل سواء في طبيعته أو اختصاصاته ، ولكنه نظام اسلامى يستمد اختصاصاته من الشريعة الإسلامية ، وهو كما يقول الدكتور محمد العوا : تطوير عصري لاختصاصات وإلى المظالم كما صورها الفقه الإسلامى .

٢ - تشكيله :

يتألف ديوان المظالم في نظامه الحالى وفقا لما ورد في مادته الثانية والثالثة من :

أ - رئيس الديوان : ويعين بأمر ملكى وهو مسئول مباشرة أمام جلالة الملك ويكون في مرتبة وزير .

ب - نائب الرئيس : ويجوز أن يكون له أكثر من نائب ويتم تعيين النائب بأمر ملكى بناء على اقتراح رئيس الديوان .

ج - النواب المساعدون : ويعينون ايضا بأمر ملكى بناء على اقتراح رئيس الديوان .

د - الاعضاء : ويختارهم رئيس الديوان ويعين من بينهم رؤساء الفروع مع مراعاة درجات العاملين فى الفروع .

ويشترط فى النواب المساعدين والاعضاء أن يكونوا من ذوى التخصص فى الشريعة والانظمة .

هذا ويلحق بجهاز الديوان العدد الكافى من الموظفين الفنيين والاداريين وغيرهم . وتنص المادة الحادية عشرة من النظام الحالى أنه يشترط فيمن يعين عضوا فى الديوان ما يلى :

أ - ان يكون سعودى الجنسية .

ب : ان يكون حسن السيرة والسلوك .

ج : ان يكون متمتعا بالاهلية الكاملة لتولى الاعمال القضائية .

د : ان يكون حاصلا على شهادة من احدى كليات الشريعة بالمملكة العربية السعودية أو شهادة جامعية أخرى معادلة .

هـ : الا يقل عمره عن اثنين وعشرين عاما .

و : أن يكون لائقا صحيا للخدمة .

ز . : الا يكون قد حكم عليه بحد أو تعزير أو فى جرم مخل بالشرف أو صدر بحقه قرارا تأديبيا بالفصل من وظيفة عامة ولو كان قد رد اليه اعتباره .
وينص نظام الديوان على حصانات اعضائه ومراتبهم وقواعد تأديبهم ومكافآتهم ... الخ .

٣ - اختصاصاته :

وفقا لنص المادة الثامنة فان ديوان المظالم يختص بالفصل فيما يلى :

أ - الدعاوى المتعلقة بالحقوق المقررة في نظم الخدمة المدنية والتقاعد لموظفي ومستخدمى الحكومة والجهزة ذوات الشخصية المعنوية العامة المستقلة أو ورثتهم والمستحقين عنهم .

ب : الدعاوى المقدمة من ذوى الشأن بالطعن فى القرارات الادارية متى كان مرجع الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب فى الشكل أو مخالفة النظام واللوائح أو الخطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو اساءة استعمال السلطة .

ج : دعاوى التعويض الموجهة من ذوى الشأن الى الحكومة والاشخاص ذوى الشخصية العامة .

د : الدعاوى المقدمة من ذوى الشأن من المنازعات المتعلقة بالعقود التى تكون الحكومة أو أحد الاشخاص المعنوية طرفا فيه .

هـ : الدعاوى التأديبية التى ترفع من هيئة الرقابة والتحقيق . .

و : الدعاوى الجزائية الموجهة ضد المتهمين بارتكاب جرائم التزوير المنصوص عليها نظاما والجرائم المنصوص عليه فى نظام مكافحة الرشوة ، والجرائم المنصوص عليها فى المرسوم الملكى رقم ٤٣ بتاريخ ١١/٢٩/١٣٧٧ هـ والجرائم المنصوص عليها فى نظام مباشرة الأموال العامة الصادر بالمرسوم الملكى رقم ٧٧ وتاريخ ٢٣/١٠/١٣٩٥ هـ وكذلك الدعاوى الجزائية الموجهة ضد المتهمين بارتكاب الجرائم والمخالفات المنصوص عليها فى الانظمة اذا صدر أمر من رئيس الوزراء الى الديوان بنظرها .

ز - طلبات تنفيذ الأحكام الأجنبية .

ح : الدعاوى التى من اختصاص الديوان بموجب نصوص نظامية خاصة .

هذا وتنص الفقرة الثانية من المادة الثامنة من النظام الحالى انه مع مراعاة قواعد الاختصاص المقررة نظاما يجوز لمجلس الوزراء احالة ما يراه من مواضيع وقضايا لديوان المظالم لنظرها .

ويباشر الديوان هذه الاختصاصات - وفقا لنص المادة السادسة - عن طريق دوائر يحدد عددها وتشكيلها واختصاصها النوعي والمكانى بقرار من رئيس الديوان وتنص المادة التاسعة على عدم جواز النظر من ديوان المظالم فيما يلى :

١ - طلبات المتعلقة بأعمال السيادة .

لاعتراضات المقدمة من الأفراد على ما تصدره المحاكم أو الهيئات القضائية من أحكام أو اختصاصات داخلية فى ولايتها .

وواضح من العرض السابق لاختصاصات ديوان المظالم أنه جهة قضاء ادارى كاملة وان كانت اختصاصاته أكثر اتساعا من اختصاصات القضاء الادارى فى الدول الأخرى مثل فرنسا ومصر ، خاصة فيما يتعلق ببعض القضايا الجنائية وبالنظر فى تنفيذ الاحكام الأجنبية كما أن ديوان المظالم يقوم برقابة كاملة على أعمال الادارة ، سواء بالغاء القرارات المعيبة . أو التعويض عنها وعيوب القرار الادارى تشمل ما يلى :

أ : عيب عدم الاختصاص : سواء كان عدم اختصاص مكانى أو زمانى أو من حيث الموضوع أو كان اغتصابا للاختصاص .

ب : عيب الشكل والاجراءات .

ج : عيب مخالفة القانون

د : عيب الانحراف أو إساءة استخدام السلطة وقد تكون الرقابة التى يمارسها الديوان بالتعويض عما حدث أو برفع الاعتداء المادى ، وأيا ماكان الأمر فان ديوان المظالم فى المملكة العربية السعودية يشمل اختصاص القضاء الادارى ويزيد عليه ، وهو فى اختصاصاته هذه يخلف المختص فى كثير من المجالات التى يقوم عليها ، بحيث يمكن القول بأنه يمارس أعمال والى المظالم ووالى الحسبة فى النظام الإسلامى .

الفصل الثالث

الحسبة والانظمة الوضعية المشابهة

يتجه نظام الحسبة الى حماية المجتمع من المنكرات ، والمنكرات قد تكون جرائم معاقبا عليها حدا أو تعزيرا وقد تكون مجرد مخالفات شرعية يعزر فاعلها تأديبيا وفي كل حال فان المحتسب يعمل في ميادين لم تتركها الانظمة الوضعية بغير ضوابط ، وهكذا التقى المحتسب ونظيره الوضعي في بعض مجالات الحياة ، وقد حاول الكثيرون تفسير هذا التلاقى بأكثر مما يحتمل ، وقالوا ان هذه الانظمة الوضعية تصلح بديلا لنظام الحسبة ، خاصة بعد أن بعد اليون بين الشريعة والتطبيق في عالم المسلمين لاسباب كثيرة ليس هنا مكان تفصيلها .. وكنا ولا نزال نعتقد أن التركيز على نقاط التشابه - دون ادراك للفروق الاساسية بين أى أصياغة اسلامية لوجه المجتمع - يضر بقضية البحث العلمى ، ويقفز بنا الى نتائج لم تخطر على بال المشرع الوضعي ، وهى في نفس الوقت ليست في حساب النظام الإسلامى .

والأنظمة الوضعية التى يمكن مقارنتها بنظام الحسبة كثيرة ، وسوف نتقى بعضها منها ، مؤكدين أن العالم العربى والإسلامى ، في سعيه الحثيث نحو تطبيق الشريعة الإسلامية ، سوف يجد نفسه - ان عاجلا أو آجلا - يطبق نظام الحسبة .

وسوف نقسم موضوعنا في هذا الفصل الى مبحثين :

المبحث الأول : الحسبة ونظم الرقابة الشعبية .

المبحث الثانى : الحسبة والنظم القضائية .

المبحث الأول

الحسبة ونظام الرقابة الشعبية

في سبيل رقابة الشعب على أعمال السلطة التنفيذية ، وحماية للمشروعية العامة ، اتجهت كثير من الدول الى الاخذ بنظم مستحدثة ، رأت فيها قدرة على كفالة التوازن بين السلطات ، أو سبيلا لأعمال رقابة محكمة على الحكومة ، أو وسيلة للحفاظ على حقوق الشعوب وتأمين سلامة المجتمع وأماننا في هذا الصدد نظم كثيرة نختار من بينها نظام المفوض البرلماني الذي عرفته كثير من الدول الغربية ونظام المدعى العام في النظام السوفيتي والمصري .

ودراستنا في هذا المبحث تنقسم الى مطلبين :

المطلب الأول : الحسبة ونظام المفوض البرلماني (الامبود سمان)

المطلب الثاني : الحسبة والمدعى العام .

المطلب الأول

الحسبة ونظام المفوض البرلماني

المفوض البرلماني أحد النظم الجديدة لرقابة الشعب على نشاط السلطات العامة ، وقد استحدث لأول مرة في دستور السويد الصادر سنة ١٨٠٩ م بهدف احداث التوازن بين المجالس التشريعية والسلطات التنفيذية .

١ - نظام المفوض البرلماني في السويد :

كانت السويد أول دول العالم اخذت بهذا النظام ، وطبقا لما هو مقرر في الدستور السويسري فان اختياره يتم عن طريق مزدوج ويتم ذلك على مرحلتين :
الأولى : وفيها يختار البرلمان ٤٨ عضوا من اعضائه تكون مهمتهم اختيار المفوض البرلماني .

الثانية : يقوم هؤلاء الاعضاء المختارون بالموافقة على أحد كبار رجال القانون المشهورين بالحيدة ليتولى هذه المهمة وتشترك كل الأحزاب الممثلة في البرلمان في اختياره ومدة انتخابه أربع سنوات قابلة للتجديد ، وقد أخذت غالبية الدول الاسكندنافية هذا النظام عن السويد ، فنقلته عنها فنلندا في سنة ١٩١٩ ثم الدانمارك في دستور سنة ١٩٥٣ م ثم نيوزيلاندا بمقتضى قانون ٢٢ يونيو ١٩٦٢ م اختصاصات الامبودسمان في السويد :

يتميز نظام المفوض البرلماني السويدي أنه يمد نطاق عمله الى جهات عديدة في الادارة والجيش والسلطة القضائية والقوات المسلحة ، وهو ما لا يتوافر في أى نظام للمفوض البرلماني في الدول الأخرى .

وقد نصت المادة ٩٦ من الدستور على أن (للمفوض حق اقامة الدعوى أمام المحاكم المختصة ضد من ارتكبوا أعمالا مخالفة للقانون بسبب التحيز أو المحسوبية أو أى سبب آخر أو أهملوا في تلبية واجبهم على النحو المطلوب)

وتمارس الامبودسمان اختصاصاته على كل من الادارة والجيش والقضاء ويستثنى من نطاقه الملك والوزراء ، وكانت الهيئات المحلية بعيدة عنه في النظام السويدي حتى أذن له في ذلك عام ١٩٥٧ .

وفي مجال الجيش فقد انشئ في السويد سنة ١٩٧٥ م نظام الامبودسمان العسكري ويعمل على رقابة الادارة العسكرية ، وضمان حقوق الجنود ، وحماية القوانين العسكرية ويوجد مثل هذا الامبودسمان العسكري في النرويج وفي المانيا لا يوجد الا الامبودسمان العسكري من بين أنواع الامبودسمان أما في مجال القضاء فتمثل السويد حالة فريدة في السماح للمفوض البرلماني في رقابة أعمال القضاء .

ويبدأ المفوض البرلماني عمله عندما يتصل بعلمه حدوث مخالفة للقانون من يخضعون لرقابته ، ووسيلته الى العلم قد تكون الصحافة في تعرضها لبعض المخالفات التي يرتكبها رجال السلطة العامة وقد تكون شكوى تصله ولا تشترط المصلحة أو الصفة لقبول الشكوى فالدعوى هنا يملكها أى فرد ، ويستطيع التقدم بشكواه بسبب وبغير سبب .

وقد يكون التفتيش هو وسيلة المفوض البرلماني للكشف عن المخالفات ، حيث أنه له - بل من واجبه - القيام بجولاته للتفتيش على الجهاز الادارى ، والقضاء ، كما أن له أن يترور مكتب المدعى العام والسجون والمؤسسات العلاجية للتأكد من أنه ليس فيها من لا مبرر لحجزه أو حرمانه من حقه في الحرية .

فالصحافة والشكوى والتفتيش هي وسائل المفوض البرلماني للتعرف على المشاكل محل رقابته .

سلطات المفوض البرلماني في السويد :

في الواقع فان المفوض البرلماني لا يملك سلطات فعلية فهو لا يصدر قرار ولا يوقع عقابا ، وكل تأثيره أدنى فاذا لم يجد استجابة من الجهات المعنية ، فان سلطاته تنحصر فيما يلى :

أولا : سلطة الائهام : يستطيع المفوض البرلماني في كل من السويد وفنلندا أن يقدم أى عضو من اعضاء السلطة الادارية أو القضائية الى ساحة القضاء تأديبيا كان أو جنائيا ، ثم ينتهى دوره عند هذا الحد ، ويبقى ان يقول القضاء كلمة بالادانة أو البراءة .

ثانيا : سلطة توجيه ملاحظات : يستطيع الامبودسمان أن يلفت نظر الادارة الى ما وقعت فيه من أخطاء ، ويبين لها ضرورة معالجتها ، ولكن الادارة قد تستجيب وقد ترفض وليس لدى المفوض البرلماني أية وسيلة لارغامها على ما يراه .

ثالثا : تقديم تقرير الى البرلمان : وهذه وسيلة رقابة فعالة فالادارة لا تريد أن تكون في متناول البرلمان ، وليس هناك وقت محدد يقدم فيه المفوض البرلماني تقريره ، فهو يستطيع في أى وقت ، ووفقا لتقديره الخاص للأمور ان يتقدم الى البرلمان بتقرير يناقش علانية ، ويضمنه البرلمان نتائج تحقيقاته أو ما كشفت عنه جولاته التفتيشية من مخالفات وأخطاء .

٢ - الحسبة ونظام المفوض البرلماني :

أول ما ينبغي الإشارة اليه ما يلى :

أ - أن الحسبة قد يقوم بها الأفراد أو من يعينه ولى الأمر لذلك بينما المفوض البرلماني هو دائما موظف ينتخب عن طريق البرلمان لاداء مهام منصبه .

ب : ان الحسبة نظام يقوم اساسا على مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بينما نظام المفوض البرلماني فى اساس نشأته هو محاولة لاقامة توازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية .

ج : ان نظام المفوض البرلماني نظام وضعى يملك البرلمان أو ولى الأمر الغاءه كما قام بانشائه سواء عن طريق تعديل الدستور أو الغاء القانون اما نظام الحسبة فهو وظيفة دينية للمجتمع الإسلامى تفرضها نصوص خالدة باقية وبالتالي فلا يملك ولى الأمر فى النظام الإسلامى بل لا يملك المجتمع الإسلامى برمته الغاء

نظام الحسبة ، حتى وان لم يعين لها وال فلا يشترط لاقامتها تعيين ، كما لا يشترط لوجودها دولة اسلامية .

وهذه الملاحظات تكفى من جانبنا للكشف عن الفوارق الشاسعة بين النظامين والكشف عن مدى خطأ محاولة التقريب بينهما ، أو تصور امكانية حلول نظام المفوض البرلماني بديلا عن نظام الحسبة ومع ذلك فهناك في الملامح الجزئية وجوه شبه ووجوه خلاف ربما يكون من المفيد الاشارة اليها ، على ان يتأكد لدينا الفوارق الكبيرة بين النظامين في اصولهما وفي استمراريتهما وفي الغاية التي يستهدفها كل منهما .

أولا : أوجه الشبه :

- ١ - يشبه المفوض البرلماني نظام الحسبة في سعيه الى حماية الشمروعية في المجتمع ، والحفاظ على حقوق الناس .
- ٢ - يشبه المفوض المحتسب في استقلاله عن السلطة التنفيذية وفي ممارسته لاعمالها بعيد عن تأثيرها .
- ٣ - يشبه المفوض البرلماني المحتسب في أن لكل منهما اختصاصات الرقابة على الإدارة والجيش والقضاء وذلك في النظام السويدي .

ثانيا : أوجه الخلاف :

يشير البعض الى أن من أوجه الخلاف بين المفوض البرلماني والمحتسب أن الأول تعينه الهيئة البرلمانية بينما الثاني يعين من جانب الخليفة ، ونحن لا نرى ذلك ، لأن المحتسب قد يكون واليا معينا من قبل الخليفة ، وقد يكون فردا من آحاد المسلمين يمارس الحسبة امتثالا لوجوبها الشرعى ، كما أن المفوض البرلماني ليس دائما يعين من قبل البرلمان ، ففي إنجلترا والتي طبق فيها هذا النظام عام ١٩٦٧ م يتم تعيينه بقرار من الملكة .

وفي رأينا فإن أوجه الخلاف بين المفوض البرلماني والمختسب
تبدو في مجالين :

أ - في الاختصاص : لأن المختسب يملك سلطة التغيير
للمنكرات والمخالفات فله ان يعزr ويزجر ويرفع الضرر بكل
ما يقدر عليه ويراه كافيا لتحقيق التغيير المطلوب أما المفوض
البرلماني فهو لا يملك إلغاء أى قرار أو ممارسة أى زجر فتأثيره هنا
أدنى محض .

ب : في النطاق : لا يستطيع المفوض البرلماني أن يراقب
اعمال رئيس الدولة أو وزرائه ، ولا يمتد عمله الى أعضاء البرلمان
أو الرجل العادي ، اما المختسب فميدان اختصاصه ومجال عمله
يشمل كل هؤلاء ، فهو واليا كان أو فردا يراقب ويختسب على
الخليفة والولاة والعلماء والقضاة وعامة المسلمين ذلك ان
الاحتساب وظيفة دينية ، لحماية المشروعية الإسلامية ، والمختسب
عليه فيها المجتمع الإسلامي كله حكاما ومحكومين .

وخلاصة ما نراه بعد هذه المقارنة الموجزة أن الصلة بين
نظام المفوض البرلماني - في اقدم صوره وأكثرها انتشارا وهى النظام
السويدي - صلة وأهمية فالخلاف بينهما كبير جدا في الأصول
والمجالات والأهداف ، اما التطبيق الانجليزى لنظام الامبودسمان
والذى بدأ - كما قلنا - عام ١٩٦٧ تحت اسم القومسيور البرلماني
للادارة ، فهو لا يقارن مطلقا بنظام الحسبة ، فمجال عمله محدد
على سبيل الحصر في بعض فروع الادارة البريطانية المركزية وأخرج

(١) يراجع في موضوع المفوض البرلماني ما يلي :

أ - د. ليلا نكلا : الامبودسمان القاهرة ١٩٧١ م .

ب - د. حاتم ليب : نظام المفوض البرلماني في أوروبا مجلة مصر المعاصرة عدد أكتوبر سنة

١٩٧٠ م .

ج - د. حمدي عبدالمعتم : ديوان النظام : طبعة أولى سنة ١٩٨٣ م .

القانون من دائرة عمله النشاط الدبلوماسي ، والأمن وإدارة
المستشفيات وعقود الإدارة ومسائل الموظفين ، وأفراد القوات
المسلحة والقومسيير البريطاني محدود الاختصاصات جدا كما هو
محدد المجالات ، فهو لا يملك توجيه الاتهام ولا حتى توجيه
الملاحظات بل أن دوره يتوقف تماما عندما يتمكن صاحب الحق
من رفع دعوان أمام المحاكم ، وكل ما يملكه هو ابلاغ عضو مجلس
العموم المختص والإدارة وأصحاب الشأن بما توصل اليه ، أو تقديم
تقرير الى البرلمان ، وبهذا - كما قيل - يكون القومسيير البرلماني
الانجليزي قد فقد أهم حق من حقوق المفوض البرلماني وهو حق
الاتهام ولا يعدو أن يكون تطورا للرقابة البرلمانية على الإدارة
البريطانية .

المطلب الثاني

الحسبة ونظام المدعى العام

نشأ هذا النظام في الأصل كوسيلة إدارية للرقابة على أعمال الإدارة ثم ما لبث أن تطور - على نحو ما حدث في الاتحاد السوفيتي - إلى جهاز رقابة عامة على الإدارة والمواطنين .

أولاً : الادعاء العام في النظام السوفيتي^(١)

ليس هذا النظام جديداً في بلاد السوفييت فقد عرفته روسيا القيصرية ثم الغته ثورة سنة ١٩١٧ م ضمن ما ألغى من النظم القديمة للدولة ، لكنه أعيد في ١٦ يوليو سنة ١٩٢٢ م وكان الهدف من خلق هذه الوظيفة بسط الرقابة القانونية على نشاط كافة الهيئات السوفيتية العامة ولأجل تنظيم مكافحة الحازمة ضد الجريمة ، ويبدو أن النظام الدكتاتوري في روسيا الشيوعية ، جعل من هذا النظام إحدى أدواته في السيطرة وفرض قبضته الحديدية على كل مناحي الحياة في الدولة .

وقد جسدت المادة ١١٢ من الدستور السوفيتي هذه الرغبة عندما زودت المدعى العام بالسلطة العليا في مراقبة تنفيذ الإدارات والهيئات التابعة لها للقوانين بدقة ، وكذلك مراقبة الموظفين والمواطنين

فالمدعى العام السوفيتي يمارس عمله على كل من الإدارة والجمهور بالنسبة للإدارة فهي رقابة مشروعية ، وبالنسبة للأفراد فهي محاولة للسيطرة تحت ستار مكافحة الجريمة في نظام يأخذ المواطنين بالشبهات .

يمارس المدعى العام مهام منصبه بعد انتخابه بمعرفة مجلس السوفييت الأعلى ومدة بقائه في منصبه سبع سنوات ، ويقوم المدعى العام بالاتحادى بتعيين مدعى

(١) راجع : د. عبد الحكيم التلي : الحريات العامة ص ٦٠٩ .

الجمهوريات والاقاليم والاقسام كما يعتمد التعيينات التي يجربها مدعو الجمهوريات والاقاليم والمناطق . وهذا التسلسل مستقل تماما عن السلطات المحلية وعن وزارة العدل ، ولا يتبع سوى المدعى العام للاتحاد .

وينخضع لرقابة المدعى العام كل من :

أ - الهيئات الحكومية والادارية : حتى لا تتجاوز هذه الهيئات فيما تصدره من قرارات وتمارس من اختصاصات وتخضع هذه اللجان لرقابة المدعى العام ويمثليه كل في حدود اختصاصه المكاني . وله أن يعترض على مشروعية ما تصدره هذه اللجان .

ب : المحاكم : وهي تخضع أيضا لرقابة المدعى العام ويقوم المدعون بممارسة الادعاء العام في القضايا التي تنظرها المحاكم ويعينون المحققين في المواد الجنائية ، ويمارسون اشرافا عاما على جميع الاجراءات المدنية ويجوز لهم التدخل في أى مرحلة من مراحل الدّعى ، ولهم أن يستأنفوا قرارات المحاكم المحلية في المسائل المدنية والجنائية ، ويتعين على محكمة الاستئناف سماع رأيهم قبل الحكم في الدعوى .

ويتصل المدعى العام بمجالات عمله ويبدأ في الرقابة بالطرق الآتية :

أ - التدخل المباشر : للمدعى العام أن يمارس رقابته لمعرفة شرعية قرارات الادارة تلقائيا ، وعلى هذه الجهات أن ترسل المدعين العامين صورا من القرارات التي يصدرونها ، وعليهم أن يتقدموا بالاعتراض على ما يرونه غير مشروع منهم الى السلطات .

ب : الصحف : وقد يمارس المدعى العام تدخله لرقابة المشروعية نظرا لقراءته أخبارا وانتقادات في الصحف لما أصدرته الادارة من قرارات ولما فيها من فساد .

ج : الشكوى : هذا ويمارس المدعى العام رقابته ايضا اذا قدم اليه أحد الأفراد شكوى ضد الادارة .

وللمدعى العام في ممارسة اختصاصاته الصلاحيات الآتية :

أ - **الانهمام** : يقوم المدعى العام بدور الادعاء في القضايا المدنية والجنائية .

ب : **الاعتراض** : للمدعى العام حق الاعتراض على ما تصدره الادارة واللجان التنفيذية للاتحادات من قرارات ولكنه لا يستطيع الغاؤها واذا لم تستجب السلطة مصدرة القرار أو السلطة الرئاسية بالنسبة لها فلا يرغمها المدعى العام على ذلك .

ج : **التحقيق** : للمدعى العام القيام بالتحقيقات اللازمة لقيامه بواجب الرقابة وعلى الجهات المختصة معاونته والاستجابة لما يطلبه منها من وثائق أو اطلاع لمصلحة هذه التحقيقات .

وعلى الرغم من المجالات الواسعة التي يمارس فيها المدعى العام السوفيتي عمله ، وعلى الرغم من امتداد رقابته الى الادارة وجمهور المواطنين الا انه يفتقر الى سلطة اصدار القرارات ، مما يجعله كما يقول الدكتور عبدالحكيم العيلي مجرد رقابة رئاسية محضة أى أن الادارة هي الرقيبة على نفسها مع ما في ذلك من المخاطر العديدة اىذاء حقوق الافراد والحريات العامة ونضيف الى ذلك أن رقبة المدعى العام للمواطنين ليس لها حدود الأمر الذى يعصف بمبدأ المشروعية الذى قام نظام المدعى العام من أجل حمايته .

ثانيا : المدعى العام الاشتراكى في مصر :

نصت المادة ٧٩ من الدستور المصرى الصادر عام ١٩٧١ م بانشاء وظيفة المدعى العام الاشتراكى ، ليقوم على تحقيق الشرعية وتأمين حقوق الشعب . وقد أحاطت بانشائه ظروف غير طبيعية ، جعلته غير مقبول بصفة عامة ، ولا يستريح له رجال القانون والقضاء بصفة خاصة لما يلى :

أ - الصبغة السياسية التى طبعت ظروف نشأته ومجالات عمله وقوة قراراته .

ب : ارتباطه عمليا ببعض القوانين غير المرعوب فيها مثل قانون الحجب ، وحماية الوحدة الوطنية ، وقانون فرض الحراسات وغيرها .

ج : كفاية الشبهات التي تقوم حول موضوع أو شخص حتى يمارس المدعى العام عمله وفي ذلك مساس كبير بالحريات العامة .

ويعين المدعى العام الاشتراكي في مصر بقرار من رئيس الجمهورية وكان المدعى العام - من أول قرار تعيين وهو قرار رئيس الجمهورية رقم ٩١٨ لسنة ١٩٧١ م - بدرجة وزير ثم صدرت قرارات تالية تجعل المدعى العام بدرجة نائب رئيس وزراء . ويقوم المدعى العام باختيار معاونيه ، ويختارهم غالبا من أعضاء النيابة العامة والقضاء سواء كانوا في القضاء العادي أو مجلس الدولة .

اختصاصات المدعى العام الاشتراكي :

ان الذي يطالع مواد الدستور والقوانين اللاحقة يرى اتساعا غريبا في اختصاصات المدعى العام ويمكن اجمالها فيما يلي :

١ - اتخاذ الاجراءات التي تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع وقطاعه السياسي .

٢ - الحفاظ على المكاسب الاشتراكية والتزام السلوك الاشتراكي .

٣ - مراقبة السلوك الاشتراكي والقومي للموظفين وأعضاء الهيئات النيابية وذوى الصفة الشعبية والأفراد ضمانا لعدم استغلالهم النفوذ أو اضرارهم بأمن البلاد أو مصالحها الاقتصادية أو استخدامهم الغش أو التواطؤ في إرتباطاتهم مع الدولة أو الاتجار في المخدرات أو المنوعات أو السوق السوداء أو التلاعب بقوت الشعب أو الادوية . وبذلك يشمل اختصاص المدعى الاشتراكي كل فئات الشعب موظفين وأفراد ، مدنيين وعسكريين ، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين .

- ٤ - اجراء التحقيق السابق على تقديم الدعوى الى المحكمة المختصة بفرض الحراسة وهى فى القوانين الحالية محكمة القيم .
- ٥ - تتولى الادعاء فى قضايا الحراسة أيا كان السبب أو الموضوع الذى اصدر على اساسه المدعى الاشتراكى قراره .
- ٦ - اجراء تحقيق سياسى فى المسائل الهامة ومع من يراهم من المسئولين الحاليين أو السابقين وغيرهم من الشخصيات العامة .

صلاحيات المدعى العام الاشتراكى :

- والمدعى العام فى سبيل تحقيق اختصاصاته اتخاذ الاجراءات الآتية :
- ١ - تكليف مأمورى الضبط القضائى أو أية جهة أخرى بجمع الاستدلالات .
- ٢ - الأمر بالتحفظ على أية أوراق أو مستندات يرى أهميتها فى الادعاء .
- ٣ - طلب البيانات والمعلومات من هيئات الرقابة والتفتيش .
- ٤ - الحصول على الوثائق والملفات من الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها أو من أى شخص من الاشخاص الاعتبارية العامة أو أية جهة أخرى .
- ٥ - له أن يطلب من النيابة العامة ، أو أية جهة مختصة اجراء تحقيق فى واقعة معينة تتعلق أو تتصل بالادعاء وموافاته بنتيجة التحقيق عنها .
- ٦ - له أن يطل من النيابة العامة اجراء التحقيق فى الجرائم التى يتبين له وقوعها خلال اطلاعه على الأوراق .
- ٧ - للمدعى العام الاشتراكى حق منع الاشخاص من التصرف فى أموالهم أو اداراتها اذا ما تجمعت لديه دلائل جديدة على ارتكابهم للجرائم الواقعة فى دائرة اختصاصه ، وله اتخاذ الاجراءات التحفظية اللازمة بالنسبة لأموال هؤلاء الاشخاص ، وأموال زوجاتهم وأولادهم القصر على أن تقدم

الدعوى إلى محكمة القيم المختصة ستين يوما من تاريخ الأمر والا اعتبر كأن لم يكن .

٨ - للمدعى العام أن يأمر بالتحفظ على الأشخاص الذين يرتكبون بعض الجرائم الواقعة في دائرة اختصاصه في مكان أمين على أن يعرض الأمر على محكمة القيم المختصة خلال ستين يوما من تاريخ الأمر. والا اعتبر كأن لم يكن .

٩ - للمدعى العام الحق في ابلاغ الجهات المختصة ، للنظر في أمر من تقع عليه مخالفة لواجبات وظيفته أو تقصير في عمله ، وله أن يطلب رفع الدعوى التأديبية .

١٠ - إقامة الاتهام أمام محكمة القيم ومحكمة القيم العليا ، ومباشرة الدعوى أمام المحكمة المختصة أو بواسطة معاونيه .

١١ - للمدعى الاشتراكي حق اقتراح تعديل التشريعات القائمة بهدف تحقيق الأغراض التي قام من أجلها النظام .

وواضح من استعراض بعض اختصاصات المدعى العام الاشتراكي مدى الصفة السياسية التي يمارس عملها من خلالها ، وقد كان المدعى العام في أول قرار لانشائه عضوا في مجلس الوزراء الأمر الذي يؤكد الطبيعة السياسية لعمله والتي انعكست على شمول اختصاصه لكل مجال في الدولة . وإذا تجاوز هذه الصفة الأصلية في هذا الجهاز فانه يعد نظاما تكميليا للنيابة العامة في المجال الجنائي الذي يدخل في اختصاصه ويتركز في الجرائم ذات الصبغة السياسية أو القومية .

ولا شك ان وجود نظام للمدعى العام مع وجود القضاء الإداري والعادي بل والمحاكم الخاصة بأمن الدولة يمثل تناخلا في الاختصاصات ، يؤثر على سير العدالة ويفرض مزيدا من القيود على حريات الأفراد وحقوق المواطنين .

الحسبة ونظم المدعى العام :

على الرغم من أننا لا نريد مقارنة نظام الحسبة بأصوله الدينية وتطبيقه لجيدا

الأمر بالنعرف والنهي عن المنكر ، مع المدعى العام إلا أنه من المفيد لنا ولغيرنا ، الإشارة الى بعض الخلافات الجوهرية التي تؤكد أن نظام الحسبة لا يلتقى مع هذين النظامين سواء في المبادئ العامة أو في الجزئيات والتفاصيل .

١ - أوجه الشبه :

لا توجد أوجه شبه تذكر بين نظام الحسبة ونظام المدعى العام اللهم تلك الشمولية في الاختصاصات والتي تمنح المدعى العام مراقبة المجتمع بجميع فئاته ونشاطاته ، إلا أن الشمولية في اختصاص المحتسب لا تنحى على حساب غيره من الولايات ، فهي لا تتعلق إلا بالمتكررات الظاهرة أما نظم المدعى العام ، فهي اقتطاع وتداخل مع السلطة القضائية اتهاماً وحكماً مما يؤدي الى اضطراب في العمل ، وتضارب في الرأي ، وخلل في سير العدالة ، بل إن نظم المدعى العام تتدخل حتى في اختصاصات السلطة التشريعية ، وهذه النظم ليست في حقيقتها الا رقابة سياسية جاءت مقنعة في هيئة جهاز ادعاء فلم تقنع احداً بدورها في الحفاظ على حقوق الأفراد أو حماية المشروعية العامة في الوطن .

٢ - أوجه الخلاف :

• الخلافات كثيرة بين نظام الحسبة ونظم المدعى العام فبينما يعمل نظام المدعى العام لحماية السلطة السيادية أو رئيسها فإن الهدف الاساسي لنظام الحسبة هو حماية مبادئ الشريعة الإسلامية وكفالة التزام المجتمع بأحكامها .

• نظام الحسبة يمارس عمله حتى في مواجهة رئيس الدولة بينما لا يمارس نظام المدعى العام أى اختصاص في مواجهة الرئيس فكل عمله من خلاله ولمصلحته .

• نظام المدعى العام ليس له أى اختصاص قضائى بينما المحتسب له اختصاص قضائى في الدعاوى المستعجلة والتي تمثل حقوقاً ظاهرة لا حاجة فيها الى مماع شهود أو اثبات بينات .

• نظام الحسبة نظام ديني ثابت في كل مجتمع أو دولة اسلامية تأثم الأمة بالغاثة بينا نظام المدعى العام جهاز وضعى تملك السلطة التى أنشأته ألغاؤه واستبدلته بنظام آخر .

• للمدعى العام سلطة التفتيش والتحقيق وليس ذلك للمحتسب .

وخلاصة ما نراه أن نظام الحسبة فريد في بابه لا ينبغي مقارنته بنظم المدعى العام في الاتحاد السوفيتى أو مصر أو غيرها من البلاد . ولا ينبغي ان نتصور أن الوظيفة الاتهامية لكل من النظامين أو امكانية تصديهما لعملهما بغير حاجة الى استعداد من ذى صفة بل ومن غير استعداد أصلا لا ينبغي ان نتصور ذلك من وجوه الشبه . فالطبيعة مختلفة في عمل كل منهما بصورة كاملة ، وفي كل الأحوال فان المحتسب في عمله يحاول منع المنكرات الظاهرة اعلاء لشريعة الله في المجتمع بينا يحاول المدعون العامون احكام الرقابة حتى يكون السر والعلن عند الناس كتابا مفتوحا أمامهم ، وبهذه النتيجة يوزن نجاح المدعى العام أو فشله ، ولعل في ذلك ردا على ما يقوله البعض من أن الحسبة كنظام رقابى في الدولة الإسلامية تقابل نظام المدعى العام في الدول الاشتراكية وفي مقدمتها روسيا بل انه لا يستبعد ان يكون هذا النظام أخذته روسيا من نظام الحسبة الإسلامى^(١) .

المبحث الثانى

الحسبة والنظم القضائية

على الرغم من أن الاختصاص القضائى للحسبة ، ليس الاجزاء من وظيفتها الاصلية في المجتمع ، الا انها تشارك فيه غيرها من الانظمة الوضعية المشابهة وصلة الحسبة بالقضاء في النظام الإسلامى ذات بعدين .

البعد الأول : أن الحسبة في سلم تنظيم الولايات تأتى في درجة أقل من القضاء وفي اختصاصها تتناول ما رفه عنه .

(١) د. أحمد عبدالمادى : الفكرى الادارى الإسلامى ص ٢٤٣ .

البعد الثاني : أن الحسبة تقتضي دورها في الحفاظ على الشريعة الإسلامية
بتولى القائم بها الاحتساب على السلطة القضائية ذاتها .

وفي هذا المبحث يتسع مفهومنا للمنظم القضائية بحيث يشمل جهات
حكم - وهو الاختصاص القضائي الأصلي - وجهات اتهام تعمل بخوار السلطة
القضائية ، وتبادل معها المواقع في بعض التشريعات وتتناظر في واجبات الوظيفة
وشروطها . ونتناول موضوعنا هنا على مطلبين :

المطلب الأول : الحسبة ونظام النيابة العامة .

المطلب الثاني : الحسبة ونظام القضاء الإداري .

المطلب الأول

الحسبة ونظام النيابة العامة

النيابة العامة سلطة اتهام أناطت بها قوانين الاجراءات الجنائية - في البلاد التي تأخذ بنظامها - مسئولية تحريك الدعوى الجنائية نائبة عن المجتمع واعتبر ذلك اختصاصها الأصل ، وتشاركها فيه استثناء بعض الجهات ، وهي استثناءات ترد على سبيل الحصر .

الفرع الأول

النظم الاتهامية وتطور النيابة العامة

هناك نوعان من النظم الاتهامية عرفهما تاريخ الاجراءات الجنائية .

أولا : النظام الاتهامى : وقد يتعلق عليه أسم الاتهام الفردى ويفترض النظام الاتهامى المساواة بين المدعى وهو الفرد الذى يقوم بالاتهام وبين المدعى عليه وهو الفرد الذى يقوم بالدفاع عن نفسه فى مواجهة ما يتهم به ، فالدعوى الجنائية وفقا لهذا النظام تعتبر نزاعا بين خصمين متعادلين ، ودور القاضى ازاءهما سلبي هو دور الحكم الذى يستمع الى الادلة التى يقدمها طرفا النزاع ، دون أن يبذل جهدا إيجابيا فى البحث عن الحقيقة ، ثم يقدر هذه الأدلة ويحكم لمن ترجح أدلته^(١) ويسود هذا النظام فى التشريعات الانجلو امريكية التى تجعل الدعوى الجنائية خصومة بين فردين وليس الجانى والمجتمع وهى بذلك لا تختلف كثيرا عن الدعوى المدنية .

ثانيا : نظام الاتهام العام : كان النظام السابق اسبق فى الظهور من الاتهام

(١) د. هورية عدداستار : الادعاء المباشر فى الاجراءات الجنائية ١٩٧٧م ص ٨ .

العام الذى لم يبدأ فى الواقع الا مع القرن الثالث عشر الميلادى وفى تشريعات العصر الحديث أصبحت النيابة العامة هى ممثلة للمجتمع فى القيام بالادعاء وفى ظل هذا النظام انكمش دور الفرد ، وخرجت الدعوى الجنائية من حوزة المضرور من الجريمة لتصبح من اختصاص السلطة العامة ويتميز هذا النظام بأنه يخفق مصلحة المجتمع فى كوامنه وطمأنينه ، لأن جعل تحريك الدعوى الجنائية فى يد النيابة العامة ، يحول من الدعوى الكيدية ، ويمنع مثول الناس امام القضاء بغير مبرر ، كما أنه لا يتقبل كاهل الجهات القضائية بدعاوى لا اساس لها .

ويؤخذ على هذا النظام تطرفه فى حرمان المضرور من الجريمة من حق الادعاء ضد الجاني ، لا سيما اذا تراخت سلطة الاتهام أو أخطأت فى اداء واجبها^(٢) ، وكان لهذا النقد تأثيره فظهر نظام ثالث فى الاجراءات الجنائية سمي بالنظام المختلط يجعل الادعاء بيد النيابة العامة - كقاعدة - ويعطى للأفراد - استثناء - حق تحريك الدعوى الجنائية أو عدمه وذلك فى حالات خاصة وردت فى التشريع على سبيل الحصر ، وقد بدأ النظام الجديد فى التطبيق فى أوائل القرن التاسع عشر منذ تبناه قانون تحقيق الجنايات الفرنسى الصادر سنة ١٨٠٨ وهو الآن النظام السائد فى التشريعات الحديثة للاجراءات الجنائية ، ووفقا لهذا النظام فان قانون الاجراءات الجنائية المصرى ينص على أن النيابة العامة هى المختصة برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها وترد على هذا الحق عدة قيود :

- ١ - للمدعى بالحق المدنى أن يقوم بالادعاء المباشر امام المحكمة الجنائية طلبا للتعويض ويترتب على قبول دعواه تحريك الدعوى الجنائية ويلاحظ أن دوره يقتصر فقط على تحريكها ، ثم تتولى بعد ذلك النيابة العامة مباشرة كل اجراءات الدعوى .
- ٢ - المحاكم الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض الحق فى تحريك الدعوى الجنائية استثناء وللجميع المحاكم ومن بينها المحاكم المدنية الحق فى تحريك الدعوى الجنائية فى حالة الاخلال بنظام الجلسة .

(١) المرحع السابق ص ١٠ .

٣ - يمتنع على النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية في حالة اشتراط توقف رفعها على شكوى أو طلب من المجنى عليه أو اذن من الجهات المعنية .

أ - يشترط القانون خاصة في بعض الجرائم التي تتعلق بالاسرة مثل زنى احد الزوجين أو السرقة بين. الأصول والفروع والازواج ، تشترط لكي ترفع الدعوى تحقق شكوى شفعية أو كتابية من المجنى عليه والشكوى تحرك الدعوى اما مباشرتها فلا يكون الا عن طريق النيابة العامة .

ب - في بعض القضايا المتعلقة ببعض الشخصيات أو بأحكام التهريب الجمركي وبعض الجرائم الاقتصادية فان قانون الاجراءات الجنائية يقضى بانه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ اجراءات فيها الا بناء على طلب من الجهات المختصة المحددة قانونا .

ج - وفي بعض الأحوال يعلق القانون حق النيابة العامة في رفع الدعوى على اذن من بعض الجهات ومثاله عدم اتخاذ اية اجراءات جنائية ضد أى عضو من أعضاء مجلس الشعب اثناء دور الانعقاد وفي غير حالات التلبس الا بذن من المجلس وهكذا فان القانون يعلق حق رفع الدعوى في هذه الحالات اما على شكوى من المجنى عليه أو على طلب من الجهات المختصة - أو على اذن من الجهات المختصة ايضا .

الفرع الثانى

الحسبة ونظام النيابة العامة

ان فكرة النيابة العامة ليست غريبة تمام على النظم الإسلامية فقد وجدت في الإسلام وظيفة تشبه وظيفة النائب العام في الوقت الحالى ولها نفس اختصاصاتها ، وهى وظيفة والى الجرائم ، وهو الذى يتولى فحص التهم قبل إحالتها الى القاضى وله في سبيل ذلك البحث عن الدليل وعن حالة المتهم وسماعته وتلوين

ما بالتهم من آثار اذا ضبط متلبسا بالجريمة^(١) وقد اسندت هذه اوطيفة بعد ذلك إلى وإلى الشرطة .

١ - نظام النيابة أساسا نظام أتهام أما الحسبة فهو نظام رقبة ، كما أن للنيابة العامة حق التحقيق والتفتيش وهو ليس للمحتسب .

٢ - ان النيابة العامة لا يقوم باختصاصها إلا أعضاؤها ، أما الحسبة فهي واجب عام على كل مسلم ، ولا يتقيد فيها حق الفرد بأى قيد مانع من ممارسة هذا الواجب .

٣ - النيابة العامة لا تمارس اختصاصها إلا في مجال الجرائم بصفة عامة ، أما المحتسب فمجال اختصاصه المنكرات الظاهرة حتى ولو لم تكن جرائم مثل ما يرتكبه الصغير والمجنون في أفعال فيها خروج على الشريعة .

٤ - ان النيابة باعتبارها سلطة أتهام تعتبر الخصم التالى أمام السلطة القضائية ، أما المحتسب فلا صلة له بالخصومة وهو يستطيع الاحتساب حتى على السلطة القضائية نفسها .

خلاصة القول فأنا نرى أن نظام النيابة العامة لا يمكن أن يقوم بدلا للحسبة في النظام الإسلامى ، بل أننا نعتقد أنه إذا كتب النجاح - وهذا ما ندعو الله أن يحدث - محاولات التطبيق المعاصرة للشريعة الإسلامية ، كان نظام الحسبة كولاية سيعود ليحتل مكانة في حياتنا ، وليس هناك ما يمنع من وجود نظام النيابة العامة مع الحسبة في المجتمعات الإسلامية فقد اجتمعت في التاريخ الإسلامى عندما كان وإلى الجرائم يمارس اختصاصه إلى جوار المحتسب وبجتماع الآن عندما يقوم الأفراد في المجتمع بممارسة الاحتساب ، ولا بأس من اجتماعهما غدا على صعيد الحياة الإسلامية في دنيا الناس .

(١) د. حمدى عنللمم : ديوان المظالم : المرحع السابق ص : ٢٣٩ .

المطلب الثاني

الحسبة والقضاء الإداري

هناك أساليب متعددة لرقابة القضاء على أعمال الإدارة ، فبعضها يأخذ بالنظام القضائي الموحد ، وبعضها يخص قضاء معيناً يكون اختصاصه الرقابة القضائية على أعمال السلطة الإدارية .

الفرع الأول

القضاء الإداري نشأته واختصاصاته

أولاً : نشأته : في ايجاز وتركيز فإن فرنسا هي المهد الاصيل لظهور نظام صائى مزدوج تستقل فيه الإدارة بقاضى خاص ، وقد تبلور هذا النظام في فرنسا بعد الأخذ بمبدأ الفصل بين الهيئات الادارية والقضائية بموجب المرسوم الصادر في ٢٢ ديسمبر سنة ١٧٨٩ م ، والقانون الصادر في اغسطس سنة ١٧٨٩ م ، والذي منع المحاكم العادية من الفصل في المنازعات الادارية ، وحيث لم تنشأ محاكم للفصل في هذه المنازعات ، فقد تولت ذلك الادارة بنفسها وظهر في الفقه الادارى ما سمي بالادارة القضائية أو المدير القاضى أو الوزير القاضى ولم يستمر هذا الحال طويلا ففي عام ١٨٠٠ م أنشأ نابليون تنظيم مجلس الدولة وتحول القسم القضائى فيه الى محكمة حقيقية ، وقد مرت حياة مجلس الدولة الفرنسى بمراحل مختلفة ، وأعيد تنظيمه بالأمر الصادر من الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية في ٣١ يوليو سنة ١٩٤٥ م وأخيرا أجرى تعديل هام في توزيع الاختصاص بين مجلس الدولة ومجال دوائين المديرات بموجب مرسوم ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٣ م وقد توجت هذه التطورات الهامة باصلاح تشريعى حديث بمقتضى مراسيم ٣٠ يوليو سنة ١٩٦٣ م وبهذا التطور نشأ في فرنسا التقضاء الادارى على رأسه مجلس الدولة كجهة قضائية مستقلة تماما عن جهة القضاء العادى ، وعن جهات

الإدارة ، ونختص بالمنازعات ذات الطبيعة الإدارية^{١٠}

وقد وجد هذا القضاء في كثير من البلاد من بينها مصر بل إن النظام الأخير لديوان المحظالم في المملكة العربية السعودية قد نص في مادته الأولى على أنه جهاز قضاء إداري .

ثانيا : سلطات القضاء الإداري : يختص القضاء الإداري أساسا بالمنازعات الإدارية وقد نصت المادة ١٧٢ من الدستور الصادر سنة ١٩٧١ من أن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ، ويختص بالفصل في المنازعات الإدارية وفي الدعوى التأديبية ، ويحدد القانون مجال اختصاصاته الأخرى .

وهكذا أصبح القضاء الإداري المصري هو صاحب الاختصاص العام لكافة المنازعات الإدارية ، ولا يفصل عن اختصاصه إلى ما استثنى بنص صريح مثل أعمال السيادة . وتنحصر سلطة القاضي الإداري في أمرين :

١ - قضاء الإلغاء أي إلغاء القرارات الإدارية المعيبة وعيوب القرار الإداري خمسة :

أ - عيب في الاختصاص . .

ب - عيب في الشكل .

ج - عيب مخالفة القانون .

د - عيب السبب .

هـ - عيب إساءة استعمال السلطة .

وفي كل هذه الأحوال فإن القاضي الإداري يفحص قرارات الإدارة ويقضي بالغائها في حالة مخالفتها للمشروعية .

٢ - قضاء التعويض : أي الحكم بالتعويضات المالية عن الأضرار المادية والأدبية

(١) د. سعيد عبدالمعزم الحكيم : الرقابة على أعمال الإدارة : طعة ١٩٧٦ م صفحة ٤١٨ - ٤٨٣

وعنه نقول بصرف .

التي تصيب الأفراد من جراء التصرفات المعيبة للإدارة .

الفرع الثاني الحسبة والقضاء الإداري

لا شك في أن نظام المحتسب ذو طبيعة إدارية ، وهو يمارس اختصاصات على الولاة والحكام ، ويمالج مخالفات السلطة الإدارية ، ويتدخل في المنازعات بين الإدارة والأفراد ، وإن يكن ليس الجهة الأصلية في هذا المجال .

أوجه الشبه :

- ١ - يشبه المحتسب القضاء الإداري في أن لكليهما حق رقابة الإدارة العامة .
- ٢ - إن القضاء الإداري والمحتسب كلاهما يستطيع القيام بإزالة المخالفات فالقاضي الإداري من أهم اختصاصاته إلغاء القرارات المخالفة للمشروعية .

أوجه الخلاف::

- ١ - سلطة المحتسب في مجال رفع اعتداءات السلطة الإدارية ليست سلطته الوحيدة كما أنها ليست سلطته الأصلية بل يشاركها فيها وإلى المظالم بل أنها تمثل أهم اختصاصات المظالم أما القضاء الإداري فإن هذه هي اختصاصاته الأساسية وإن لم تكن الوحيدة .
- ٢ - يقوم المحتسب بأعمال التنفيذ لما يصدر من قرارات وأحكام إلى جانب الفصل في المنازعات بينما القضاء الإداري ليس له إلا الفصل في المنازعات .
- ٣ - للمحتسب أن يتصدى من تلقاء نفسه لموضوع اختصاصه وليس ذلك للقاضي الإداري .

٤ - يستطيع القضاء الإدارى أن يسمع الشهر- ، ويبحث الأدلة ويجرى التحقيقات وليس ذلك للمحتسب ، لأن مجال اختصاصاته تتعلق بالمنكرات الظاهرة فحسب .

خلاصة القول فإن القضاء الإدارى لا يمثل نظاما بديلا عن الحسبة وإنما يعمل فى بعض مجاله ، ولكنه لا يسعى الى ذات أهدافه ، ولا يقوم على نفس اصوله ، ان نظام الحسبة فى الإسلام نسيج وحده ، وتطبيقه فى الحياة الإسلامية يجعلها مجتمعا يأمر بكل معروف وينهى عن كل منكر ، وهى وظيفة لا يمكن القيام بها الا للأمة المسلمة ، فهى خير أمة أخرجت للناس .

والحمد لله رب العالمين

فخر بن الکتاب

المحتوى

الإهداء

المقدمة

٦ - ٥

الباب الأول

١١٥ - ٧ في النظرية العامة للاحتساب

- ٩ تمهيد وتقسيم

الفصل الأول :

٢٦ - ١١ الحسبة التعريف والتفكير الفقهي

المبحث الأول :

١٥ - ١٣ تعريف الحسبة

١٤ - ٣ - المطلب الأول : المعنى اللغوي

١٦ - ١٥ - المطلب الثاني : المعنى الاصطلاحي

المبحث الثاني :

٢٦ - ١٧ التفكير الفقهي في الحسبة

٢١ - ١٧ - المطلب الأول :

٢٦ - ٢١ - المطلب الثاني :

الفصل الثاني :

٥٥ - ٢٧ التكيف الشرعي للحسبة

المبحث الأول :

٣٧ - ٢٩ الدليل الشرعي للحسبة

٣٣ - ٣٠ - المطلب الأول : دليل الحسبة من القرآن الكريم

الموضوع	الصفحة
- المطلب الثاني . دليل الحسبة من السنة	٣٣ - ٣٥
- المطلب الثالث : دليل الحسبة من الاجماع	٣٥ - ٣٧
المبحث الثاني :	
الحكم الشرعي للحسبة	٣٧ - ٥٥
- المطلب الأول :	٣٧ - ٥١
معنى الحكم الشرعي	٣٧ - ٤٥
الفرع الأول :	
شرح التعريف وأنواع الحكم	٣٨ - ٤١
الفرع الثاني :	
أقسام الواجب	٤١ - ٤٥
- المطلب الثاني : : صفة الوجوب	٤٥ -
الفرع الأول :	
الحسبة واجب كفائي	٤٥ - ٤٨
الفرع الثاني :	
الحسبة واجب عيني	٤٧ - ٤٨
الفرع الثالث :	
الآراء الأخرى	٤٨ - ٥٠
الفرع الرابع :	
الترجيح بين الآراء	٥٠ - ٥١
- المطلب الثالث : متعلق الوجوب	٥٢ - ٥٥
الفرع الأول :	
الحسبة لا تجب إلا على الخاصة	٥٢ - ٥٤

الفرع الثاني :

الحسبة واجبة على مجموع الأمة ٥٤ - ٥٥

الفصل الثالث :

القائم بالحسبة ٥٧ - ٧٥

المبحث الأول :

المحتسب وشروطه ٥٨ - ٧٠

- المطلب الأول : أنواع المحتسب ٥٨ - ٦٣

- المطلب الثاني : شروط المحتسب ٦٣ - ٧٠

المبحث الثاني :

آداب المحتسب ٧٠ - ٧١

- المطلب الأول : الآداب الشخصية للمحتسب ٧١ - ٧٥

الفصل الرابع :

محل الحسبة في الفقه الإسلامي ٧٧ - ٩٤

المبحث الأول :

المعروف تعريفه وشروطه ٧٨ - ٨٤

- المطلب الأول : التعريف بالمعروف ٧٨ - ٨٢

الفرع الأول :

تعريف ٧٩ - ٨١

الفرع الثاني :

مصادره ٨١ - ٨٢

- المطلب الثاني : تاركه وشروطه .. ٨٢ - ٨٤

الفرع الأول :

٨٣ - ٨٣ تارك المعروف

الفرع الثاني :

٨٤ - ٨٣ شروط المعروف

المبحث الثاني :

٨٤ - المنكر فاعله وشروطه

٩٠ - ٨٥ - المنكر ما هيته وفاعله

الفرع الأول :

٨٧ - ٨٥ معنى المنكر

الفرع الثاني :

٨٨ - ٨٧ مصادره

الفرع الثالث :

٩٠ - ٨٩ فاعل المنكر

٩٤ - ٩٠ - المطلب الثاني : شروط المنكر

الفرع الأول :

٩٢ - ٩٠ أن يكون ظاهرا

الفرع الثاني :

٩٣ - ٩٢ أن يكون حالا

الفرع الثالث :

٩٤ - ٩٣ أن يكون غير مختلف فيه

الفصل الخامس :

المختص اختصاصاته ، سلطاته ، مجالاته ٩٥ - ١١٦

المبحث الأول :

اختصاصات المختص وسلطاته ٩٥ - ١٠٧

- المطلب الأول : اختصاصات المختص ٩٦ - ١٠٢

الفرع الأول :

الأمر بالمعروف ٩٧ - ٩٩

الفرع الثاني :

النهي عن المنكر ١٠٠ - ١٠٢

- المطلب الثاني : سلطات المختص ١٠٢ - ١٠٧

الفرع الأول :

التعزيز ١٠٣ - ١٠٤

الفرع الثاني :

التعزيز ومراتب الاحتساب ١٠٤ - ١٠٧

المبحث الثاني :

مجالات الاحتساب ١٠٨ - ١١٦

- المطلب الأول : الاحتساب على السلطات العامة ١٠٨ - ١١٣

الفرع الأول :

الحسبة على الخلفاء ١٠٩ - ١١١

الفرع الثاني :

الاحتساب على السلطة التنفيذية ١١١ - ١١٢

الفرع الثالث :

..... ١١٢ - ١١٣ الاحتساب على السلطة القضائية

..... ١١٤ - ١١٦ - المطلب الثاني : الاحتساب على الأفراد

الفرع الأول :

..... ١١٥ - ١١٦ الاحتساب على العلماء

الفرع الثاني :

..... ١١٦ - ١١٦ الاحتساب على العامة

الباب الثاني

..... ١١٧ - ١٧٩ نظام الحسبة في المملكة العربية السعودية

..... ١١٩ - ١٢٠ تمهيد وتقسيم

الفصل الأول :

..... ١٢١ - ١٣٦ تاريخ الحسبة في المملكة العربية السعودية

المبحث الأول :

..... ١٢٢ - الحسبة قبل الدعوة الإسلامية وبعدها

- المطلب الأول: الحسبة قبل دعوة الشيخ محمد بن

..... ١٢٤ - ١٢٥ عبد الوهاب

- المطلب الثاني: الحسبة في عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب

..... ١٢٦ - وبعده

الفرع الأول :

الحسبة عند الشيخ محمد بن عبد الوهاب قبل

..... ١٢٧ - ١٢٩ تأسيس الدولة

القرع الثاني :

الحسبة عند الشيخ محمد بن عبدالوهاب بعد

قيام الدولة السعودية ١٣٠ - ١٣١

المبحث الثاني :

الحسبة في عصر توحيد المملكة العربية السعودية ١٣١ - ١٣٦

- المطلب الأول: الحسبة في الدولة السعودية الثالثة

قبل توحيد المملكة ١٣٣ - ١٣٤

- المطلب الثاني: الحسبة بعد توحيد المملكة العربية

السعودية ١٣٥ - ١٣٦

الفصل الثاني :

خلفاء المحاسب في المملكة العربية السعودية ١٣٧ - ١٥٤

المبحث الأول :

هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ١٣٩ - ١٤٦

- المطلب الأول: تطور هيئة الأمر بالمعروف

والنهي عن المنكر ١٤٠ - ١٤٢

- المطلب الثاني: النظام المالي لهيئة الأمر بالمعروف

والنهي عن المنكر ١٤٢ - ١٤٦

المبحث الثاني :

ديوان المظالم ١٤٧ - ١٥٤

- المطلب الأول: نشأة ديوان المظالم ١٤٧ - ١٥٠

- المطلب الثاني: النظام الحالي لديوان المظالم ١٥١ - ١٥٤

الفصل الثالث :

الحسبة والأنظمة الوضعية المشابهة ١٥٥ - ١٧٩

الموضوع	الصفحة
المبحث الأول :	
الحسبة ونظم الرقابة الشعبية	١٥٦ - ١٧٠
- المطلب الأول: الحسبة ونظام المفوض البرلماني	١٥٧ - ١٦٢
- المطلب الثاني: الحسبة ونظام المدعى العام	١٦٣ - ١٧٠
المبحث الثاني :	
الحسبة والنظم القضائية	١٧٠ - ١٧٩
- المطلب الأول: الحسبة ونظام النيابة العامة	١٧٢ - ١٧٥
الفرع الأول :	
النظم الاتهامية وتطور النيابة العامة	١٧٢ - ١٧٤
الفرع الثاني :	
الحسبة ونظام النيابة العامة	١٧٤ - ١٧٥
- المطلب الثاني: الحسبة والقضاء الإداري	١٧٦ - ١٧٩
الفرع الأول :	
القضاء الإداري نشأته واختصاصاته	١٧٦ - ١٧٧
الفرع الثاني :	
.....	١٧٨ - ١٧٩
المحتوى	١٨٠ - ١٩٠
تعريف بالكاتب	١٩١ - ١٩٢

المؤلف

- ١ - محمد كمال الدين إمام :
دكتوراه بمرتبة الشرف الأولى من جامعة الإسكندرية .

المؤلفات :

- ١ - الحرب والسلام في الفقه الدولي الإسلامي ١٩٧٤
- ٢ - الدستور والسلطة ١٩٨١
- ٣ - النظرة الإسلامية للإعلام دار البحوث العلمية طبعة أولى ١٩٨١
- ٤ - النظرة الإسلامية للإعلام دار البحوث العلمية طبعة ثانية ١٩٨٣
- ٥ - المسئولية الجنائية أساسها وتطورها
دار البحوث العلمية ١٩٨٤
- ٦ - صورة الإسلام في وسائل الإعلام الغربية تحت الطبع
- ٧ - الإعلام الإسلامى التحدى والإستجابة تحت الطبع
- ٨ - الجريمة والعقاب في الفقه الإسلامى تحت الطبع
- ٩ - أصول الحسبة في الإسلام
- ١٠ - هموم المثقفين في العالم الإسلامى المعاصر دار الهداية ١٩٨٦

دواوين شعر :

- ١ - أغنيات لبلادى وزارة الثقافة مصر ١٩٧٤
- ٢ - في انتظار الكلمات وزارة الثقافة مصر ١٩٧٧
- ٣ - أميرة عيد الحصاد وزارة الثقافة مصر ١٩٨٢
- ٤ - أحزان المدينة الغاضلة الكويت دار البحوث العالمية ١٩٨١
- ٥ - أوراق العمر (المجموعة الشعرية الكاملة) تحت الطبع

تحت الطبع :

- ١ - محمد بن عبد الوهاب الرجل والفكرة .
- ٢ - العقاد المفكر الإسلامى .

رقم الإيداع ١٩٨٦/١٩٦٢

دارُ الهِمْلَايَةِ

٤٨ شارع يوسف عباس - مدينة نصر